٤٨٦٠ ـ (أَما إنَّكَ لَوْ كُنْتَ تَصِيدُ بالعَقِيقِ ؛ لشَيَّعْتُكَ إذا ذَهَبْتَ ، وتلقَّيْتُكَ إذا جِئْتَ ؛ فإنِّي أُحِبُّ العَقِيقَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطحاوي (٢/٣١٣) من طريق ابن أبي قتيلة المدني ونُعَيْم بن حَمَّاد وإبراهيم بن المنذر الحِزَامِيِّ ؛ ثلاثتهم قالوا : ثنا **محمد بن طلحة التيمي عن موسى بن محمد** بن إبراهيم عن أبيه عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن سَلَمَةَ بن الأكوع :

أنه كان يصيد ويأتي النبي ﷺ من صيده ، فأبطأ عليه ، ثم جاءه . فقال له رسول الله ﷺ :

«ما الذي حبسك؟» . فقال : يا رسول الله ! انتفى عنا الصيد ؛ فصرنا نصيد ما بين (نبث وفي نسخة : بيت[1]) إلى (قناة) ، فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ موسى هذا : هو أبو محمد التيمي المدني ؛ اتفقوا على ضعفه ، بل ضعفه الدارقطني جدّاً ؛ فقال :

«متروك» .

وهذا هو الذي اعتمده الذهبي في «الضعفاء» ؛ فلم يذكر غيره .

ومحمد بن طلحة التيمي ؛ فيه ضعف من قبل حفظه . ولذا قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وقد تفرد به ؛ كما تشعر بذلك الطرق الثلاثة المنتهية إليه .

---

(١) أوردها ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ، والفيروزآبادي في «القاموس المحيط» في مادة (ت ي ت) . (الناشر) .

ومن هذا يتبيَّن أنه ليس للحديث إلا هذه الطريق الواحدة . فقول الكوثري في «النكت الطريفة» (ص١٠٩) :

«وأخرج الطحاوي من ثلاث طرق قول النبي ﷺ لسلمة بن الأكوع : «أما إنك لو كنت تصيدُ بالعقيق . . .»» !

أقول : ففيه تضليلٌ خبيث ، حيث أوهم القراء أن للحديث ثلاث طرق ، وأن الحديث قوي ؛ ولو بمجموعها على الأقل !

وأيضاً ؛ فإنه مع ذلك سكت عليه ، واحتج به لمذهبه الحنفي القائل بجواز صيد المدينة . والاحتجاج بالحديث دليل على أنه ثابت عند المحتج به ؛ كما لا يخفى .

فتأمل ما يفعل التعصُّب للمذهب بصاحبه من التأثير السيئ ؛ حيث حمله على التضليل المذكور ، وعلى الكذب على رسول الله ﷺ القائل :

«من حدَّث عني بحديث وهو يُرَى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذِبَيْن» . رواه مسلم .

فإن هذا الحديث يوجب النار لمن نسب الشيء إلى النبي ﷺ وهو غير عالم بصحته ؛ كما تقدم نقلاً عن ابن حبان في المقدمة[1] (ص١٢) . فكيف إذا علم بعدم صحته ؛ كهذا الكوثري ؛ فإن مثله لا يخفى عليه ضعف هذا الحديث؟! والله المستعان .

٤٨٦١ - (لَوْ كانَ هذَا في غَيْرِ هذَا ؛ لَكانَ خَيْراً لَكَ) .

ضعيف[2] . أخرجه الطيالسي (١٢٣٥) ، وأحمد (٣/٤٧١ و٤/٣٣٩) عن شعبة

---

(١) أي : مقدمة المجلد الأول من هذه «السلسلة» ؛ وهو فيها (ص٥٠ - الطبعة الجديدة) . (الناشر) .

(٢) تقدم - بتخريج أوسع وفوائد أكثر - برقم (١١٣١) . (الناشر) .

قال : أخبرني أبو إسرائيل الجُشَمِيُّ قال : سمعت جَعْدَةَ قال :

سمعت النبي ﷺ ورأى رجلاً سميناً ؛ فجعل النبي ﷺ يومئ إلى بطنه بيده ، ويقول . . . فذكره .

قلت : وأبو إسرائيل هذا ؛ لم يرو عنه غير شعبة ، ولم يوثقه غير ابن حبان ؛ فهو مجهول . وقال الحافظ :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

فلا يغرنَّك قول الهيثمي في «المجمع» (٥/٣١) - بعد أن عزاه للطبراني وأحمد - :

«ورجال الجميع رجال «الصحيح» ؛ غير أبي إسرائيل الجشمي ؛ وهو ثقة» !

فإن توثيقه إياه ؛ إنما هو اعتماد على توثيق ابن حبان ، وهذا معروف بتساهله في التوثيق ، كما شرحناه في غير هذا المكان . ونحو ذلك قول المنذري (٣/١٢٣) :

«رواه ابن أبي الدنيا ، والطبراني - بإسناد جيد - ، والحاكم ، والبيهقي» !

قلت : وهو عند الحاكم (٤/١٢٢) من هذا الوجه ؛ خلافاً لما قد يوهمه كلام المنذري ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !!

٤٨٦٢ - (لأَنا بِهم أَوْ بِبَعْضِهِم (يَعْنِي : الأَعاجِم) ؛ أَوْثَقُ مِنّي بِكُمْ أَوْ بِبَعْضِكُم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٢٨) ، والطيالسي (٢٤٩٣) من طريق أبي بكر بن عياش : حدثني صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حُرَيْثٍ قال : سمعت أبا هريرة يقول :

ذُكِرَتِ الأعاجم عند النبي ﷺ ، فقال . . . فذكره . وقال الترمذي ـ مشيراً إلى تضعيفه ـ :

«هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث أبي بكر بن عياش . وصالح ابن أبي صالح هذا يقال له : صالح بن مهران مولى عمرو بن حريث» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ؛ تابعاً في ذلك لابن معين !

والأقرب قول النسائي فيه :

«مجهول» ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي بكر هذا .

٤٨٦٣ ـ (إنِّي كُنْتُ أُحَدِّثُهُ (يَعْني : القَمَرَ وهُوَ في المَهْدِ) ويحدِّثني ، ويُلْهيني عنِ البُكاءِ ، وأَسْمَعُ وَجْبَتَهُ[1] يَسْجُدُ تحتَ العَرْشِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الدلائل» (١/٣١٩) عن أحمد بن شيبان الرَّمْلِيِّ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الحَلَبِيُّ قال : حدثنا الهيثم بن جميل قال : حدثنا زهير عن مُحَارِب بن دِثَارٍ عن عمرو بن يَثْرِبِيٍّ عن العباس بن عبدالمطلب قال :

قلت : يا رسول الله ! دعاني إلى الدخول في دينك أَمَارةٌ لِنُبُوَّتِكَ ، رأيتك في المهد تُنَاغِي القمر وتشير إليه بأصبعك ، فحيث أشرت إليه مال ! قال . . . فذكره . وقال البيهقي :

«تفرد به هذا الحلبي بإسناده ؛ وهو مجهول» !

قلت : بل هو كذاب ، وهو الذي افتعل هذا الإسناد الصحيح وركَّبه على هذا الحديث الباطل ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١/٤٠) :

---

(١) في الأصل الخطي للشيخ ـ رحمه الله ـ : «رجئته» ؛ بالراء والهمز . (الناشر) .

«سألت أبي عنه ؛ وعرضت عليه حديثه؟ فقال : لا أعرفه ، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ، ليس لها أصول ، يدل حديثه على أنه كذاب» .

واعتمده الذهبي ؛ فقال في «المغني» :

«كذاب» .

٤٨٦٤ - (لما أَتى جَمرةَ العَقَبةِ ؛ اسْتَبْطَنَ الوادِيَ واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ، وجَعلَ يَرْمِي الجَمْرةَ على حاجِبِهِ الأَيْمنِ ، ثمَّ رَمى بسبعِ حَصَياتٍ ؛ يُكَبِّرُ معَ كلِّ حَصاةٍ) .

منكر . أخرجه الترمذي في «سننه» (١/١٧٠) ، وابن ماجه (٣٠٣٠) ، وابن أبي شيبة (٤/٤١) من طريق **المسعودي** عن جامع بن شَدَّادٍ أبي صخرة عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

لما أتى عبدالله جمرة العقبة . . . فذكره ، وزاد :

ثم قال : والله الذي لا إله إلا هو ؛ من ههنا رمى الذي أُنزِلَت عليه سورة البقرة . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

قلت : كلا ؛ فإن المسعودي كان اختلط .

وقد خالفه إبراهيم النَّخَعِيُّ ؛ فرواه عن عبدالرحمن بن يزيد به دون قوله : واستقبل القبلة . . وقوله : على حاجبه الأيمن .

كذلك أخرجه البخاري (٣/٤٦٣) ، ومسلم (٤/٧٨) وغيرهما .

فهما زيادتان منكرتان ، لا سيما الأولى منهما ؛ فإنها مخالفة لرواية أخرى للشيخين بلفظ :

فرمى الجمرة بسبع حَصَيات ، وجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه .

ولذلك جزم الحافظ في «الفتح» بأن هذا هو الصحيح ، وما في «الترمذي» شاذ ، وقال :

«في إسناده المسعودي ؛ وقد اختلط . وبالأول قال الجمهور» .

قلت : ولعلَّ هذا الحديث هو عمدة من ذهب من المتأخرين إلى استقبال القبلة عند رمي جمرة العقبة ، فقد جاء في كتاب «جامع المناسك الثلاثة الحنبلية» للشيخ أحمد بن المنقور التميمي (ص١٢١) قال - بعد أن ذكر كيفية رمي الجمرات الثلاث - :

«ويستقبل القبلة في الكلّ» !

واستقبال الأُوليين هو الظاهر من الأحاديث ؛ بخلاف جمرة العقبة ، فالسنة أن يجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه ، كما تقدم .

وقد روى ابن أبي شيبة (٤١/٤) عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد ابن جبير :

أنهم كانوا إذا رموا الجمرات استقبلوا البيت .

وليث - وهو ابن أبي سُلَيْمٍ - ضعيف .

٤٨٦٥ - (ما بَيْنَ الرُّكْنِ والمقام مُلْتَزَمٌ ، مَنْ دَعا - مِنْ ذِي حاجَةٍ أَوْ كُرْبَةٍ أَو ذِي غَمٍّ - ؛ فُرِّجَ عنهُ بإذنِ اللهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/٢٣٧) عن عَبَّاد بن كَثِير : حدثني

أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال :

«عباد بن كثير ؛ عامة حديثه مما لا يتابع عليه» .

قلت : يشير إلى أنه ضعيف جداً .

وكذلك صنع الهيثمي بقوله في «المجمع» (٣/٢٤٦) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عباد بن كثير الثقفي ، وهو متروك» .

قلت : وقد روي الالتزام من فعله ﷺ من طرق يقوي بعضها بعضاً ، ولذلك أوردته في «صحيح الجامع الصغير» (٤٨٨٨) ، وخرجته في «الصحيحة» (٢١٣٨) ، وذكرت له فيه شواهد موقوفة صحيحة عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم .

٤٨٦٦ - (هَمَّتْ يَهودُ بالغَدْرِ ، فأَخْبَرَني اللهُ بذلِكَ ؛ فَقُمْتُ) .

ضعيف . أورده ابن سعد (٢/٥٧) بغير إسناد . وكذلك ساقه ابن إسحاق في «السيرة» (٣/١٩٩ - ٢٠٠ - ابن هشام) نحوه بغير إسناد أيضاً . وكذلك موسى بن عقبة ؛ كما رواه عنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٤٤٧) . وكذلك رواه الواقدي في «المغازي» (١/٣٦٣) فقال : حدثني محمد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر ومحمد بن صالح ومحمد بن يحيى بن سهل وابن أبي حبيبة ومعمر بن راشد في رجال ممن لم أسمهم ، فكلٌّ حدثني ببعض هذا الحديث ، وبعض القوم كان أوعى له من بعض ، وقد جمعت كل الذي حدثوني قالوا : . . . فذكر غزوة بني النضير . وفيها هذا الحديث .

قلت : فاتفاق هؤلاء الرواة على إرسال الحديث وسَوْقه بغير إسناد ؛ لدليل واضح على أنه لا يعرف إسناده عندهم ؛ وإلا لساقوه .

وهذا الحديث من أحاديث كثيرة أوردها الدكتور البوطي في كتابه «فقه السيرة النبوية» ؛ الذي زعم في مقدمة الجزء الثاني أنه اعتمد فيه أولاً : على صحاح السنة ، وثانياً : على ما صح من أخبار السيرة في كتبها . قال :

«وأهم ما اعتمدت عليه من ذلك : «سيرة ابن هشام» ، و«طبقات ابن سعد» . . .» !

هكذا قال ! دون أي خوف أو خجل من أن يكذِّبه الواقع في كتابه المذكور ؛ فقد ملأه بأحاديث كثيرة واهية ، وأخرى مما لا إسناد له ؛ كهذا الحديث ! وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» .

وقد كنتُ تعقَّبْتُه في كثير من أحاديثه في مقالات متتابعة ؛ نشرت في مجلة «التمدن الإسلامي» ؛ ثم طبعت في كتاب «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» .

٤٨٦٧ ـ (أَلا أُخْبِرُكُم بِشَرِّ الشُّهَداءِ؟! الذينَ يَشْهَدُونَ قبلَ أنْ يُسْتَشْهَدُوا) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وقد وهم الحافظ ابن كثير وهماً فاحشاً في آخر تفسير سورة «البقرة» ؛ فذكر أنه «في الصحيحين» !

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أنه اشتبه عليه بحديث زيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال :

«ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسْأَلَها» . أخرجه مالك ومسلم وغيرهما !

فأقول : لا ؛ فإن الحافظ ابن كثير نفسه ذكره من حديث زيد قبل هذا ؛ ثم ذكر طرفاً من حديث آخر فيه قوله :

«ثم يأتي قوم تَسْبق أَيْمانُهم شهادتَهم ، وتسبق شهادتُهم أيمانَهم» . وفي رواية :

«ثم يأتي قوم يَشْهدون ولا يُسْتَشهدون» .

وهذه الرواية عند الشيخين من حديث عمران بن حصين ، وهو مخرَّج في «الصحيحة» (١٨٤٠) .

وأخرجه الترمذي وغيره نحوه ، وهو مخرَّج فيها (برقم ٦٩٩) .

والحديث الذي قبله : هو من حديث ابن مسعود ، وهو مخرَّج فيها أيضاً برقم (٧٠٠) .

والذي يغلب على الظن : أن ابن كثير رواه بالمعنى ، وأقرب الألفاظ إليه حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم - والله أعلم ؛ أذكر الثالث أم لا ، قال - ثم يَخْلُفُ قوم يُحِبُّونَ السَّمانة ، **يَشْهدون قبل أن يُسْتَشْهدوا**» .

أخرجه مسلم (١٨٥/٧) .

وأحسن ما جُمع بين هذه الأحاديث وحديث زيد بن خالد : أن المراد به : من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها ، فيأتي إليه ، فيخبره بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ، ويخلّف ورثةً ، ويختلف الورثةُ ، فيأتي الشاهد إليهم ، أو إلى من يتحدث عنهم ؛ فيعلمهم بذلك ؛ أفاده الحافظ في «الفتح» (١٩٨/٥) . ومن شاء الاطلاع على سائر الأقوال ؛ فليرجع إليه .

٤٨٦٨ ـ (اللهُمَّ ! أكْثِرْ مالَ فُلانٍ (يَعْني : المانعَ ناقَتَهُ) ، واجْعَلْ رِزْقَ فُلانٍ يَوماً بيومٍ . (يعني : الذي بَعَثَ بِالناقَةِ)) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤١٣٤) ، وأحمد (٧٧/٥) عن سَيَّار بن سَلامة الرِّيَاحي عن البراء السَّلِيطِيِّ عن نُقادة الأَسَدي قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل يستمنحه ناقة ، فرده . ثم بعثني إلى رجل آخر ، فأرسل إليه بناقة ، فلما أبصرها رسول الله ﷺ قال :

«اللهم ! بارك فيها ، وفيمن بعث بها» . قال نقادة : فقلت لرسول الله ﷺ : وفيمن جاء بها؟ قال :

«وفيمن جاء بها» . ثم أمر بها فحُلِبَتْ ، فدرَّتْ ، فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة البراء السَّليطي ؛ قال الذهبي :

«لا يُعْرف ، تفرد عنه سيار» .

قلت : وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ! وهو عمدة المنذري في قوله في «الترغيب» (١٠٠/٤) :

«رواه ابن ماجه بإسناد حسن» !

٤٨٦٩ ـ (ما مِنْ غَنِيٍّ ولا فَقيرٍ ؛ إلا وَدَّ يومَ القِيامَةِ أَنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيا قُوتاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٤١٤٠) ، وأحمد (١١٧/٣ ، ١٦٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦٩/١٠ ـ ٧٠) عن نُفَيْع بن الحارث عن أنس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه أيضاً أحمد بن منيع ، وعبد بن حميد في «مسنديهما» ؛ كما في «زوائد البوصيري» (ق١/٢٧٩) ، وسكت عنه !

قلت : ولعلَّ ذلك لوضوح علَّته ؛ فإنَّ نُفيعاً هذا ـ وهو أبو داود الأعمى ـ ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

ولذلك أورد ابن الجوزي حديثه هذا من رواية ابن حبان ـ يعني : في «الضعفاء» ـ ؛ ثم قال :

«متروك» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٦٨/٢) إلا بقوله :

«قلت : أخرجه أحمد وابن ماجه من هذا الطريق ، وله شاهد عن ابن مسعود» !

قلت : ثم ذكر ما أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٤) من طريق **أحمد بن إبراهيم القَطِيعي** : حدثنا عَبَّاد بن العَوَّام قال : حدثنا سفيان بن حسين عن سيار عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«ما من أحدٍ إلا وهو يتمنَّى يوم القيامة أنه كان يأكلُ في الدنيا قُوتاً» .

قلت : وسكت السيوطي عنه ! ولا يصلح شاهداً عندي لأمرين :

الأول : أن القطيعي هذا غير معروف .

وفي ترجمته : أورد الخطيب الحديث ؛ ولم يزد فيها شيئاً !

والآخـــر : أنه قد خالفه عبدالله بن محمد العَبْسِيُّ ؛ فقال : حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفاً .

أخرجه أبو نعيم ؛ كما قال السيوطي .

والعبسي هذا : هو أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ الثقة ، وقد أوقفه ؛ وهو الصحيح . والله أعلم .

وقد مضى تخريج حديث الترجمة برقم (٢٢٤٠) من هذه «السلسلة» .

٤٨٧٠ - (إنَّ الشيطانَ - لَعَنهُ اللهُ - قالَ : لَنْ يُفْلِتَ مِنِّي [ابنُ] آدمَ مِنْ إحْدى ثَلاثٍ : أَخْذِ المالِ منْ غَيرِ حِلِّه ، وَوَضْعِهِ في غيرِ حَقِّهِ ، ومَنْعِهِ مِنْ حَقِّهِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص٣٢٣ - زوائده) من طريقين عن عُقَيْلٍ عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه مرفوعاً . وقال :

«لا نعلمه [إلا] من هذا الوجه» . قال الحافظ - عقبه - :

«فيه انقطاع ، وكلهم ثقات» .

قلت : وهو كما قال ، والانقطاع الذي يشير إليه ؛ إنما هو بين أبي سلمة وأبيه ؛ فإنه لم يسمع منه .

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٧/١) عن ليث بن سعد المصري عن الزهري به ، ولفظه :

«قالَ الشيطانُ - لعنه الله - : لن يَسْلَمَ مني صاحب المال من إحدى ثلاث ؛

أغدو عليه بهنَّ ، وأروح بهنّ : أخذِهِ المالَ من غير حِلِّهِ ، وإنفاقِه في غير حقِّه ، وأُحبِّبُهُ إليه فيمنعَهُ مِن حَقِّهِ» .

قلت : وهو عند البزار من الطريق التي أخرجها الطبراني ، لكن عنده ـ بين الليث والزهري ـ عقيل ، وهو الصواب ؛ لمطابقته للطريق الأخرى عنده .

ومن الغريب : أن المنذري في «الترغيب» (١٠٦/٤) لم يعزه للبزار ؛ وتبعه الهيثمي (٢٤٥/١٠) ؛ فقالا :

«رواه الطبراني بإسناد حسن» !

وقد عرفت أن فيه انقطاعاً ؛ فأنَّى له الحسن؟!

٤٨٧١ ـ (لا تُفْتَحُ الدُّنْيا علَى أَحَدٍ ؛ إلا أَلْقَى اللهُ عزَّ وجلَّ بَيْنَهمُ العَداوةَ والبَغْضاءَ إلى يومِ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٦/١) ـ والسياق له ـ ، والبزار في «مسنده» (١/ ٤٤٠/ ٣١١ ـ بيروت) من طريق **ابن لهيعة** : ثنا أبو الأسود أنه سمع **محمد ابن عبدالرحمن بن لَبِيبَةَ** يحدث عن أبي سنان الدُّؤَلِيِّ :

أنه دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعنده نفر من المهاجرين الأولين ، فأرسل عمر إلى سَفَطٍ أُتِي به من قلعة من العراق ، فكان فيه خاتم ، فأخذه بعض بَنِيه ، فأدخله في فِيهِ ، فانتزعه عمر منه ، ثم بكى عمر رضي الله عنه . فقال له من عنده : لِمَ تبكي وقد فتح الله لك ، وأظهرك على عدوك ، وأقرّ الله عينك؟! فقال عمر رضي الله عنه : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . (فذكره) وأنا أُشْفِقُ من ذلك ! وقال البزار :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : ابن لبيبة ؛ قال في «الميزان» :

«قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال الدارقطني : ضعيف . وقال آخر : ليس بالقوي» .

والأخرى : ابن لهيعة ؛ سيئ الحفظ .

وبه أعلَّه الزَّبِيدِيُّ في «شرح الإحياء» (٥٣/٨) . وسكت عنه العراقي (١٨٨/٣) !

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ ـ أو تساهل ـ المنذري في قوله :

«رواه أحمد ـ **بإسناد حسن** ـ والبزار ، وأبو يعلى» !

على أنني لم أره في «مسند عمر» من «مسند أبي يعلى» ؛ لكن النسخة التي عندي سيئة !

ثم علمت بواسطة «مجمع الزوائد» (١٢٢/٣ و٢٣٦/١٠) أن أبا يعلى إنما رواه في «الكبير»[1] ، وهذا غير معروف اليوم ؛ بخلاف الأول ، فمنه نسخ مصورة ، وقد طبع في دمشق .

ثم إن الهيثمي حسّن إسناده في الموضع الثاني ؛ تبعاً للمنذري !

وأعلَّه في الموضع الأول بابن لهيعة ؛ فأصاب .

---

(١) وقد أورده الهيثمي في «المقصد العلي» (١٩٧١/٤٧٤/٤) ؛ رامزاً له بـ : (كـ) ؛ إشارة إلى أنه رواه في «الكبير» .

وعزاه العجلوني في «كشف الخفاء» (٣١٤٢/٣٧٦/٢) للديلمي فقط ! وسكت عنه فما أحسن !

ولم أره في «مسند الفردوس» ، وهو في أصله «الفردوس» (٧٩٩٢/٢١٤/٥) .

٤٨٧٢ - (اليومَ الرِّهانُ ، وغَداً السِّبَاقُ ، والغايَةُ الجَنَّةُ ، والهالِكُ مَنْ دَخَلَ النارَ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني (١/١٧١/٣) ، وابن سَمْعُون في «الأمالي» (ق١٦٩/٢) ، وابن عدي (٢/٢٧) ، وابن عساكر (١/٩/١٢) عن **أَصْرَمَ** ابن حَوْشَبٍ : نا قُرَّةُ بن خالد وغيره عن الضَّحَّاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي - وقد ساقه في جملة أحاديث لأصرم هذا - :

«وهذه الأحاديث بواطيل عن قرة بن خالد ، لا يحدِّث بها عنه غير أصرم هذا» .

قلت : وهو كذاب خبيث ؛ كما قال ابن معين . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» . ونحوه قول الحاكم ، والنقاش :

«يروي الموضوعات» .

لكن روي الحديث من طريق أخرى في حديث لعائشة ببعض اختصار ، ولفظه :

«من سأل عني أو سرَّه أن ينظر إليّ ؛ فلينظر إلى أشعثَ شاحبٍ مُشَمِّرٍ ، لم يضع لَبِنَةً على لَبِنَةٍ ، ولا قَصَبَةً على قَصَبَةٍ ، رُفِعَ له عَلَمٌ فشمَّر إليه ، **اليَومَ المِضْمَارُ ، وغداً السِّبَاقُ ، والغايةُ الجنةُ أو النارُ»** .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٥٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سليمان بن أبي كَرِيمة ؛ وهو ضعيف» .

وهو في «الأوسط» (٤/١٥٢/٣٢٦٥) . وقال :

«لم يروه عن هشام إلا سليمان ، تفرد به عمرو» .

يعني : ابن هاشم البيروتي ، وهو صدوق يخطئ .

قلت : ولذلك أشار المنذري (٤/١٠٨) إلى تضعيفه . وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/٢٠٣) :

«وإسناده ضعيف» .

(تنبيه) : زاد الطبراني في حديث الترجمة :

«أنا الأول ، وأبو بكر المصلي ، وعمر الثالث ، والناس بعدُ على السَّبْقِ ؛ الأول فالأول» .

وروى ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١/٣٠/٢) عن عون بن عبدالله أنه كان يقول :

اليوم المضمار ، وغداً السباق ، والسبقة الجنة ، والغاية النار .

وأخرج الثقفي في «المشيخة النيسابورية» (١/١٩٩) عن أبي مصعب : حدثني **علي بن أبي علي اللَّهَبِيُّ** عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبدالله يقول . . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

«أنتم اليوم في المضمار ، وغداً السباق ، فالسبق الجنة ، والغاية النار ، بالعفو تَنْجُون ، وبالرحمة تدخلون ، وبأعمالكم تَقْتسمون» .

قلت : وهذا ضعيف جداً ؛ علي هذا ؛ قال الذهبي :

«له مناكير ؛ قاله أحمد . وقال أبو حاتم والنسائي : متروك . وقال ابن معين : ليس بشيء» . زاد في «اللسان» :

«وقال العقيلي : متروك الحديث . ونقل عن البخاري : منكر الحديث . . . وقال الحاكم : يروي عن ابن المنكدر أحاديث موضوعة يرويها عنه الثقات» .

وقد روي الحديث موقوفاً ؛ يرويه إسماعيل ابن عُلَيَّةَ عن **عطاء بن السائب** عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ قال :

نزلنا من المدائن على فرسخ ، فلما جاءت الجمعة ؛ حضر [أبي] وحضرت معه ، فَخَطَبَنَا حذيفة ، فقال :

إن الله عز وجل يقول : ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وانْشَقَّ القَمَرُ﴾ ، ألا وإن الساعة قد اقتربت ، ألا وإن القمر قد انشق ، ألا وإن الدنيا قد آذنت بفِراق ، ألا وإن اليوم المضمار ، وغداً السباق .

فقلت لأبي : أيستبق الناس غداً؟ قال : يا بني ! إنك لجاهل ، إنما يعني : العملُ اليوم ، والجزاءُ غداً ! فلما جاءت الجمعة الأخرى ؛ حضرنا ، فخطبنا حذيفة فقال :

إن الله عز وجل يقول : ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وانْشَقَّ القَمَرُ﴾ ، ألا وإن الدنيا قد آذنت بفِراق ، ألا وإن اليوم المضمار ، وغداً السباق ، ألا وإن الغاية النار ، والسابق من سبق إلى الجنة .

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢٧/٥١) ، والحاكم (٤/٦٠٩) . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : فيه عنده **موسى بن سهل بن كثير** ؛ وهو آخر من روى عن ابن علية ؛ قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني . وقال البرقاني : ضعيف جداً» .

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

فلا وجه لتصحيحه من طريقه . لكنه لم يتفرد به ؛ فهو متابَعٌ من ثقة عند ابن جرير . لكن (إسماعيل ابن علية) روى عن **عطاء** بعد الاختلاط .

إلا أنه قد تابعه عنده شعبة ، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط .

وتابعه أيضاً سفيان : عند ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/٢٨٧) ، وهو سفيان الثوري ؛ سمع منه قبل الاختلاط أيضاً ، فصحَّ الإسناد ؛ والحمد لله .

وقد أشار إلى ذلك أبو نعيم بقوله ـ عقب الحديث في «الحلية» (١/٢٨١) ـ :

«رواه جماعة عن عطاء مثله» .

٤٨٧٣ ـ (أَما إنَّهُ أَولُ طعامٍ دخَلَ بَطْنَ أَبيكِ منذُ ثلاثَةِ أَيامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٢/١) ، والطبراني في «الكبير» (١/٣٧/٢) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢٩٨) ، والبيهقي في «الشعب» (٧/٣١٥/١٠٤٣٠) من طريق أبي الوليد الطيالسي قال : حدثنا عمار ابن عمارة أبو هاشم صاحب الزَّعْفَراني قال : حدثنا **محمد بن عبدالله** أن أنس بن مالك حدثه :

أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ جاءت بكِسْرة خُبْزٍ إلى رسول الله ﷺ ، فقال :

«ما هذه الكِسْرة يا فاطمة؟!» قالت : قُرْصٌ خَبَزْتُهُ ؛ فلم تَطِبْ نفسي حتى أتيتُكَ بهذه الكِسْرة . قال . . . فذكره .

وأخرجه أحمد (٣/٢١٣) ، والبخاري في «التاريخ» (١/١/١٢٨) في ترجمة محمد بن عبدالله هذا . وقال ـ في رواية ـ :

«الرَّاسِبِيّ» . وسقطت هذه النسبة من «المسند» .

والراسبي هذا ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/٢٠٧ ـ مخطوط) ، وهو عمدة المنذري (٤/١٠٩) ثم الهيثمي (١٠/٣١٢) في قولهما :

«رواه أحمد والطبراني ، ورواتهما ثقات» !

قلت : والبخاري لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٣/٢/٣٠٨) . وقال الذهبي ـ بعد أن ساق له هذا الحديث ـ :

«مجهولٌ ، مَرَّ» .

قلت : وكأنه يشير إلى قوله المتقدم :

«محمد بن عبدالله . عن ابن عمر . وعنه محمد بن مرة ، مجهول» !

وهذا مُشْكل ؛ فإن من المعلوم من نصِّ الذهبي نفسه ؛ أن من يقول فيه :

«مجهول» ولا يُسنده إلى قائل ؛ فهو قول أبي حاتم فيه ، وعليه ؛ فصنيع الذهبي يشير إلى أن الترجمتين هما واحدة ، وأن أبا حاتم قال في صاحب هذا الحديث :

«مجهول» ! وهذا وقع مصرحاً في «اللسان» ؛ فإنه قال :

«مجهول . قاله أبو حاتم» !

مع أن أبا حاتم قد فرَّق بين الترجمتين ، فلم يذكر في هذا شيئاً ؛ كما سبقت الإشارة إليه . وقال قبله :

«محمد بن عبدالله . رأى ابن عمر يأكل بفَرْقٍ . روى عنه محمد بن مرة الكوفي ، وهو مجهول لا يدرى من هو؟» . لكنه قال بعد ترجمة :

«محمد بن عبدالله البصري . سمع أنساً . مجهول» .

فالظاهر أن هذا هو عمدة الذهبي والحافظ فيما قالا ، ومن الظاهر أن البصري هذا هو صاحب هذا الحديث ؛ فقد قال البخاري في ترجمته :

«يُعَدُّ في البصريين» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ؛ لجهالة البصري هذا . والله أعلم .

(تنبيه) : ثم وجدت الحديث في «أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ (ص٢٨٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث عن عمار أبي هاشم به ؛ إلا أنه وقع فيه :

«محمد بن سيرين» ! وهذا خطأ فاحش ؛ أظنه تحرَّف على الطابع أو الناسخ ، والصواب : «محمد الراسبي» ؛ كما تقدم عن «تاريخ البخاري» ، وهو عنده من هذه الطريق .

٤٨٧٤ - (إنَّ اللهَ تباركَ وتَعالَى لمْ يأْمُرْني بكَنْزِ الدُّنْيا ، ولا باتِّباعِ الشَّهوات ، فمَنْ كَنزَ دُنْيا يريدُ به حياةً باقيةً ؛ فإنَّ الحياةَ بِيَدِ الله ، ألا وإنِّي لا أَكْنِزُ دِيناراً ولا دِرْهَماً ، ولا أَخْبَأُ رِزْقاً لِغَدٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٢/١٥) عن الزهري عن رجل عن ابن عمر قال :

خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار ، فجعل يلتقط من التمر ويأكل ، فقال :

«يا ابن عمر ! ما لك لا تأكل؟! قلت : يا رسول الله ! لا أشتهيه . قال : «لكني أشتهيه ، وهذا صبحُ رابعةٍ لم أَذُقْ طعاماً ولم أجِدْهُ ، ولو شئتُ لدعوتُ ربي فأعطاني مثل كسرى وقيصر ، فكيف بك يا ابن عمر ! إذا بقيتَ في قوم يَخْبَؤنَ رزق سنتهم؟!» . قال : فوالله ما برحنا حتى نزلت : ﴿وكأَيِّنْ مِنْ دابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَها اللهُ يَرْزُقُها وإيَّاكُمْ وهُو السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ . فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير الرجل الذي لم يُسَمَّ .

ولعلَّه ـ من أجله ـ أشار المنذري في «الترغيب» (١٠٩/٤) إلى تضعيفه بتصديره إياه بصيغة التمريض : «روي» . وقال :

«رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب (الثواب)» .

ثم رأيته في كتابه الآخر : «أخلاق النبي ﷺ» (ص٣٠٣ ـ ٣٠٤) ؛ أخرجه من طريق يزيد بن هارون : نا **الجَرَّاحُ بن مِنْهَالٍ** عن الزهري عن عطاء عن ابن عمر به . وقال :

«الزهري : هو **عبدالرحيم بن عَطَّافٍ**» .

قلت : وهذا التفسير غريب ؛ فإنه على رغم أني لم أجد من ترجم عبدالرحيم هذا ؛ فقد ذكروا في ترجمة الجراح بن منهال أنه روى عن الزهري ، والمراد به عند الإطلاق : محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور .

ومع ذلك ؛ فقد نبَّهني هذا الإسناد على تحريف في كتاب «الجوع» ؛ فقد وقع

فيه : «**الحجاج بن المنهال الجزري**» ! فتبيَّنت أنه خطأ ؛ والصواب : «الجراح بن المنهال» وهو الجزري ، وأما الحجاج بن المنهال فليس جزرياً .

وإذا ثبت هذا ؛ فالجراح الجزري متروك متهم بالكذب ، فالإسناد ضعيف جداً .

وأفاد الشيخ أبو الفضل الغُماري - في تعليقه على «الأخلاق» - أن ابن أبي حاتم رواه في «تفسيره» ؛ فزاد بين الزهري وعطاء رجلاً لم يُسَمِّهِ .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٥٨) من طريق أبي محمد بن حيان - وهو أبو الشيخ - من الطريق التي في «أخلاق النبي ﷺ» ؛ إلا أنه قال :

الحجاج بن منهال عن الزهري عن عبدالرحيم بن عطاء عن عطاء . . .

فأدخل التفسير في الإسناد ، وسمى الراوي عن (الزهري) : (الحجاج) مكان : (الجراح) !

ولعلَّ هذا - الثاني - هو الأرجح ؛ لموافقته لما في «تفسير ابن أبي حاتم» ؛ فإنه قال في «سورة العنكبوت» (٢/٢٨٩/٦) : حدثنا محمد بن عبدالرحمن الهَرَوِيُّ : [حدثنا يزيد بن هارون][1] : ثنا **الجَرَّاح بن المنهال الجَزَرِيُّ** عن الزهري [عن رجل] عن ابن عمر . . .

والهروي هذا صدوق ؛ كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٣/ ٣٢٧) .

---

(١) هذه الزيادة والتي بعدها من «تفسير ابن كثير» (٣/٤٢٠) ؛ لأنهما لم تظهرا في مصوَّرة «ابن أبي حاتم» .

وتابعه عبد بن حميد ؛ فقال في «المنتخب» (٢/٣٩/٨١٤) : أنا يزيد بن هارون : أنا **أبو العَطُوف الجراح بن منهال الجزري** . . .

وإذا ترجَّح أن الراوي عن الزهري هو : الجراح بن المنهال الجزري ؛ فيكون الحديث ضعيف الإسناد جداً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«الجراح بن منهال أبو العطوف عن الزهري ؛ تركوه» . وقال ابن كثير ـ عقب الحديث ـ :

«حديث غريب ، وأبو العطوف الجزري ضعيف» .

٤٨٧٥ـ (شَرْبتانِ في شَرْبَة ، وإدامانِ في قَدَحٍ؟! لا حاجةَ لي فيه ، أَمَا إنِّي لا أَزْعُم أنَّهُ حرامٌ ، ولكنِّي أكرَهُ أنْ يَسْأَلني اللهُ عَنْ فُضُولِ الدُّنْيا يومَ القيامةِ ، أَتواضَعُ لله ، فَمَنْ تواضَعَ لله رَفَعَهُ اللهُ ، ومَنْ تَكَبَّرَ وضَعَهُ اللهُ ، ومَنِ اسْتَغْنَى أغناهُ اللهُ ، ومَنْ أكثَرَ ذِكْرَ الله أحبَّهُ اللهُ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٤٦٤/٤٨٩١) ، وابن عساكر في «مدح التواضع» (٩٢/١ ـ ٢) وغيرها عن **نُعَيْم بن مُوَرِّعٍ العَنْبَرِيِّ** : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

أُتي رسول الله ﷺ بِقَدَحٍ فيه لَبَنٌ وعَسَلٌ . فقال . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«حديث غريب ، تفرّد به نعيم هذا» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال ابن عدي :

«يسرق الحديث» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم . وأبو سعيد النقاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن هشام مناكير» .

قلت : وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الدارقطني عنه . وقال :

«تفرد به نعيم ، وليس بثقة» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٢٨/٢) بأن الطبراني أخرجه في «الأوسط» من هذه الطريق (!) وله شاهد .

ثم ساقه من حديث أنس نحوه مختصراً ؛ دون قوله :

«ولكني أكره . . .» ؛ وسكت عليه ! وقد قال الهيثمي - عقبه (٣٤/٥) - :

«وفيه محمد بن عبدالكريم[١] بن شعيب ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات»[٢] .

٤٨٧٦ - (بِأَبي الوَحيدَ الشَّهِيدَ ، بِأَبي الوَحيدَ الشَّهِيدَ . يَعْني : علياً رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١٢٤/٣ - ١١٢٥) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٠٧/١٢) : حدثنا سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ : نا محمد بن عبدالرحيم بن شَرْوَسٍ الحلبي عن ابن مِيناء عن أبيه عن عائشة قالت :

(١) هو (محمد بن عبدالكبير بن شعيب) ، كما في «الأوسط» (٧٤٠٤) . (الناشر) .

(٢) تقدّم تخريجه برقم (٢١٨٢) من حديث أنس : من رواية الحاكم وغيره . (الناشر) .

رأيت النبي ﷺ التزم علياً وقبّله ، ويقول . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ المتَّهم به ميناء ـ وهو ابن أبي ميناء الزهري ـ ؛ اتفقوا على تضعيفه ؛ سوى ابن حبان فذكره في «الثقات» !

وكذَّبه بعضهم ، فقال أبو حاتم :

«منكر الحديث ، روى أحاديث مناكير في الصحابة ، لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب» .

وابنه : اسمه عمر ؛ قال ابن أبي حاتم (١٣٥/١/٣) ؛ عن أبيه :

«مجهول» .

وتبعه الذهبي في «الميزان» . ثم الحافظ في «اللسان» ؛ وقال هذا :

«ووجدت عنه حديثاً منكراً» . ثم ساق له حديثاً آخر غير هذا من طريق ابن شروس هذا بإسناده .

وابن شروس ؛ كأنه مجهول ؛ فإني لم أجده إلا في هذا الإسناد ، وبه ذكره ابن أبي حاتم فقال (٨/١/٤) :

«محمد بن عبدالرحيم بن شروس الصنعاني . روى عن عمر بن مينا عن أبيه عن عائشة . روى عنه سويد بن سعيد» .

ولم يذكره الذهبي ، ولا العسقلاني ! وهو مما ينبغي أن يستدرك عليهما .

وسويد بن سعيد ؛ فيه ضعف ؛ لأنه كان يتلقَّن .

وخفي على الهيثمي ترجمة بعض هذا الإسناد ؛ فقال (١٣٨/٩) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفه» !

٤٨٧٧ - (رُدُّوه لِحالَتِه الأُولَى ؛ فإنَّهُ منعَتْنِي وَطَاءَتُهُ صَلاتِي اللَّيْلَةَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في «الشمائل» (ص١٨٨) : حدثنا أبو الخطاب زياد ابن يحيى البصري : حدثنا عبدالله بن ميمون (الأصل : مهدي ، وهو خطأ) : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال :

سُئِلَتْ عائشة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت : من أَدَمٍ حشوه من ليف . وسُئِلَتْ حفصة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت : مِسحاً نَثْنِيهِ ثَنْيَتين فينامُ عليه . فلما كان ذات ليلة قلت : لو ثنيتُه أربعَ ثنيات لكان أوطأ له ، فثنيناه له بأربع ثنيات . فلما أصبح قال :

«ما فرشتموا لي الليلة؟!» . قالت : قلنا : هو فراشك ؛ إلا أننا ثنيناه بأربع ثنيات ؛ قلنا : هو أوطأ لك . قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عبدالله بن ميمون - وهو القَدَّاح المكي - ، وهو متروك . بل قال الحاكم :

«روى عن عُبَيْدِالله بن عمر أحاديث موضوعة» .

ثم هو منقطع بين محمد - والد جعفر ؛ وهو محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين - ؛ فإنه لم يدرك عائشة ، كما قال البَيْجُوري في «حاشيته على الشمائل» ، وأتبع ذلك بقوله :

«لكن حقّقَ ابن الهُمَام أن الانقطاع في حديث الثقات لا يضرّ» !!

ولم يَتَنَبَّه أن هذا التحقيق المزعوم مخالف لما عليه علماء الحديث ؛ أن الانقطاع - بل الإرسال - علَّة في الحديث !

كما أنه كان الأولى به أن يعلَّه بالعلَّة القادحة الظاهرة !

وقد وجدت للحديث إسناداً آخر ، هو خير من هذا ، ولكنه لا يرتفع به إلى أكثر من درجة الضعف !

وهو ما يرويه عبدالله بن رُشَيْدٍ : نا أبو عبيدة عن أبان عن إبراهيم الجُعْفِيٍّ عن الرَّبيعِ بن زياد الحارثي قال :

قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في وفد العراق ، فأمر لكل رجل منّا بعباء عباء ، فأرسَلَتْ إليهِ حفصة فقالت : يا أمير المؤمنين ! أتاك ألباب العراق ، ووجوه الناس ، فأحسِنْ كرامتهم ، فقال : ما أزيدهم على العباء يا حفصة ! أخبريني بألْيَن فراشٍ فرشتِ لرسول الله ﷺ ، وأطيب طعام أكله عندك؟ فقالت :

كان لنا كِساء من هذه الملبَّدة ، أصبْناه يوم خيبر ، فكنت أفرشه لرسول الله ﷺ كل ليلة وينام عليه ، وإني ربَّعته ذات ليلة . . . الحديث نحوه .

أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٦٧) .

قلت : وعبدالله بن رشيد ؛ قال البيهقي :

«لا يحتج به» . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال :

«مستقيم الحديث» .

والربيع بن زياد الحارثي ؛ قال البخاري :

«سمع عمر» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وروى عنه جمع .

وإبراهيم الجعفي : هو ابن عبدالأعلى مولى الجعفيين ، ثقة من رجال مسلم .

ثم وجدتُ للحديث طريقاً أخرى عن عائشة مختصراً ؛ ليس فيه حديث الترجمة .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٦٥/١) : أخبرنا **عمر بن حفص** عن أم شَبِيب عن عائشة رضي الله عنها :

أنها كانت تفرش للنبي ﷺ عباءة ثَنْيَتين ، فجاء ليلة وقد ربَّعتها ، فنام عليها ، فقال :

«يا عائشة ! ما لِفراشي الليلةَ ليس كما كان؟!» . قلت : يا رسول الله ! ربَّعتها لك ! قال :

«فأعيديه كما كان» .

قلت : وأم شبيب هذه ؛ لم أجد من ذكرها .

وعمر بن حفص ؛ لعله عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن عائذ المدني ، أبو حفص المؤذن ، وجدُّه المعروف بسَعْدِ القَرَظِ ؛ فإنه من هذه الطبقة ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» !

ولكن ؛ هل سمع منه ابن سعد ، أم سقط الواسطة بينهما؟ وهذا الذي أرجِّحه . والله أعلم .

ثم وجدتُ لحديث حفصة طريقاً أخرى ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٣/١) : حدثني عبدالله بن يونس قال : حدثني أبي قال : حدثني أبو مَعْشَرٍ عن محمد بن قيس قال :

دخل ناسٌ على حفصة بنت عمر . . . فبعثوا إليه حفصة ، فذكَرتْ ذلك له ، فقال : أخبريني بألْين فراشٍ فرشتيه لرسول الله ﷺ قط؟ قالت :

عباءة ثنيتها له باثنتين ، فلما غلظت عليه ؛ جعلتها له بأربعة . قال : فأخبريني بأجود ثوب لبسه؟ . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكنه منقطع ؛ محمد بن قيس ـ وهو المدني قاصُّ عمر بن عبدالعزيز ـ ؛ لم يذكروا له رواية إلا عن أبي هريرة ، وجابر ـ ويقال : مرسل ـ ، وأبي صِرْمَةَ الأنصاري .

وأبو معشر : هو زياد بن كُلَيْبٍ الحنظلي الكوفي .

ويونس : هو ابن عُبَيْدٍ بن دينار البصري .

وكلهم من رجال مسلم .

وعبدالله بن يونس ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٠٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكنه قال :

«روى عنه أبو زرعة» .

وهو لا يروي إلا عن ثقة .

وهذه الطريق أصحّ طرق الحديث ؛ مع انقطاعه ، فهو يعلُّ حديث الترجمة ؛ لعدم وروده فيها .

٤٨٧٨ ـ (هذه الدُّنْيا مُثِّلَتْ لِي ، فقلتُ لَها : إلَيْكِ عَنِّي ! ثمَّ رجَعَتْ فقالَتْ : إنَّكَ إنْ أَفْلَتَّ مِنِّي ؛ فلنْ يُفْلِتَ مِنّي مَنْ بَعْدَكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٣٢٥ ـ زوائده) ، وابن أبي الدنيا في «ذم

الدنيا» (ق٢/٢) عن **عبد الواحد بن زيد** قال : حدثني أسلم الكوفي عن مرة عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال :

كنا مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه ؛ فدعا بشراب ؛ فأُتِيَ بماءٍ وعَسَل ، فلما أدناه من فِيهِ ؛ بَكى وبكى حتى أَبكى أصحابَهُ ، فسكتوا وما سكَتَ ، ثم عاد فبكى ؛ حتى ظنُّوا أنهم لم يقدروا على مسألته . قال : ثم مسحَ عينيه ، فقالوا : يا خليفة رسول الله ! ما أَبْكاكَ؟! قال :

كنت مع رسول الله ﷺ ، فرأيته قد دفع عن نفسه شيئاً ، ولم أر معه أحداً ؛ فقلت : يا رسول الله ! ما الذي تدفع عن نفسك؟! قال . . . فذكره . وقال البزار :

«عبد الواحد ضعيف جداً ، وكان يذهب إلى القدر . ومُرَّةُ مشهور ، ولا يعرف هذا الحديث إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ـ كما قال البزار ـ ضعيف جداً ، وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ حتى ابن حبان ؛ فأورده في «الضعفاء» ، وقال :

«كان ممن يقلب الأخبار ؛ من سوء حفظه وكثرة وهمه ، فلما كثر ذلك منه استحق الترك» .

ولكنه نسي هذا ؛ فتناقض ، فأورده في «الثقات» أيضاً ، فقال :

«روى عنه أهل البصرة ، يعتبر حديثه إذا كان دونه ثقة وفوقه ثقة ، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية **سعيد بن عبد الله بن دينار** ؛ فإن سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات» .

قلت : وهذا ـ مع مناقضته لنفسه ـ مخالف لاتفاق الأئمة أيضاً ، وفيهم إمام الأئمة البخاري ؛ فقد قال :

«تركوه» . ذكره في «الميزان» . ثم قال :

«ومن مناكيره : ما روى ابن أبي الدنيا في تواليفه . . .» ثم ساق له هذا الحديث .

ولذلك كله ؛ فلا التفات إلى قول المنذري في «الترغيب» (١١٧/٤) :

«ورواته ثقات ؛ إلا عبدالواحد بن زيد ، وقد قال ابن حبان : «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة ودونه ثقة» ؛ وهو هنا كذلك» !

ونحوه قول الهيثمي (٢٥٤/١٠) :

«رواه البزار ؛ وفيه عبدالواحد بن زيد الزاهد ؛ وهو ضعيف عند الجمهور ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة ، ودونه ثقة» . وبقية رجاله ثقات» !

ومن هذا الوجه : أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥٩٦/٣٦٥/٧) ، وكذا الحاكم في «المستدرك» (٣٠٩/٤) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : **عبدالصمد**(١) ؛ تركه البخاري وغيره» .

٤٨٧٩ - (كانَ يَكْنيهِ بأَبي المساكِينِ . يَعْنِي : جَعفرَ بنَ أَبي طالِبٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣٠٥/٢) من طريق **إسماعيل بن إبراهيم أبي يحيى التيمي** : حدثنا **إبراهيم أبو إسحاق المخزومي** عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة قال :

---

(١) كذا وقع في «تلخيص الذهبي» ! والصواب : «عبدالواحد» . (الناشر) .

إن كنت لأسأل الرجل من أصحاب النبي ﷺ عن الآيات من القرآن ؛ أنا أعلم بها منه ، ما أسأله إلا ليطعمني شيئاً ، فكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب ؛ لم يُجِبْني حتى يذهب بي إلى منزله ، فيقول لامرأته : يا أسماء ! أطعمينا شيئاً ، فإذا أطعمتنا أجابني ، وكان جعفر يحب المساكين ، ويجلس إليهم ، ويحدثهم ويحدثونه ، فكان رسول الله ﷺ يكنيه بأبي المساكين .

وقال ـ مضعِّفاً ـ :

«حديث غريب . وأبو إسحاق المخزومي : هو إبراهيم بن الفضل المدني ؛ وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه ، وله غرائب» !

قلت : لقد سهّل الترمذي فيه القول ، فالرجل ممن اتفق أئمة الحديث على تضعيفه . بل قال فيه الدارقطني :

«متروك» . وهذا معنى قول البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

وكذا قال أبو حاتم .

وإسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي ضعيف أيضاً .

وقد خالف أبا إسحاق : ابنُ أبي ذئب عن سعيد المقبري به مختصراً ؛ دون قوله :

فكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب . . . إلخ . لكنه زاد فقال :

وكان أخْيَرَ الناس للمساكين جعفرُ بن أبي طالب ، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته ، حتى إن كان ليُخْرِجُ إلينا العُكَّةَ التي ليس فيها شيء ، فيشقها ، فنلعق ما فيها .

أخرجه البخاري (٧/٦١ ـ ٦٢) ، وابن سعد (٤/٤١) ـ الزيادة فقط ـ .

وروى الترمذي ، وابن سعد ، والحاكم (٣/٢٠٩) ، وأحمد (٢/٤١٣ ـ ٤١٤) من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال :

ما احتذى النعالَ ، ولا انتعل ، ولا ركب المطايا ، ولا لبس الكُورَ مِنْ رَجُلٍ ـ بعد رسول الله ﷺ ـ أفضل من جعفر بن أبي طالب . يعني : في الجود والكرم .

وقال الترمذي :

«حسن صحيح غريب» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» . ووافقه الذهبي .

قلت : وإنما لم يصححاه على شرط مسلم أيضاً ـ مع أن رجاله كلهم من رجال الشيخين ـ ؛ لأن عكرمة ـ وهو مولى ابن عباس ـ إنما أخرج عنه مقروناً . وقال الحافظ عقب الحديث :

«إسناده صحيح» .

٤٨٨٠ ـ (إنِّي قَدْ قَرَنْتُ فَاقْرُنُوا . يَعْني : في التَّمْرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٣٣٩ ـ ٣٤٠) ـ واللفظ له ـ ، والبزار (ص١٦١) عن جرير بن عبدالحميد عن **عطاء** عن الشعبي عن أبي هريرة قال :

كنت في الصُّفَّة ؛ فبعث إلينا النبي ﷺ عجوة ، فكنا نقرن الثِّنْتَين من الجوع ، فيقول لأصحابه . . . فذكره . ولفظ البزار :

فنهى النبي ﷺ أن يقرن إلا بإذن صاحبه . وقال :

«لا نعلم رواه عن عطاء عن الشعبي إلا جرير . ورواه عمران بن عيينة عن عطاء عن ابن عجلان عن أبي هريرة» .

قلت : وعطاء : هو ابن السائب ؛ وكان اختلط ، وروى عنه جرير في الاختلاط . وقال الهيثمي (٤٢/٥) :

«رواه البزار ، وفيه عطاء بن السائب ؛ وقد اختلط ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

٤٨٨١ - (هَذا عليٌّ قَدْ أَقْبلَ فِي السَّحابِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٢٤) عن مَسعدَةَ ابن اليَسَعِ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال :

كسا رسول الله علياً عِمامةً - يقال لها : السَّحَاب - ؛ فأقبل علي رضي الله عنه وهي عليه ، فقال ﷺ . . . فذكره . فحرَّفها هؤلاء فقالوا : عليٌّ في السحاب !

قلت : وآفته مسعدة هذا ؛ قال البخاري في «التاريخ» (٢٦/٢/٤) :

«قال أحمد : ليس بشيء ، خرقنا حديثه ، وتركنا حديثه منذ دهر» . وقال الذهبي :

«هالك . كذبه أبو داود» .

ثم ساق له حديثين مما أُنكر عليه ؛ هذا أحدهما ، لكنه ذكر فيه أن قوله في آخره :

فحرَّفها هؤلاء . . . ؛ هو من قول جعفر عن أبيه .

وقد أورد الحديثَ الشيخُ أبو الحسين المَلَطِيُّ الشافعي في كتابه : «التنبيه والرد

على أهل الأهواء والبدع» في «باب ذكر الرافضة وأصنافهم واعتقادهم» (ص١٩ - ٢٠) ؛ فقال عقبه :

«فتأولوه - هؤلاء - على غير تأويله» .

أحاديثُ في فَضْلِ عَليٍّ رضي الله عنه : مِنْ كتابِ : «المُرَاجَعَات»[1]

٤٨٨٢ - (أُوصِي مَنْ آمَنَ بي وصَدَّقَني بِوَلايَةِ عَلِيٍّ ، فَمَنْ تَوَلاهُ تَوَلانِي ، ومنْ تَوَلانِي فَقَدْ تولَّى اللهَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٢٠/١٢) من طريق الطبراني : نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا أحمد بن طارق الوَابِشِيُّ : نا عمرو بن ثابت عن محمد بن أبي عُبَيْدَةَ بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه أبي عبيدة عن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه مرفوعاً .

ثم روى من طريق أخرى عن عبدالوهاب بن الضحاك : نا ابن عَيَّاش عن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع عن أبي عبيدة به .

ومن طريق ابن لهيعة : حدثني محمد بن عبيدالله به .

ثم أخرجه من طريقين آخرين عن ابن أبي رافع به . ولفظ الترجمة لهذه الطرق .

وأما لفظ الطبراني ؛ فهو :

«من آمن بي وصدَّقني ؛ فليتولَّ علي بن أبي طالب ؛ فإن ولايته ولايتي ، وولايتي ولاية الله» .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - على هامش أصله : «راجع لها «منهاج السنة» ، و«المنتقى منه» . (الناشر) .

وبهذا اللفظ : أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٢٠٧/٢) من رواية الطبراني . وكذلك نقله صاحب «الكنز» (٦/١٥٥/٢٥٧٦) ؛ إلا أنه زاد في أوله : «اللهم . . .» ! وهي سهو منه .

ولم يذكر الهيثمي في «المجمع» (٩/١٠٨ ـ ١٠٩) هذا الحديث إلا باللفظ الأول ؛ لفظ الترجمة ، ولكنه أشار إلى اللفظ الآخر بقوله :

«رواه الطبراني بإسنادين ، أحسب فيهما جماعة ضعفاء ؛ وقد وُثِّقوا» !

وأقول : مدار الإسنادين على محمد بن عمار بن ياسر ، وهو مجهول ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/١/٤٣) من رواية ابنه أبي عبيدة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ على قاعدته في توثيق المجهولين . ولذلك لم يعتد بتوثيقه الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«مقبول» ؛ أي : عند المتابعة ؛ وإلا فليّن الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

وحفيده محمد بن أبي عبيدة ؛ لم أجد له ترجمة .

وعمرو بن ثابت رافضي خبيث ؛ كما قال أبو داود ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال النسائي . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وضعَّفه الجمهور .

وأحمد بن طارق الوابشي ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن أبي شيبة ؛ فيه ضعف .

فهذا الإسناد ضعيف جداً .

ومدار الإسناد الآخر على محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ، وهو ضعيف جداً ، وهو من شيعة الكوفة ؛ فهو آفته ، وهو صاحب حديث :

«إذا طنَّت أذن أحدكم . . .» الموضوع ؛ الذي حسَّنه تلميذ الكوثري ؛ لجهله بهذا العلم وتراجم الرجال ، كما تقدم بيانه برقم (٢٦٣١) .

وعبدالوهاب بن الضحاك ؛ قال أبو حاتم :

«كذاب» .

لكن لم يتفرد به ؛ كما يتبيَّن من التخريج السابق ، فآفة الإسنادين عمرو بن ثابت وابن أبي رافع ؛ لأن مدارهما عليهما مع شدة ضعفهما وتشيُّعهما .

ومع ذلك ؛ استروح إلى حديثهما هذا : ابن مذهبهما الشيخ عبدالحسين ، المتعصِّب جداً لتشيعه في كتابه الدال عليه «المراجعات» (ص٢٧) ، فساقه فيه مَساقَ المسلَّمات ، بل نصَّ في المقدمة (ص٥) بما يوهم أنه لا يورد فيه إلا ما صحَّ ؛ فقال :

«وعُنِيتُ بالسنن الصحيحة» !!

ثم روى ابن عساكر من طريق أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن : نا **يعقوب بن يوسف بن زياد الضَّبِّيُّ** : نا **أحمد بن حَمَّاد الهَمْدَاني** : نا **مختار التَّمَّار** عن أبي حَيَّان التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ :

«مَنْ تولَّى علياً ؛ فقد تولاني ، ومن تولاني ؛ فقد تولَّى الله عز وجل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل ، وشرُّها المختار هذا ـ وهو ابن نافع التيمي التمَّار الكوفي ـ ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» .

وكذا قال النسائي وأبو حاتم . وقال ابن حبان :

«كان يأتي بالمناكير عن المشاهير ؛ حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمّد لذلك» .

وأحمد بن حماد الهمداني ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني . لا أعرف ذا» . وكذا قال في «اللسان» .

ويعقوب بن يوسف ؛ الظاهر أنه الذي ضعَّفه الدارقطني ؛ انظره في «اللسان» .

٤٨٨٣ ـ (عَلِيٌّ أَقْضَى أُمَّتِي بِكتابِ اللهِ ، فمَنْ أَحَبَّني فَلْيُحِبَّهُ ؛ فإنَّ العَبْدَ لا يَنالُ وَلايَتِي إلا بِحُبِّ عليٍّ عليهِ السلامُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٠/٢) عن العباس ـ يعني : ابن علي بن العباس ـ : أنا الفضل المعروف بـ(النَّسَائي) : نا محمد بن علي بن خلف العَطَّار : نا أبو حذيفة ، عن عبدالرحمن بن قَبِيصَة عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف منه غير أبي حذيفة ـ واسمه موسى بن مسعود النَّهْدِي البصري ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ ، وكان يصحِّف . . . وحديثه عند البخاري في المتابعات» .

ومحمد بن علي بن خلف العطار ؛ وثقه الخطيب في «التاريخ» (٣/٥٧) تبعاً لمحمد بن منصور ! وخَفِيَ عليهما ـ كما قال الحافظ في «اللسان» ـ تجريح ابن عدي إياه ، والسبب أنه لم يُفْرد له ترجمة ، وإنما جرحه في ترجمة حسين الأشقر ، فقد

ساق له حديثاً آخر من رواية العطار هذا عنه بإسناده ؛ فيه :

أن عماراً قال لأبي موسى : سمعت رسول الله ﷺ لعنك ليلة الجمل ! نقال ابن عدي :

«عند محمد بن علي هذا من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه عندي منه لا من حسين» .

قلت : فلعلَّه هو البلاء في هذا الحديث أيضاً ؛ إن سَلِمَ ممن فوقه ودونه .

وإنما أوردته من أجل الطرف الثاني منه ؛ وإلا فطرفه الأول له شاهد من حديث ابن عمر من طريقين عنه ؛ خرجتهما في «الصحيحة» (١٢٢٤) .

وشاهد آخر من حديث عمر موقوفاً عليه : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٥) .

وثالث عن ابن مسعود موقوفاً : أخرجه الحاكم (٣/١٣٥) . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

وأخرجهما ابن عساكر (١٢/١٦٦/٢) .

وأخرج له شاهداً رابعاً عن ابن عباس موقوفاً .

٤٨٨٤ - (يا عبدَالله ! أَتاني مَلَكٌ فقالَ : يا مُحمد ! ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنا﴾ علَى ما بُعِثُوا؟ قال : قلتُ : علَى ما بُعِثوا؟ قال : علَى وَلايَتِكَ ووَلايةِ عليٍّ بنِ أبي طالِبٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٠/٢) من طريق الحاكم - ولم أره في «مستدركه» - بسنده عن علي بن جابر : نا محمد بن خالد بن عبدالله : نا محمد بن فُضَيْل : نا محمد بن سُوقَةَ عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً . وقال الحاكم :

«تفرد به علي بن جابر عن محمد بن خالد» .

قلت : والأول ؛ لم أعرفه .

وأما الآخر ؛ فهو الواسطي الطحان ، وهو ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال ابن معين :

«رجل سوء ، كذاب» .

وسئل عنه أبو حاتم؟ فقال :

«هو على يَدَيْ عَدْلٍ» . قال الحافظ :

«معناه : قَرُبَ مِنَ الهلاك . وهذا مثلٌ للعرب ، كان لبعض الملوك شرطي اسمه (عدل) ، فإذا دفع إليه من جَنى جنايةً ؛ جزموا بهلاكه غالباً . ذكره ابن قتيبة وغيره» .

ثم رأيت الحديث عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٦) بإسناده المتقدم .

٤٨٨٥ - (مَرْحَباً بِسَيِّدِ المُسْلِمينَ ، وإمامِ المُتَّقِينَ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦٦/١) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٥٧/١٢) : حدثنا **عمر بن أحمد بن عمر القاضي القَصَبَانِيُّ** : ثنا **علي بن العباس البَجَلِيُّ** : ثنا **أحمد بن يحيى** : ثنا **الحسن بن الحسين** : ثنا **إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق عن أبيه عن الشعبي قال** : قال علي : قال لي رسول الله ﷺ . . . فذكره . وزاد :

فقيل لعلي : فأيُّ شيء كان مِنْ شُكْرِكَ؟ قال : حَمِدْتُ الله تعالى على ما آتاني ، وسألته الشكر على ما أولاني ، وأن يزيدني مما أعطاني .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف جداً ؛ آفته الحسن بن الحسين - وهو العُرَني

الكوفي الشيعي ـ متّهم ؛ قال أبو حاتم :

«لم يكن بصدوق عندهم ، وكان من رؤساء الشيعة» . وقال ابن عدي :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» . وقال ابن حبان :

«يأتي عن الأثبات بالمُلْزَقات ، ويروي المقلوبات» .

ومن فوقه ثقات رجال الشيخين .

لكن من دونه ؛ لم أجد ترجمتهم الآن .

ومما يؤكِّد وضع هذا الحديث : المبالغة التي فيه ؛ فإن سيد المسلمين وإمام المتقين ؛ إنما يصح أن يوصف به رسول الله ﷺ وحده فقط . ولذلك حكم على الحديث ـ وأمثاله مما في معناه ـ العلماء المحقِّقون بالوضع ، كما تقدم في الحديث (٣٥٣) ؛ فراجعه .

٤٨٨٦ ـ (يا أَنَسُ ! أوَّلُ مَنْ يَدْخلُ عليكَ مِنْ هَذا البابِ : أَميرُ المؤمنِينَ ، وسيِّدُ المسلمين ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلين ، وخاتمُ الوَصيِّين . قالَ أنس : قلتُ : اللهمَّ ! اجعَلْهُ رَجُلاً منَ الأَنْصارِ ـ وكَتَمْتُه ـ ؛ إذْ جاءَ عَلِيٌّ ، فقالَ : مَنْ هَذا يا أَنَس؟ فَقُلْتُ : عَلِيّ . فقامَ مُسْتَبْشِراً فاعْتَنَقَهُ ، ثُمَّ جَعلَ يمسَحُ عَنْ وجْهِهِ بوجْهِهِ ، ويمسَحُ عَرَقَ عليٍّ بِوَجْهِه . قال عليٌّ : يا رسولَ الله ! لقدْ رَأيتُكَ صَنَعْتَ شَيْئاً ما صَنَعْتَ بي مِنْ قَبْلُ؟! قالَ : وما يَمْنَعُنِي ، وأَنْتَ تؤدِّي عَنِّي ، وتُسْمِعُهم صَوْتي ، وتُبَيِّنُ لهمْ ما اخْتَلَفُوا فيهِ بَعْدِي؟!) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٣ ـ ٦٤) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٦١/٢) من طريق **محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا إبراهيم بن محمد**

ابن ميمون : ثنا علي بن عابس عن الحارث بن حَصِيرةَ عن القاسم بن جُنْدُب عن أنس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم جدّاً ؛ ليس فيهم ثقة محتج به .

أولاً : القاسم بن جندب ؛ لم أجد له ترجمة .

ثانياً : الحارث بن حصيرة شيعي محترق ، اختلفوا في توثيقه ؛ قال أبو حاتم :

«هو من الشيعة العُتُقِ ؛ لولا أن الثوري روى عنه لتُرِكَ حديثه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض» .

ثالثاً : علي بن عابس - وهو الكوفي الأزرق - متفق على تضعيفه . وقال ابن حبان :

«فَحُشَ خطؤه فاستحقَّ التَّرْك» .

رابعاً : إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ قال الذهبي :

«من أجلاد الشيعة ، روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً . روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» .

ويعني بالخبر العجيب هذا الحديث ؛ فقد قال بعد سبع تراجم :

«إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً ؛ فاسمعه . . .» ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه .

وأقرَّهُ الحافظ على حكمه على الحديث بالوضع ؛ غير أنه زادَ عليه فقال :

«وذكره الأسدي في «الضعفاء» ، وقال : إنه منكر الحديث . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال شيخنا أبو الفضل : ليس ثقة» .

خامساً : محمد بن عثمان بن أبي شيبة مختلف في توثيقه ، لكن أشار الحافظ في ترجمة إبراهيم بن محمد أنه قد رواه عنه غيره ، فإن ثبت ذلك ؛ فالعهدة فيه على من فوقه . ولعلَّ الحافظ أخذ ذلك من قول الذهبي المتقدم :

«روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» !!

وأبو شيبة هذا لم أعرفه ، ولعله أراد أن يقول : أبو جعفر بن أبي شيبة ، فسبقه القلم فكتب : أبو شيبة بن أبي بكر .

وأبو جعفر : هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة الراوي لهذا الحديث . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأعلَّه بابن عابس فقط ! فقال :

«ليس بشيء ، وتابعه جابر الجعفي عن أبي الطُّفَيْلِ عن أنس نحوه . وجابر كذبوه» !

وأقرَّه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/١٨٦) ، ونقل كلام الذهبي والعسقلاني السابقين وأقرَّهما !

وتبعه على ذلك ابن عَرَّاق في كتابه «تنزيه الشريعة» (١/٣٥٧) .

٤٨٨٧ ـ (إنَّ اللهَ تعالَى عَهِدَ إليَّ عَهْداً في عَلِيٍّ . فقلتُ : يا ربِّ ! بيِّنْهُ لِي؟! فقالَ : اسْمَعْ . فقُلْتُ : سمعتُ . فقالَ : إنَّ عَلياً رايةُ الهُدَى ، وإمامُ أَوْلِيائي ، ونورُ مَنْ أَطاعَني ، وهُوَ الكلمةُ التي أَلْزَمْتُها المُتَّقين . مَنْ أَحَبَّهُ أَحَبَّني ، ومَنْ أَبْغَضَهُ أَبْغَضَني) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٦ ـ ٦٧) عن عَبَّاد بن سعيد

ابن عَبَّاد الجُعْفِيُّ : ثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول : حدثني صالح بن أبي الأسود عن أبي المُطَهَّرِ الرازي عن الأعشى الثَّقَفِيِّ عن سَلامٍ الجُعْفِي عن أبي بزرة مرفوعاً . وزاد :

«فَبَشِّرْهُ بذلك . فجاءَ علي ، فبشَّرْتُه ، فقال : يا رسول الله ! أنا عبدُالله وفي قَبْضته ، فإنْ يُعَذِّبني فَبِذَنْبي ، وإنْ يُتِمَّ الذي بشَّرتني به فالله أولى بي . قال : قلت : اللهم ! أَجْلِ قلبه ، واجعلْ ربيعه الإيمان . فقال الله : قد فعلت به ذلك . ثم إنه رفِع إلي أنه سَيَخُصُّه من البلاءِ بشيء لم يخصَّ به أحداً من أصحابي . فقلت : يا رب ! أخي وصاحبي؟! فقال : إن هذا شيء قد سبق ؛ إنه مبتلى ومبتلى به» .

قلت : وهذا إسناد مظلم جداً ، ومتن موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة كسوابقه ، ورجاله كلهم مجهولون لا يعرفون ؛ لا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل ؛ سوى اثنين منهم :

الأول : صالح بن أبي الأسود ؛ لم يتكلم فيه من المتقدمين سوى ابن عدي ، فقال في «الكامل» (١/٢٠٠) :

«أحاديثه ليست بالمستقيمة ، فيها بعض النُّكرة ، وليس هو بذاك المعروف» .

وقال الذهبي - وتبعه العسقلاني - :

«واهٍ» .

والآخر : عباد بن سعيد الجعفي ؛ ساق له الذهبي هذا الحديث ؛ وقال :

«باطل ، والسند ظلمات» .

وكذا قال العسقلاني .

وأخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٨/٢) من طريق محمد بن عبيدالله بن أبي

رافع عن عون بن عبيدالله عن أبي جعفر وعن عمرو بن علي **قالا** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره ؛ دون قوله : «فجاء علي . . .» .

أخرجه ابن عساكر . وقال :

«هذا مرسل» .

قلت : وإسناده ـ مع ذلك ـ واهٍ جداً ؛ فإن ابن أبي رافع متروك ، كما تقدم قريباً تحت الحديث (٤٨٨٢) .

والحديث ؛ قال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح ، وأكثر رواته مجاهيل» .

نقله السيوطي كما يأتي في الحديث بعده .

٤٨٨٨ ـ (يا أبا بَرْزَةَ ! إنَّ ربَّ العالمينَ عَهِدَ إليَّ عَهْداً في عليٍّ بن أَبي طالِب ؛ فقالَ : إنَّهُ رايةُ الهُدَى ، ومنارُ الإيمانِ ، وإمامُ أَوْلِيائي ، ونورُ جَميعِ مَنْ أَطاعَني .

يا أبا بَرزةَ ! عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ أَميني غَداً يومَ القِيامَةِ ، وصاحِبُ رايَتِي في القِيامَةِ ، عليٌّ مفاتِيحُ خَزائِنِ رحْمَةِ رَبِّي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤١٤) ، وأبو نعيم (١/٦٦) عن **أبي عمرو لاهِزِ بن عبد اللّه** : ثنا مُعْتَمِرُ بن سليمان عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : ثنا أنس بن مالك قال :

بعثني النبي ﷺ إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال له وأنا أسمع . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«باطل بهذا الإسناد ، وهو منكر الإسناد ، منكر المتن ؛ لأن سليمان التيمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن أنس ؛ لا أعرف بهذا الإسناد غير هذا . ولاهز بن عبدالله مجهول لا يعرف ، يروي عن الثقات المناكير ، والبلاء منه ، ولا أعرف للاهز غير هذا الحديث» . وقال الذهبي ـ بعد أن نقل عن ابن عدي إبطاله للحديث ـ :

«قلت : إي واللهِ ! من أبردِ الموضوعات ، وعليٌّ ؛ فلعن الله من لا يحبّه» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأعلَّه بخلاصة كلام ابن عدي المتقدم .

وأقره السيوطي في «اللالئ» (١٨٨/١) ، ونقل كلام الذهبي السابق في جزمه بأنه من أبرد الموضوعات .

ثم ساق له طريقاً أخرى ؛ وهي التي بالحديث الذي قبله ؛ وقال :

«أورده ابن الجوزي في «الواهيات» ، وقال : هذا حديث لا يصح ، وأكثر رواته مجاهيل» .

وأقرَّهُ هو ، وابن عَرَّاقٍ (٣٥٩/١) ؛ بل أيَّداه بأن نَقَلا قول الذهبي المتقدم هناك في إبطاله .

٤٨٨٩ ـ (ليلةَ أُسْرِيَ بِيَ ؛ انْتَهَيْتُ إلىَ ربِّي عَزَّ وجَل ؛ فَأَوْحَىَ إليَّ فِي عَلِيٍّ بِثَلاثٍ : أَنَّهُ سَيِّدُ المُسْلِمين ، ووليُّ المتَّقِين ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلين) .

موضوع . أخرجه السِّلَفِيُّ في «الطُّيُوريَّات» (١/١٨٩) ، وابن عساكر (١٢/ ٢/١٣٧) عن **جعفر بن زياد** : نا **هلال الصيْرَفِيُّ** : نا **أبو كثير الأنصاري** : حدثني عبدالله بن أسعد بن زُرَارة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ جعفر بن زياد شيعي ، ولكنهم وَثَّقُوه .

لكن قال ابن حبان في «الضعفاء» :

«كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى عن الثقات ؛ تفرد عنهم بأشياء ، في القلب منها شيء» . وقال الدارقطني :

«يعتبر به» .

وهلال : هو ابن أيوب الصيرفي ، ترجمه ابن أبي حاتم (٤/٢/٧٥) برواية جعفر هذا فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ترجم لأبي كثير الأنصاري ، من رواية إسماعيل بن مسلم العَبْدِيِّ عنه (٤/٢/٤٢٩) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رواه ابن عساكر من طريق أبي يعلى : نا **زكريا بن يحيى الكِسَائِيُّ** : نا **نصر بن مزاحم** عن جعفر بن زياد عن هلال بن مِقْلاصٍ عن عبدالله بن أسعد بن زُرَارة الأنصاري عن أبيه مرفوعاً ، فزاد في الإسناد : «عن أبيه» ، ولفظه :

«لما عُرِجَ بي إلى السماء ؛ انْتُهِيَ بي إلى قصر من لؤلؤ ؛ فيه فراش من ذهب يتلألأ ، فأوحي إليَّ . . .» الحديث .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ نصر بن مزاحم ؛ قال الذهبي :

«رافضي جَلْد ، تركوه . قال العقيلي : شيعي ؛ في حديثه اضطراب وخطأ كثير . وقال أبو خيثمة : كان كذاباً . . .» .

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي أيضاً ؛ قال ابن معين :

«رجل سوء ، يحدِّث بأحاديث سوء ، يستأهل أن يُحْفَرَ له بئر فيُلقى فيها» ! وقال النسائي والدارقطني :

«متروك» .

وتابعهما **عمرو بن الحُصَيْنِ العُقَيْلِيُّ** : أنبأ **يحيى بن العلاء الرازي** : ثنا هلال ابن أبي حُمَيْدٍ به ، وقال : عن أبيه ؛ دون الشطر الأول من الحديث .

أخرجه ابن عساكر (١/١٣٨/١٢) ، وكذا الحاكم (١٣٧/٣ - ١٣٨) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان» .

قلت : وقد مضى لهما عدة أحاديث ، فانظر الأرقام (٣٩ و٤٠ و٤٩ و٣٢١ و٣٨٢ و٤٢٥) .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن هلال بن أبي حميد عن عبدالله بن عُكَيْمٍ الجُهَنِيِّ مرفوعاً به . وهو موضوع أيضاً ؛ كما سبق بيانه برقم (٣٥٣) .

وبالجملة ؛ فقد اضطرب الرواة في إسناد هذا الحديث كما رأيت ، وليس فيها ما تقوم به الحجة ، وقد بيَّنه الحافظ في «الإصابة» . وقال في خاتمة بيانه :

«ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكر جدّاً» .

ونقل السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/١٣٣/٢) عن الحافظ أنه قال :

«ضعيف جداً ومنقطع» . وقال :

«وقال العماد بن كثير : هذا حديث منكر جدّاً ، ويشبه أن يكون موضوعاً من بعض الشيعة الغُلاة ، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ ، لا صفات علي» .

قلت : وقد ذكرت نحوه عن ابن تيمية ؛ عند الرقم المشار إليه آنفاً .

(تنبيـه) : عزا السيوطي حديث الترجمة في «الجامع الكبير» (١/١٥٨/٢) لابن النجار وحده ! فيستدرك عليه أنه رواه ابن عساكر أيضاً .

وأما قول عبدالحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص١٦٩) ـ بعد أن عزاه لابن النجار ؛ نقلاً عن «الكنز» ـ :

«وغيره من أصحاب السنن» !!

فـهـذا كـذب وزور ؛ فـإنه لم يروِه أحـدٌ من أصـحـابِ «السنن» ، والمراد بهم أصحاب «السنن الأربعـة» : أبو داود ، النسائي ، الترمذي ، ابن ماجه ! وإنما يفعل ذلك تضليلاً للقراء ، وتقويةً للحديث !

ومن ذلك أنه فرّق بين هذا الحديث وحديث الحاكم المذكور آنفاً ؛ ليوهم أنهما حديثان ! والحقيقة أنهما حديث واحد ؛ لأن مداره على عبدالله بن أسعد . غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا فيه ، فبعضهم جعله من مسنده ، وبعضهم من مسند أبيه ! مع أنّ الطرق كلها إليه غير صحيحة كما رأيت . واللهُ المستعان .

٤٨٩٠ ـ (يا أَنَسُ ! انْطَلِقْ فادْعُ لِي سَيِّدَ العَرَبِ ـ يَعْني : عَلِيّاً ـ . فقالَتْ عائِشَةُ رضِيَ اللهُ عنها : ألستَ سيِّدَ العَرَبِ؟! قالَ : أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ، وعليٌّ سيِّدُ العَرَبِ . يا مَعْشَرَ الأَنْصارِ ! أَلا أَدُلُّكُم علىَ ما إنْ تَمَسَّكْتُم به لَمْ تَضِلُّوا بَعْدَه؟! قالُوا : بَلى يا رسولَ الله ! قالَ : هذا عليٌّ ؛ فأَحِبُّوهُ بِحُبِّي ، وأكرموه لِكرامَتي ؛ فإنَّ جبريلَ ﷺ أَمَرني بالذِي قُلْتُ لَكُمْ عَنِ اللهِ عزَّ وجَل) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٣٢/٢) ، وأبو نعيم في

«الحليـة» (١/٦٣) عن **محمد بن عثمان بن أبي شيبة** : ثنـا **إبراهيم بن إسحاق الصِّينيُّ** : ثنا **قيس بن الرَّبِيع** عن **ليث بن أبي سُلَيْمٍ** عن أبي ليلى عن الحسن بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم جدّاً ؛ ليث وقيس ضعيفان .

ونحوهما ابن أبي شيبة ؛ كما تقدم قريباً .

وأما الصيني ؛ فهو شرٌّ منهم جميعاً ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» .

وكأنَّه ـ لشدة ضعفه ـ اقتصر الهيثمي عليه في إعلال الحديث ، فقال في «مجمع الزوائد» (٩/١٣٢) :

«رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن إبراهيم الصيني ؛ وهو متروك» .

وروي بعضه من حديث عائشة بلفظ :

«أَنا سيِّدُ ولَدِ آدَمَ ، وعليٌّ سيِّدُ العَرَبِ» .

أخرجه الحاكم (٣/١٢٤) ، وابن عساكر (١٢/١٣٨/٢) عن **أبي حفص عمر ابن الحسن الرَّاسِبِيِّ** : ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جُبَيْرٍ عنها . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ؛ وفيه عمر بن الحسن ، وأرجو أنه صدوق ، ولولا ذلك لحكمت بصحَّته على شرط الشيخين» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : أظن أنه هو الذي وضع هذا» .

قلت : وذلك لأنه مجهول ؛ فقد أورده في «الميزان» ، وقال :

«لا يكاد يعرف ، وأتى بخبر باطل متنه : (علي سيد العرب)» .

لكن تابعه **يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني** : نا أبو عوانة به .

أخرجه ابن عساكر (١/١٣٨/١٢ ـ ٢) من طريقين عنه .

لكن الحماني ؛ اتهمه أحمد وغيره بسرقة الحديث ! مع كونه شيعيّاً بغيضاً ، كما قال الإمام الذهبي .

ثم أخرجه الحاكم من طريق **الحُسَيْن بن عُلْوان** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : وضعه ابن علوان» .

ثم رواه ابن عساكر من طريق **أبي بلال الأشعري** : نا **يعقوب القُمِّيُّ** عن **جعفر بن أبي المغيرة** عن ابن أبزى عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

«هذا سيِّدُ المسلمين» . فقلت : ألستَ سيِّدَ المسلمين؟! فقال : «أنا خاتمُ النبيِّين ، ورسولُ ربِّ العالمين» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جعفر هذا : هو القُمِّيُّ ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

ومثله يعقوب ؛ وهو ابن عبدالله القمي .

وأبو بلال الأشعري ؛ ضعفه الدارقطني ، وليّنه الحاكم .

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق أبي بكر الشافعي ، وهذا في «الفوائد» (٢/٤/١) من طريق **خلف بن خليفة** عن إسماعيل بن أبي خالد قال :

بلغني أن عائشة نظرت إلى النبي ﷺ فقالت : يا سيِّدَ العَرَب ! فقال عليه السلام :

«أنا سيِّدُ ولد آدم ، وأبو بكر سيِّدُ كُهولِ العرب ، وعليٌّ سيِّدُ شَبابِ العَرَب» .

قلت : وهذا ـ مع انقطاعه ـ فيه خلف بن خليفة ؛ وكان اختلَطَ في الآخر .

وذكر له الحاكم شاهداً من حديث جابر مرفوعاً ؛ من رواية **عمر بن موسى الوَجِيهِيِّ** عن أبي الزبير عن جابر[1] . قال الذهبي :

«قلت : عمر وضاع» .

ثم روى ابن عساكر من طريق أبي نعيم ، وهذا في «أخبار أصبهان» (٣٠٨/١) عن **عُبَيْدِ بن العَوَّامِ** عن فِطْر عن **عطية العَوْفِي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«أنا سيِّد ولد آدم ، وعليّ سيد العرب ، وإنَّه لأول من يَنْفُضُ الغبار عن رأسه يوم القيامة» .

قلت : وهذا ضعيف منكر ؛ عطيَّة العوفي ضعيف مدلس .

وعبيد بن العوام ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم رأيت في مُسَوَّدتي ما نصه ـ عقب حديث الترجمة ـ :

---

(١) سقط إسناد هذا الحديث من مطبوعة «المستدرك» (١٢٤/٣) ؛ وبقي متنه ، وكلام الذهبي في «التلخيص» عليه ؛ فتنبه . (الناشر) .

«وقال الأثرم : وسمعت أبا عبدالله (يعني : الإمام أحمد) ذُكر له عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عائشة (الحديث)؟! فأنكره إنكاراً شديداً . قلت لأبي عبدالله : رواه ابن الحماني ؛ فأنكره الناس عليه ، فإذا غيره قد رواه ! قال : من؟ قلت : ذاك الحراني : أحمد بن عبدالملك ! قال : هكذا كتابه ! يتعجَّب منه . ثم قال : أنت سمعته منه؟ قلت : سمعته وهو يقول في هذا . قلت له : إن ابن الحماني قد رواه . قال : فما تنكرون عليَّ وقد رواه الحماني؟! ولم يحدِّثنا به» .

انتهى ما في مسودتي ، وليس فيها بيان مصدره ، وكأنني نسيت أن أقيِّده يوم نقلته منه ، وغالب الظن أنه «المنتخب لابن قدامة» ؛ فليراجع !

٤٨٩١ - (أَنْتَ تُبَيِّنُ لأُمَّتِي ما اخْتَلفوا فيهِ مِنْ بَعْدِي) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١٢٢/٣) عن أبي نُعَيْم ضِرَارِ بن صُرَدٍ : ثنا معتمر ابن سليمان قال : سمعت أبي يذكر عن الحسن عن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال لعلي . . . فذكره . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل هو - فيما أعتقده - من وضع ضرار . قال ابن معين : كذاب» . وقال البخاري ، والنسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن أبي حاتم (٤٦٥/١/٢ - ٤٦٦) عن أبيه :

«روى حديثاً عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في فضيلة لبعض الصحابة ، ينكرها أهل المعرفة بالحديث» .

قلت : والظاهر أنه يشير إلى هذا الحديث . ومع ذلك ؛ فقد قال فيه :

«صاحب قرآن وفرائض ، صدوق ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، روى . . .» !!

قلت : وهذا من مخالفته لجمهور الأئمة ؛ فإن أحداً منهم لم يصفه بالصدق ، وأنَّى له ذلك وابن معين يكذبه؟! ويشير إلى ذلك الإمام البخاري بقوله المتقدم :

«متروك الحديث» ؛ فإن هذا لا يقوله الإمام إلا فيمن هو في أردأ مراتب الجرح كما هو معلوم . وقد ساق له الذهبي هذا الحديث إشارة منه إلى إنكاره عليه . وقال فيه ابن حبان ـ وقد ساق له هذا الحديث ـ :

«يروي المقلوبات عن الثقات ، حتى إذا سمعها السامع ؛ شهد عليه بالجرح والوهن» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٦١/٣) من رواية الديلمي وحده !

وإليه عزاه الشيعي في «المراجعات» (١٧٢) ، ونقل تصحيح الحاكم إياه ، دون نقد الذهبي له ؛ كما هي عادته في أحاديثه الشيعية ، ينقل كلام من صححه دون من ضعفه !

أهكذا يصنع من يريد جمع الكلمة وتوحيد المسلمين؟!

ولا يقتصر على ذلك ؛ بل يستدل به على :

«أن علياً من رسول الله ، بمنزلة الرسول من الله تعالى . . .» !!! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً !.

وأما إذا وافق الذهبي الحاكم على التصحيح ؛ فترى الشيعي يبادر إلى نقل

هذه الموافقة ، بل ويغالي فيها ؛ كما تراه في الحديث الآتي .

٤٨٩٢ ـ (منْ أَطاعَنِي فقدْ أَطاعَ اللهَ . ومنْ عَصانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ . ومنْ أطاعَ عَلياً فقدْ أطاعَني . ومنْ عَصَى عَلِيّاً فقدْ عَصَاني) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١٢١/٣) ، وابن عساكر (١/١٣٩/١٢) من طرق عن **يحيى بن يعلى** : ثنا بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيٍّ عن **معاوية بن ثعلبة** عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : أنَّى له الصحة ؛ ويحيى بن يعلى ـ وهو الأسلمي ـ ضعيف؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر تقدم برقم (٨٩٢) ، وهو شيعي متفق على تضعيفه كما بيَّنْتُه ثَمَّةَ .

وسائر الرواة ثقات ؛ غير معاوية بن ثعلبة ؛ لا تعرف عدالته ، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي بعده .

وبسام : هو ابن عبدالله الصيرفي الكوفي ، وقد وثَّقوه مع تشيُّعه .

والشطر الأول من الحديث صحيح : أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٣٩٤) ، وفي «تخريج السنة» لابن أبي عاصم (١٠٦٥ ـ ١٠٦٨) .

وأما الشطر الثاني ؛ فقد وقفت على طريق أخرى له ؛ يرويه **إبراهيم بن سليمان النّهْمِيُّ الكوفي** : نا **عباه بن زياد** : حدثنا عمر بن سعد عن **عمر بن عبدالله الثقفي عن أبيه** عن جده يعلى بن مرة الثقفي مرفوعاً بلفظ :

«من أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله. ومن أحب علياً فقد أحبني...» الحديث.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٣٩)، ومن طريقه ابن عساكر (٢/١٢٨/١٢) وقال ابن عدي:

«سمعت إبراهيم بن محمد بن عيسى يقول: سمعت موسى بن هارون الحَمَّال يقول: عباه بن زياد الكوفي؛ تركت حديثه». قال ابن عدي:

«وقيل: **عبَادَةُ** بن زياد الأَسَدِيُّ، وهو من أهل الكوفة، من الغالين في الشيعة، وله أحاديث مناكير في الفضائل».

قلت: ونقل الحافظ ابن حجر في «اللسان» عن أحد الحفّاظ النيسابوريين أنه قال:

«مجمع على كذبه». ثم تعقّبه بقوله:

«هذا قول مردود، وعبادة لا بأس به؛ غير التشيع».

ويؤيِّده قول ابن أبي حاتم (٩٧/١/٣) عن أبيه:

«هو من رؤساء الشيعة، أدركته ولم أكتب عنه، **ومحلُّه الصدق**».

قلت: وآفة الحديث إما ممن فوقه، أو من دونه؛ فإن عمر بن عبدالله الثقفي وأباه ضعيفان؛ قال الذهبي في الوالد:

«ضعفه غير واحد. روى عنه ابنه عمر، وهو ضعيف أيضاً. قال البخاري: فيه نظر». وقال ابن حبان:

«لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لكثرة المناكير في روايته، ولا أدري

أذلك منه أم من ابنه عمر ؛ فإنه واهٍ أيضاً؟!» .

وإبراهيم بن سليمان النهمي ؛ ضعفه الدارقطني .

وأما حديث : «من أحبَّ علياً فقد أحبَّني ، ومن أبغضَ علياً فقد أبغضَني» ؛ فهو حديث صحيح ، خرجته في «الصحيحة» (١٢٩٩) .

(تنبيه) : ذكر الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص١٧٤) ؛ فقال :

«أخرجه الحاكم في ص(١٢١) من الجزء الثالث من «المستدرك» ، والذهبي في تلك الصفحة من «تلخيصه» ، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين» !!

قلت : **وهذا كذب مكشوف عليهما** ؛ فإنهما لم يزيدا على قولهما الذي نقلته عنهما آنفاً :

«صحيح الإسناد» !

وكنت أودُّ أن أقول : لعلَّ نظر الشيعي انتقل من الحديث هذا إلى حديث آخر صححه الحاكم والذهبي على شرطهما في الصفحة (١٢١) ، ودِدْتُ هذا ؛ عملاً بقوله تعالى : ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ علَى أنْ لا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾ ، ولكن منعني منه أنه لا يوجد في الصفحة المذكورة حديث صححه الحاكم على شرطهما ، ولا الذهبي !!

بل إنني أردت أن أتوسّع في الاعتذار عنه إلى أبعد حدٍّ ؛ فقلت : لعلَّ بصره انتقل إلى الصفحة التي قبلها ، على اعتبار أنها مع أختها تشكلان صفحة واحدة عند فتح الكتاب ؛ فربما انتقل البصر من إحداهما إلى الأخرى عند النقل سهواً ، ولكني وجدت أمرها كأمر أختها ، ليس فيها أيضاً حديث مصحَّح على شرط

الشيخين ! فتيقَّنْت أن ذلك مما اقترفه الشيعي وافتراه عمداً ! فماذا يقول المنصفونَ في مثل هذا المؤلِّف؟!

ثم وجدت له فرية أخرى مثل هذه ؛ قال في حاشية (ص٤٥) :

«أخرج الحاكم في صفحة (٤) من الجزء (٣) من «المستدرك» عن ابن عباس قال : شرى عليٌّ نفسَهُ ولبِسَ ثوبَ النبيِّ . . . الحديث ، وقد صرَّح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه ، واعترف بذلك الذهبي في (تلخيص المستدرك)» !!

وإذا رجع القارئ إلى الصفحة والجزء والحديث المذكورات ؛ لم يجد إلا قول الحاكم :

«صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه» ! وقول الذهبي :

«صحيح» !

ولا مجال للاعتذار عنه في هذا الحديث أيضاً بقول : لعلَّ وعسى ؛ فإن الصفحة المذكورة والتي تقابلها أيضاً ؛ ليس فيهما حديث آخر مصحَّح على شرط الشيخين .

ثم إن في إسناد ابن عباس هذا ما يمنع من الحكم عليه بأنه على شرط الشيخين ؛ ألا وهو أبو بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون .

فأبو بلجٍ هذا : اسمه يحيى بن سُلَيْمٍ ؛ أخرج له الأربعة دون الشيخين .

وفيه أيضاً كثير بن يحيى ؛ لم يخرج له من الستة أحد ! وقال أبو حاتم :

«محلُّه الصدق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال أبو زرعة :

«صدوق» . وأما الأزدي فقال :

«عنده مناكير» .

ثم وجدت له فرية ثالثة في الحديث المتقدم برقم (٣٧٠٦) ، هي مثل فريتيه السابقتين ؛ فراجعه .

٤٨٩٣ - (يا عَليُّ ! مَنْ فارَقَني فَقَد فارقَ اللهَ . ومنْ فارقَكَ يا عليُّ ! فَقَدْ فارَقني) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣/١٢٣ - ١٢٤) ، والبزار (٣/٢٠١/٢٥٦٥) ، وابن عدي ، وابن عساكر (١/١٣٩/١٢) عن **أبي الجَحَّاف داود بن أبي عوف** عن **معاوية بن ثعلبة** عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل منكر» .

وأقول : ليس في إسناده من يتهم به ؛ سوى معاوية هذا ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/١/٣٧٨) بهذا الإسناد ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع البخاري في «تاريخه» (٤/١/٣٣٣) ، لكنه أشار إلى هذا الحديث وساق إسناده .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤١٦) !

ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا ؛ فإنه - وإن وثَّقه جماعة - ؛ فقد قال ابن عدي :

«ليس هو عندي ممن يحتج به ، شيعي ، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت» .

ذكره الذهبي ؛ ثم ساق له هذا الحديث . وقال :

«هذا منكر» .

٤٨٩٤ - (يا عَلِيُّ ! أَنْتَ سَيِّدٌ في الدُّنْيا ، سَيِّدٌ في الآخرة ، حَبيبُكَ حَبيبي ، وحَبيبي حَبِيبُ الله ، وعَدُوُّكَ عَدُوِّي ، وعَدُوِّي عَدُوُّ اللهِ ، والوَيْلُ لمنْ أَبْغَضكَ بَعْدي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢/٣٠٨) ، والحاكم (٣/١٢٧ - ١٢٨) ، والخطيب (٤/٤١ - ٤٢) ، وابن عساكر (١٢/١٣٤/٢ - ١/١٣٥) من طرق عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر : نا عبدالرزاق : أنبأ معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي فقال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين ، وأبو الأزهر - بإجماعهم - ثقة ، وإذا انفرد الثقة بحديث ؛ فهو على أصلهم صحيح» !!

وتعقّبه الذهبي بقوله :

«قلت : هذا وإن كان رواته ثقات ؛ فهو منكر ، ليس ببعيد من الوضع ؛ وإلا لأي شيء حدَّث به عبدالرزاق سراً ، ولم يَجْسُرْ أن يتفوَّهَ به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلُوا إليه ، وأبو الأزهر ثقة» .

قلت : يشير الذهبي بتحديث عبدالرزاق بالحديث سراً إلى ما رواه الحاكم عقب الحديث ، والخطيب - وسياقه أتم - قال : قال أبو الفضل : فسمعت أبا حاتم يقول : سمعت أبا الأزهر يقول :

خرجت مع عبدالرزاق إلى قريته ، فكنت معه في الطريق ، فقال لي : يا أبا الأزهر ! أُفيدك حديثاً ما حدَّثْتُ به غيرك؟! قال : فحدَّثني بهذا الحديث .

ثم روى الخطيب بسنده عن أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيِّ قال :

لما حدّث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبدالرزاق في الفضائل ؛ أُخبر يحيى بن معين بذلك ، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث ؛ إذ قال يحيى بن معين : مَنْ هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ، فتبسَّمَ يحيى بن معين وقال : أما إنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته . وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» .

قلت : ويؤيد قول ابن معين هذا ؛ أن أبا الأزهر قد توبع عليه ؛ فقد قال الخطيب :

«قلت : وقد رواه محمد بن حَمْدُون النَّيسَابوري عن محمد بن علي بن سفيان النَّجار عن عبدالرزاق ؛ فبرئ أبو الأزهر من عهدته ؛ إذ قد توبع على روايته» .

قلت : فانحصرت العلَّة في عبدالرزاق نفسه ، أو في معمر ، وكلاهما ثقة محتج بهما في «الصحيحين» ، لكن هذا لا ينفي العلَّة مطلقاً :

أما بالنسبة لمعمر ؛ فقد بيَّن وجه العلَّة فيه : أبو حامد الشَّرْقِي ؛ فقد روى الخطيب بسند صحيح عنه :

أنه سئل عن حديث أبي الأزهر هذا؟ فقال :

«هذا حديث باطل ، والسبب فيه : أن معمراً كان له ابن أخ رافضي ، وكان معمر يُمَكِّنهُ من كُتبه ، فأدخلَ عليه هذا الحديث ، وكان معمر رجلاً مَهِيباً لا يقدر

عليه أحدٌ في السؤال والمراجعة ، فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر !» .

قلت : فهذا - إن صح - علَّة واضحة في أحاديث معمر في فضائل أهل البيت ، ولكني في شك من صحة ذلك ؛ لأنني لم أر مَنْ ذكره في ترجمة معمر ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما . والله أعلم .

ثم رأيت الذهبي قد حكى ذلك عن أبي حامد الشرقي ، وابن حجر أيضاً ؛ لكن في ترجمة أبي الأزهر ، فقال الذهبي - بعد أن وثَّقه - :

«ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي يشهد القلب بأنه باطل ، فقال أبو حامد (فذكر كلامه ملخصاً ثم قال) . قلت : وكان عبدالرزاق يعرف الأمر ، فما جسر يحدث بهذا الأثر إلا سِرّاً ؛ لأحمد بن الأزهر ولغيره ؛ فقد رواه محمد بن حمدون عن . . . فبرئ أبو الأزهر من عهدته» .

وأما بالنسبة لعبدالرزاق ؛ فإعلاله به أقرب ؛ لأنه وإن كان ثقة ؛ فقد تكلموا في تحديثه من حفظه دون كتابه ؛ فقال البخاري :

«ما حدَّث به من كتابه فهو أصح» . وقال الدارقطني :

«ثقة ، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث» . وقال ابن حبان :

«كان ممن يخطئ إذا حدَّث من حفظه ؛ على تشيُّعٍ فيه» . وقال ابن عدي في آخر ترجمته :

«ولم يروا بحديثه بأساً ؛ إلا أنهم نسبوه إلى التشيُّع ، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات ، فهذا أعظم ما رموه به ، وأما في باب الصدق ؛ فإني أرجو أنه لا بأس به ؛ إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين ؛ مناكير» . وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«قلت : أوهى ما أتى به : حديث أحمد بن الأزهر ـ وهو ثقة ـ : أن عبدالرزاق حدثه ـ خلوة من حفظه ـ : أنا معمر . . . (قلت : فساق الحديث ، وقال) .

قلت : ومع كونه ليس بصحيح ؛ فمعناه صحيح ؛ سوى آخره ، ففي النفس منها ! وما اكتفى بها حتى زاد :

«وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك» .

فالويل لمن أبغضه ؛ هذا لا ريب فيه ، بل الويل لمن يغضّ منه ، أو غضَّ من رتبته ، ولم يحبَّهُ كحبٍّ نظرائه من أهل الشورى ، رضي الله عنهم أجمعين» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٦١) ، ونقل كلام الخطيب المتقدم ، ثم قال :

«وقد أورده ابن الجوزي في «الواهيات» ، وقال : إنه موضوع ، ومعناه صحيح ، قال : فالويل لمن تكلَّف وضعه ؛ إذ لا فائدة في ذلك» .

وكذا في «تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاقٍ (٣٩٨/١) .

(تنبيه) : أورد الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص١٧٥) من رواية الحاكم ؛ وقال :

«وصححه على شرط الشيخين» !!

ولم ينقل ـ كعادته ـ ردَّ الذهبي عليه ، وإنما نقل المناقشة التي جرت بين ابن معين وأبي الأزهر من رواية الحاكم ، وفي آخرها قول ابن الأزهر :

«فحدثني (عبدالرزاق) ـ والله ـ بهذا الحديث لفظاً ، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه» !

والذي أريد التنبيه عليه : هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث ؛ كما يوهمه صنيع الشيعي ، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبدالرزاق به . والذي يؤكد هذا ؛ رواية الخطيب المتقدمة بلفظ :

«فتبسَّم يحيى بن معين ؛ وقال : أما إنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته . وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» .

قلت : فهذا نصٌّ فيما قلته ، وهو صريح في أن الحديث غير صحيح عند ابن معين .

فلو كان الشيعي عالماً حقّاً ، ومتجرِّداً مُنْصفاً ؛ لنقل رواية الخطيب هذه ؛ لما فيها من البيان الواضح لموقف ابن معين من الحديث ذاته ، ولأجاب عنه إن كان لديه جواب ! وهيهات هيهات !

٤٨٩٥ - (يا عَليُّ ! طُوبَى لِمَنْ أَحَبَّكَ وصَدَّقَ فِيكَ . ووَيْلٌ لمَنْ أَبْغَضَكَ وكَذَّبَ فِيكَ) .

باطل . أخرجه ابن عدي (١/٢٨٣) ، وأبو يعلى (٣/١٦٠٢) ، والحاكم (٣/١٣٥) ، والخطيب (٩/٧٢) ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (١/١٧٠ - ٢) ، وابن عساكر (٢/١٣١/١٢) من طريق **سعيد بن محمد الوَرَّاق** عن **علي بن الحَزَوَّر** قال : سمعت أبا مريم الثقفي يقول : سمعت عمار بن ياسر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل سعيد وعلي متروكان» . وقال في ترجمة (علي بن الحزوَّر) من «الميزان» :

«وهذا باطل» . وقال ابن عدي في (الحزوَّر) :

«وهو في جملةِ متشيِّعَةِ الكوفة ، والضعف على حديثه بيِّن» .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٩/١٣٢) :

«رواه الطبراني ، وفيه علي بن الحزوَّر ؛ وهو متروك» .

٤٨٩٦ - (يا عمّار بن ياسر ! إنْ رأَيْتَ عليّاً قَدْ سَلَكَ وادياً وسلَكَ الناسُ وادِياً غَيْرَهُ ؛ فَاسْلُكْ مَعَ عَلِيٍّ ؛ فإنَّهُ لَنْ يَدُلَّكَ عَلَى رَدَىً ، ولَنْ يُخْرِجَكَ مِنْ هُدَىً) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٨٥/٢) عن **المُعَلَّى بن عبدالرحمن** : ثنا شَرِيك عن سليمان بن مهْران الأعمش : نا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا :

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين . . . (فذكر قصة ؛ وفيه قال) وسمعت رسول الله ﷺ يقول لعمار . . . فذكره . وقال :

«معلى بن عبدالرحمن ضعيف ذاهب الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متَّهم بالوضع ، وقد رُمِيَ بالرفض» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/٦٣/١) ؛ للديلمي عن عمار بن ياسر ، وأبي أيوب .

٤٨٩٧ - (كَفِّي وكَفُّ عَلِيٍّ في العَدْلِ سَوَاءٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٥/٣٧) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٥٦/٢ - ١٥٧/١)

عـن **أبي بكر أحمد بن محمد بن صالح التَّمَّار** : حدثنا محمد بن مسلم بن وَارَةَ : حدثنا عبدالله بن رجاء : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن حُبْشِيٍّ بْنِ جُنَادَةَ قال :

كنت جالساً عند أبي بكر ، فقال : من كانت له عند رسول الله ﷺ عِدَة فليقم . فقام رجل فقال : يا خليفة رسول الله ! إن رسول الله ﷺ وعدني بثلاث حَثَيَاتٍ من تمر . قال : فقال : أرسلوا إلى عليٍّ ؛ فقال : يا أبا الحسن ! إن هذا يزعم أن رسول الله ﷺ وعده أن يحثي له ثلاث حثيات من تمر ، فاحثها له . قال : فحثاها . فقال أبو بكر : عدُّوها . فعدُّوها ، فوجدوها في كل حثية ستين تمرة ، لا تزيد واحدة على الأخرى . قال : فقال أبو بكر الصديق : صدق الله ورسوله ! قال لي رسول الله ﷺ ـ ليلة الهجرة ونحن خارجان من الغار نريد المدينة ـ . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«الحمل فيه عندي على التمّار» .

قلت : وذلك ؛ لأن التمّار هذا مجهول الحال ، ذكره الخطيب في ترجمته ؛ ولم يذكر عنه غير راويَيْن اثنين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأورده الذهبي في «الميزان» ؛ فقال :

« . . قال : حدثنا ابن وارة . . . فذكر خبراً موضوعاً ؛ فهو آفته» ؛ ثم ساقه بإسناده إلى الخطيب به .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/١٠٧/١) لابن الجوزي في «الواهيات» عن أبي بكر ! وفاته المصدَران اللَّذان ذكرتهما ؛ لا سيما وأولهما أعلى طبقة من ابن الجوزي .

ومن تدليس عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٧) : أنه لما ذكر الحديث مجزوماً برفعه إلى النبي ﷺ ؛ لم يذكر مَنْ خرَّجه ـ كعادته ـ ؛ فإنه يذكره ولو كان الديلمي ، وإنما أحال به على «الكنز» موضحاً رقمه فيه وجزأه وصفحته ! دون أن يذكر من خرَّجه ؛ لأن فيه :

«أخرجه ابن الجوزي في (الواهيات)» !

لأنه يعلم أنه لو صرَّح بذلك ؛ لكشف للناس عن استغلاله للأحاديث الضعيفة ـ بل الموضوعة ـ في تسويد كتابه والاحتجاج لمذهبه . والله المستعان !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى لا تُساوي فلساً : يرويه **قاسم بن إبراهيم** : حدثنا **أبو أمية المُخْتَط** : حدثني مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك عن عمر ابن الخطاب قال : حدثني أبو بكر الصديق قال : سمعت أبا هريرة يقول :

جئت إلى النبي ﷺ وبين يديه تمر . . .

قلت : فذكر قصة حثو التمر ، ولكن لمرة واحدة ، والعدد ثلاث وسبعون ، وفي آخره :

«يا أبا هريرة ! أما علمت أن يدي ويد علي بن أبي طالب في العدل سواء؟!» .

أخرجه الخطيب (٩/٧٦ ـ ٧٧) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٥٦/٢) . وقال الخطيب :

«حديث باطل بهذا الإسناد ، تفرد بروايته قاسم المَلَطِيُّ ، وكان يضع الحديث» .

قلت : وشيخه أبو أمية المختط : اسمه المبارك بن عبدالله ، وإنما قيل له : المختط ؛ لأنه أول من اختط داراً بطَرَسُوسَ لما مُصِّرَتْ ، وهو غير مبارك في الرواية ؛ فقد قال الذهبي :

«ليس بثقة ولا مأمون» .

ووافقه الحافظ العسقلاني .

٤٨٩٨ ـ (يا فـاطِمَـةُ ! أمـا تَرْضينَ أنَّ اللهَ عـزَّ وجَل اطَّلَعَ إلى أَهْلِ الأَرضِ فاختارَ رَجُلَينِ : أَحَدُهما أَبُوكِ ، والآخَرُ بَعْلُكِ؟!) .

موضوع . روي من حديث أبي هريرة ، وعبدالله بن عباس ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعلي الهلالي ، ومَعْقِلِ بن يَسَارٍ .

١ ـ أما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان التِّرْمِذِيُّ : ثنا سُرَيْجُ بن يونس : ثنا أبو حفص الأَبَّارُ : ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

قالت فاطمة رضي الله عنها : يا رسول الله ! زَوَّجْتَني من علي بن أبي طالب وهو فقير لا مال له؟! فقال . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (١٢٩/٣) ؛ وصححه على شرط البخاري ومسلم ؛ كما في «تلخيص الذهبي» ، فقد سقط التصحيح من «المستدرك» !! ثم تعقَّبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل موضوع على سريج» .

قلت : وذلك ؛ لأن سريجاً ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ؛ غير أبي حفص الأبار ـ واسمه عمر بن عبدالرحمن ـ ؛ وهو ثقة .

فأحدهم لا يتحمل مثل هذا الحديث الموضوع ؛ فالمتهم به أبو بكر الترمذي هذا .

وبذلك جزم الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«ولعلّه الباهلي» .

ووافقه الحافظ في «اللسان» ؛ إلا أنه قال :

«وجزم الحسيني بأنه غير الباهلي» .

٢ - وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه إبراهيم بن الحجاج قال : نا عبدالرزاق عن معمر عن ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهد عنه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»[1] (٢/١١١/٣) ، والخطيب في «التاريخ» (١٩٥/٤ - ١٩٦) ، وابن عساكر (٢/٩١/١٢ - ١/٩٢) . وقال الخطيب :

«حديث غريب من رواية عبدالله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس . وغريب من حديث معمر بن راشد عن ابن أبي نجيح ، تفرد بروايته عنه عبدالرزاق ، وقد رواه عن عبدالرزاق غير واحد» .

قلت : وإبراهيم بن الحجاج هذا ؛ قال الذهبي :

«نَكِرَةٌ لا يعرف ، والخبر الذي رواه باطل ، وما هو بالسَّامِي[2] ولا بالنِّيلِيِّ ، ذانك صدوقان» .

قلت : وهما أقدم طبقة منه .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

---

(١) هو عنده من طريقٍ آخر ؛ وفيه كلامٌ ؛ فانظر «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة» (٥٤٥) . (الناشر) .

(٢) بالمهملةِ . ووقع في «الميزان» و«اللسان» بالمعجمة ! وهو تحريف .

«تابعه **عبد السلام بن صالح** - أحد الهلكى - عن عبدالرزاق» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

ومتابعة عبدالسلام بن صالح ؛ أخرجها الثلاثة المذكورون ، وكذا ابن عدي في ترجمة عبدالرزاق من «الكامل» (١/٣٠٩) .

وتابعه **أحمد** بن **عبد الله بن يزيد الهُشيمي** : حدثنا عبدالرزاق به .

أخرجه الخطيب ، وعنه ابن عساكر .

قلت : والهُشيمي هذا هو من رواة حديث : «أنا مدينة العلم . . .» ، وقد مضى بيان حاله هناك برقم (٢٩٥٥) ، وأنه كذاب ؛ فراجعه .

ثم قال ابن عدي : حدثنا **الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيُّ** قال : نا محمد بن سهل البخاري : نا عبدالرزاق بإسناده نحوه . وقال :

«وهذا يعرف بأبي الصلت الهروي عن عبدالرزاق . وابن عثمان هذا ليس بذاك الذي حدثناه عن البخاري» !

كذا قال ! وفي آخر كلامه غموض لعله من الناسخ ! وقد عقد للتستري هذا ترجمة خاصة ؛ قال فيه (٢/٩٣ - ١/٩٤) :

«كان يضع الحديث ، ويسرق حديث الناس ، سألت عبدان الأهوازي عنه؟ فقال : كذاب» .

وأبو الصلت متهم أيضاً ، وهو صاحب الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٢٩٥٥) ؛ فأغنى عن إعادة الكلام عليه .

ولعل التستري سرق هذا الحديث منه ؛ فإنه به يعرف ؛ كما تقدم عن ابن عدي .

وجملة القول ؛ أن الحديث لم يروه ثقة عن عبدالرزاق .

ولو أنه ثبت عنه ؛ لبقي فيه علة أخرى تقدح في صحته ، وهي احتمال أن يكون هذا الحديث أيضاً مما أدخله ابن أخي معمر في كتب معمر ؛ فإنه كان رافضياً ، كما تقدم حكاية أمره عن أبي حامد الشرقي في الحديث (٤٨٩٤) ، فراجعه .

٣ ـ **وأما حديث أبي أيوب** ؛ فأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٥٨) ـ وتبعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (ص٣٩٦) ـ من رواية الطبراني عن **حسين الأشقر** : حدثنا **قيس بن الربيع** عن الأعمش عن **عَبَايَةَ**[1] **بن رِبْعِيّ** عنه مرفوعاً به ، وزاد :

«فأُوحيَ إلي ، فأنكحته ، واتخذته وصيّاً» . وقال السيوطي :

«حسين الأشقر متهم . وقيس بن الربيع لا يحتج به . وعباية بن ربعي ؛ قال العقيلي : شيعي غالٍ مُلْحِدٌ» .

٤ ـ **وأما حديث علي الهلالي** ؛ فأورده السيوطي أيضاً في «ذيل الموضوعة» (ص٦٥) ـ وتبعه ابن عَرَّاق في «التنزيه» (ص٤٠٣ ـ ٤٠٤) ـ من رواية الطبراني أيضاً ـ من طريق **الهيثم بن حبيب** : حدثنا سفيان بن عيينة عن **علي بن علي الهلالي** عن أبيه قال :

دخلت على رسول الله ﷺ في شَكَاته التي قُبضَ فيها ؛ فإذا فاطمة عند رأسه ، فبكت حتى ارتفع صوتها ، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها ؛ فقال :

---

(١) الأصل : (عبابة) ! والتصويب من «التنزيه» ، و«الضعفاء» للعقيلي (ص٣٤٣) ، و«الميزان» ، و«اللسان» .

ووقع في طبعة الخانجي لـ «الميزان» : (عباس) ! وهو خطأ مطبعي .

«يا حبيبتي فاطمة ! ما الذي يبكيك؟!» . قالت : أخشى الضيعة من بعدك ! فقال :

«يا حبيبتي ! أما علمت أن الله تبارك وتعالى اطلع إلى أهل الأرض اطِّلاعةً فاختار منها أباك . . .» الحديث نحو حديث أبي أيوب ، وفيه ذكر الحسن والحسين والمهدي . وقال السيوطي وابن عَرَّاق :

«قال الذهبي : هذا موضوع . والهيثم بن حبيب هو المتهم بهذا الحديث» .

قلت : ذكره الذهبي في ترجمة الهيثم من «الميزان» . فتعقَّبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«والهيثم بن حبيب المذكور ؛ ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من (الثقات)» !

وأقول : تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين معروف مشهور عند أهل العلم بهذا الشأن ، فإن ثبت أنه ثقة ؛ فالعلَّة ممن فوقه ، وهو علي بن علي الهلالي ؛ فإني لم أجد من ذكره .

وأبوه نفسه غير معروف إلا في هذا الحديث ؛ فقد أورده الحافظ في «الإصابة» لهذا الحديث من رواية الطبراني أيضاً ـ يعني : في «الكبير» ـ ، ثم قال :

«وأخرجه في «الأوسط» وقال : إنه لا يروى إلا بهذا الإسناد» .

٥ ـ **وأما حديث مَعْقِلٍ** ؛ فيرويه **خالد بن طَهْمَان** ، عن نافع بن أبي نافع عنه قال :

وضَّأْتُ النبي ﷺ ذات يوم ؛ فقال :

«هل لك في فاطمة رضي الله عنها تعودها؟!» . فقلت : نعم ؛ فقام متوكئاً عليَّ ، فقال :

«أما إنه سيحمل ثِقَلَها غَيْرُك ، ويكون أجرها لك» . قال : فكأنه لم يكن عليَّ شيء ، حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام ، فقال لها :

«كيف تجدينك؟» .

قالت : والله لقد اشتدَّ حُزْني ، واشتدت فاقتي ، وطال سُقْمي - قال أبو عبدالرحمن (ابن الإمام أحمد) : وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث - قال :

«أوَما تَرْضينَ أني زَوَّجْتُكِ أَقدمَ أُمَّتي سِلْماً ، وأكثرَهم عِلْماً ، وأعظمهم حِلْماً؟!» .

أخرجه أحمد (٥/٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٨٩/١٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير خالد بن طهمان ؛ فضعّفه الأكثرون . وقال ابن معين :

«ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين ، وكان قبل ذلك ثقة» .

٤٨٩٩ - (أَنا المُنْذِرُ ، وعليٌّ الهَادِي ، بِكَ يا عليُّ ! يَهْتَدِي المُهْتَدُونَ [بَعْدِي]) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣/٧٢) ، والديلمي (١/ ٣١٠ - ٣١١ - زهر الفردوس) ، وابن عساكر (١/١٥٤/١٢) من طريق **الحسن بن الحسين الأنصاري** : نا معاذ بن مسلم عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

لما نزلت ﴿إنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ ولِكُلِّ قَومٍ هادٍ﴾ ؛ قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ وله ثلاث علل :

الأولى : اختلاط عطاء بن السائب .

الثانية : معاذ بن مسلم ؛ قال الذهبي في ترجمته :

«مجهول . روى عن شُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ ؛ مجهول . وله عن عطاء بن السائب خبر باطل سقناه في (الحسن بن الحسين)» .

الثالثة : الحسن بن الحسين الأنصاري ـ وهو العُرَنِيُّ ـ ؛ وهو متهم ، وقد تقدم شيء من أقوال الأئمة فيه تحت الحديث (٤٨٨٥) ؛ فلا داعي للإعادة .

وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث من مناكيره من رواية ابن الأعرابي بإسناده عنه . وقال :

«ومعاذ نكرة ، فلعلَّ الآفة منه» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤/٤٩٩ ـ منار) :

«وهذا الحديث فيه نكارة شديدة» .

وأقرَّه الشوكاني في «فتح القدير» (٣/٦٦) .

وسكت عنه الطَّبرسِيُّ الشيعي في «تفسيره» (٣/٤٢٧) !

قلت : وقد روي موقوفاً : رواه **حسين بن حسن الأشقر** : ثنا منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله الأَسَدِيِّ عن علي :

﴿إنما أنتَ مُنْذِرٌ ولكلِّ قومٍ هادٍ﴾ ؛ قال علي :

رسول الله ﷺ المنذر ، وأنا الهادي .

أخرجه الحاكم (٣/١٢٩ ـ ١٣٠) ، وابن عساكر (١/١٥٤/١٢) عن **عبدالرحمن ابن محمد بن منصور الحارثي** عنه . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل كذب ، قبَح الله واضعه» .

قلت : ولم يسمٍّ واضعه ، وهو ـ عندي ـ حسين الأشقر ؛ فإنه متروك كما تقدم بيانه تحت الحديث (٣٥٨) . وقد قال الذهبي فيه ـ في حديث بعد هذا في «التلخيص» ـ :

«قلت : الأشقر وُثِّقَ . وقد اتهمه ابن عدي» .

والحارثي ـ الراوي عنه ـ قال ابن عدي :

«حدث بأشياء لم يتابع عليها» . وقال الدارقطني وغيره :

«ليس بالقوي» .

ومما يؤيد نكارة الحديث : أن عَبْدَ خَيْرٍ رواه عن علي في قوله . . . فذكر الآية ؛ قال رسول الله ﷺ :

«المنذر والهادي : رجل من بني هاشم» .

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/١٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر : حدثني عثمان بن أبي شيبة : حدثنا مطلب بن زياد عن السُّدِّيِّ عنه .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات .

وقد رواه ابن عساكر من غير طريق عبدالله فأفسده ؛ قال : أخبرنا **أبو العز بن كَادِش** : أنا أبو الطَّيِّبِ طاهر بن عبدالله : أنا **علي بن عمر بن محمد الحَرْبي** : أنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبار : نا عثمان بن أبي شيبة . . . فساقه مختصراً بلفظ :

«والهادي علي» .

وهو بهذا الاختصار منكر ، ولعلّه من أبي العز بن كادش ـ واسمه أحمد بن عبيدالله ـ شيخ ابن عساكر ؛ فقد قال ابن النجار :

«كان مخلّطاً كذاباً ، لا يحتج بمثله ، وللأئمة فيه مقال» .

وتوفي سنة ست وعشرين وخمس مئة . ووقع في «اللسان» : «ست وخمسين . . .» ! وهو خطأ ، والتصحيح من «الشذرات» .

وعلي بن عمر الحربي ؛ فيه كلام أيضاً ؛ ولكنه يسير ، فراجعه ـ إن شئت ـ في «اللسان» .

والحديث مما تَلْهَجُ به الشيعة ؛ ويتداولونه في كتبهم ، فهذا إمامهم ابن مطهّر الحِلِّي قد أورده في كتابه الذي أسماه : «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٨١ ـ ٨٢ ـ تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم) من رواية «الفردوس» ؛ قال :

«ونحوه أبو نعيم ، وهو صريح في ثبوت الإمامة والولاية له» !!

وقلَّده عبدالحسين في «مراجعاته» (ص٥٥) ، ثم الخُمَيْنِيُّ في «كشف الأسرار» (ص١٦١) ؛ وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال :

«وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة» !

ثم لم يذكر إلا حديثاً واحداً زعم أنه أسنده **إبراهيم الحَمَوِي** إلى أبي هريرة !

فمن إبراهيم الحموي هذا؟ والله لا أدري ، ولا أظن الخميني نفسه يدري ! فإن صح قوله أنه من أهل السنة ؛ فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سليمان الحموي ، المترجم في «الدرر الكامنة» ، و«شذرات الذهب» ، و«الفوائد البهية» ، و«الأعلام» للزِّرِكْلِيِّ ، فإن يكن هو ؛ فهو من علماء الحنفية المتوفى سنة (٧٣٢هـ) ، فإن كان هو الذي عناه الخميني ، وكان صادقاً في عزوه إليه ؛ فإنه لم يذكر الكتاب الذي أسند الحديث فيه . فقوله عنه :

«أسند» ! كذب مكشوف ؛ إذ كيف يُسند من كان في القرن الثامن ، فبينه وبين أبي هريرة مفاوز؟!

ولو فرضنا أنه أسنده فعلاً ؛ فما قيمة مثل هذا الإسناد النازل الكثير الرواة؟! فإن مثله قلَّ ما يسلم من علة ؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم الشريف !

والعبرة من هذا العزو ونحوه مما تقدم عن هؤلاء الشيعة ؛ أنَّهم كالغَرْقَى يتعلقون ولو بخيوط القمر ! فلقد ساق السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير هذه الآية عدة روايات ؛ وليس فيها حديث الخميني عن أبي هريرة !

وأما حديث ابن عباس الذي احتج به ابن المطهر الحلّي ؛ فقد عرفت ما فيه من العلل ، التي تدل بعضها على بطلانه ؛ فكيف بها مجتمعة؟!

فاسمع الآن رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الحلّي ؛ لتتأكد من بطلان الحديث ، وجهل الشيعة وضلالهم ؛ قال ـ رحمه الله ـ (٣٨/٤) :

«والجواب من وجوه :

أحـدها : أن هذا لم يقم دليل على صحته ؛ فلا يجوز الاحتجاج به ، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث ، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة .

الثـاني : أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، فيجب تكذيبه ورده . . .» .

ثم ذكر بقية الوجوه ؛ وهي تسعة ؛ ولولا أن يطول الكلام لسقتها كلها لأهميتها ؛ منها قوله :

«**الخـامس** : أن قوله : «بك يهتدي المهتدون» ؛ ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فبهِ اهتدى ! وهذا كذب بيِّن ؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلقٌ كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة ؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة ، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء ، وكذلك لَمَّا فُتِحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم ؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئاً ، فكيف يجوز أن يقال : بك يهتدي المهتدون؟!» .

ثم ذكر في الوجه **السـادس** ؛ أن الصحيح في تفسير الآية : أن المقصود بها النبي ﷺ ؛ فهو النذير وهو الهادي . وأما تفسيره بعلي فباطل ؛ لأنه قال : ﴿ولكل قوم هاد﴾ ؛ وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غيرَ هادي هؤلاء ، فتتعدد الهداة ، فكيف يجعل عليٌّ هادياً لكل قوم من الأولين والآخرين؟!

٤٩٠٠ - (أَنا وهَذا (يعني : علياً) حُجَّةٌ علَى أُمَّتي يومَ القِيامَةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٢/٨٨) ، وابن عساكر (٢/١٣٩/١٢) عن **مَطَرِ ابن أبي مَطَرٍ** ، عن أنس بن مالك قال :

كنت عند النبي ﷺ ؛ فرأى علياً مُقْبِلاً ، فقال . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«مطر : هو الأسكاف ؛ منكر الحديث» .

قلت : وكذا قال فيه البخاري ، وأبو حاتم ، والنسائي ؛ كما في «الميزان» ، وساق له الذهبيُّ حديثين ؛ وقال :

«قلت : كلاهما موضوعان» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«وهذا باطل أيضاً» .

قلت : والحديث مما أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٨) من رواية الخطيب فقط ، ساكتاً عليه كعادته ، بل محتجّاً به قائلاً :

«وبماذا يكون أبو الحسن حجةً كالنبي؟ لولا أنه وليُّ عهده ، وصاحبُ الأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ؟!» .

فيقالُ له : أثبت العرش ثم انقش ؛ فالحديث باطل بشهادة الإمام النَّقَّاد الذهبي ، فإن كان هذا ليس حجة عنده بصفته شيعيّاً ؛ فما باله يحتج بهذا الحديث وعشرات أمثاله على أهل السنة ، وهو وأمثاله من الأئمة حجة عند أهل السنة؟! وليس هذا فقط ؛ بل إنه ليوهمهم بأنه لا يحتج إلا بما هو صحيح عندهم ، والواقع يكذِّبه . فالله المستعان !

٤٩٠١ ـ (مَكْتُوبٌ على بابِ الجَنَّةِ : لا إلهَ إلا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ ، عَلِيٌّ أخُو رسولِ اللهِ ؛ قَبْلَ أن تُخْلَقَ السَّماواتُ والأرضُ بأَلْفَيْ عامٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٦/٧) ، وعنه الخطيب (٣٨٧/٧) ، وعن هذا ابن عساكر (٢/٧٠/١٢) ـ أخرجه عن جماعة ؛ منهم : الطبراني ـ ،

والعقيلي في «الضعفاء» (ص٩) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٤٧/١٢) قالوا : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : حدثنا **زكريا بن يحيى** : حدثنا **يحيى بن سالم** : حدثنا **أشعث ابن عم حسن بن صالح** ـ وكان يُفَضَّلُ على الحسن ـ : حدثنا مِسْعَرٌ عن عطية عن جابر مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرَّد به أشعث وكادح بن رحمة عن مسعر» .

قلت : وقال العقيلي :

«أشعث كان له مذهب ؛ ليس ممن يضبط الحديث . وزكريا الكسائي ويحيى ابن سالم ؛ ليسا بدون أشعث في الأسانيد» !

كذا الأصل : «في الأسانيد» ! وفي «اللسان» ـ نقلاً عن العقيلي ـ :

«في هذا المذهب» . وهو الصواب ؛ لمطابقته لما في ابن عساكر عنه .

ويحيى بن سالم كوفي ؛ ضعفه الدارقطني ، وهو غير يحيى بن سالم الراوي عن ابن عمر ؛ لأنه متأخر الطبقة عنه كما ترى ، وهو الذي استظهره الحافظ في «اللسان» .

وهذا الراوي ذكره ابن حبان في «الثقات» .

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي متروك ، كما تقدم ذكره تحت الحديث (٤٨٨٩) ؛ فهو آفة هذا الحديث .

وابن أبي شيبة مختلف فيه كما تقدم ؛ وقد وثِّق ، فالعلَّة من شيخه .

وأما متابعة كادح التي ذكرها أبو نعيم ؛ فقد أخرجها ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (١/٣٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧١/١٢) عن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ بلفظ :

«رأيت على باب الجنة . . .» الحديث ؛ دون قوله :

«قبل أن تخلق . . .» . وقال ابن عدي :

«وكادح بن رحمة ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه» . وقال الحاكم ، وأبو نعيم :

«روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة» .

قلت : فمتابعته مما لا يُفْرح بها .

والحديث ؛ أورده الذهبي في ترجمة الكسائي ؛ في جملة ما أنكر عليه من الحديث .

(تنبيه) : قال الهيثمي في «المجمع» (٩/١١١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح ؛ وهو ضعيف ، ولم أعرفه» !

قلت : وهذا الجمع بين التضعيف ونفي المعرفة ؛ غريب غير معروف عند العلماء بالجرح والتعديل ! فلعل قوله : «ولم أعرفه» مُقْحَمٌ من بعض النساخ .

ثم إن فيه تقصيراً ظاهراً في إعلال الحديث ، وفيه ذلك المتروك وشيخه الضعيف !!

(تنبيه آخر) : وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٧٤٤) ، والشيخ علاء الدين ـ تبعاً له في «الكنز» ـ : للطبراني في «الأوسط» ، والخطيب في «المتفق والمفترق» ، وابن الجوزي في «الواهيات» عن جابر .

وعزاهُ الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٨) إلى الأوَّلَين معزوّاً إلى «الكنز» ،

ولم يعزه إلى الثالث منهم - وهو ابن الجوزي في «الواهيات» - ؛ تدليساً على القراء ، وكتماً عنهم لحقيقة حال الحديث الذي يدلُّ عليه عزوه إليه !

وأيضاً ؛ فإنه لم يذكر الشطر الثاني من الحديث ، الذي يدلُّ على حاله أيضاً عند أهل العقول !

هذا ؛ وقد فاتني التنبيه على أن لفظ العقيلي ليس فيه :

«علي أخو رسول الله» ، وقال بديله :

«أيدته بعلي» .

وكذلك رواه في ترجمة الكسائي (ص١٤٤) .

وقد روي كذلك من حديث أبي الحمراء ، وهو الآتي بعده .

٤٩٠٢ - (لما أُسْرِيَ بي ؛ رأَيْتُ في ساقِ العَرْشِ مَكْتُوباً : لا إلهَ إلا اللهُ ، محمدٌ رسولُ اللهِ صَفْوَتي من خَلْقي ، أَيَّدْتُه بِعَلِيٍّ ونَصَرْتُهُ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٤٧/٢) عن **عبَادَةُ بن زياد الأَسَدِيُّ** : نا **عمرو بن ثابت بن أبي المقدام** عن **أبي حمزة الثُّمَالِيِّ** عن سعيد بن جبير عن أبي الحَمْرَاءِ خادم رسول الله ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع مسلسل بالرافضة :

الأول : أبو حمزة الثمالي - واسمه ثابت بن أبي صفية الكوفي - متفق على تضعيفه . بل قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن حبان :

«كان كثير الوهم في الأخبار ؛ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد ؛ مع غلوِّه في تشيُّعه» .

وعدَّهُ السُّلَيْمَانِيُّ في قومٍ من الرافضة .

الثاني : عمرو بن ثابت الكوفي ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال مرةً :

«ليس بثقة ولا مأمون» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات» . وقال أبو داود :

«رافضي خبيث» .

الثالث : عبَادة بن زياد الأسدي شيعي أيضاً ، لكنه مختلف فيه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٩٢) . فالآفة ممن فوقه ، وشيخه هو الأحق بها .

وبه أعلَّه الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٩/١٢١) :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن ثابت ؛ وهو متروك» .

٤٩٠٣ - (مَنْ أرادَ أنْ يَنْظُرَ إلى آدمَ في عِلْمِهِ ، وإلى نُوحٍ في فَهْمِهِ ، وإلى إبراهيم في حِلْمِه ، وإلى يَحْيَى بنِ زكريا في زُهْدِهِ ، وإلى مُوسَى بنِ عِمْرانَ في بَطْشِهِ ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى عليٍّ بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٤٠/١٢) من طريق أبي جعفر أحمد بن محمد بن سعيد : نا محمد بن مسلم بن وَارَةَ : نا عبيدالله بن موسى العَبْسِيُّ : نا

أبو عمرو الأَزدِيُّ عن أبي راشد الحُبْرَانِيِّ عن أبي الحمراء مرفوعاً .

قلت : وأبو عمرو هذا ؛ لم أعرفه !

ووقع في «اللآلئ» (١/١٨٤) من رواية الحاكم : «أبو عمر الأزدي» ، وقال :

«قال ابن الجوزي : موضوع ، **أبو عمر** متروك» .

قلت : فيحتمل أنه **حفص بن سليمان أبو عمر البزاز الكوفي الأَسدِي** ؛ فإنهم كثيراً ما يبدلون الزاي من السين كما في «أنساب السمعاني» ، ثم هو إلى ذلك معروف بشدة الضعف ، حتى كذَّبه الساجي وغيره .

وقد أقرَّ السيوطي - ثم ابن عَرَّاقٍ (١/٣٨٥) - ابنَ الجوزي على حكمه عليه بالوضع ، لكنهما ذكرا له بعض الطرق الأخرى ، يأتي الكشف عن علَّتها إن شاء الله تعالى .

وقد اختلف على عبيد الله بن موسى على وجوه :

١ - فرواه محمد بن مسلم بن وارة عنه هكذا .

٢ - ورواه محمد بن أبي هاشم النَّوْفَلِيُّ عنه : حدثنا العلاء عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ عن **أبي داود نُفَيْع** (الأصل : مقنع ! وهو تصحيف) عن أبي الحمراء به .

أخرجه الديلمي .

وسكت عنه السيوطي وابن عَرَّاق ! وليس بجيد ؛ فإن أبا داود هذا - وهو الأعمى - مشهور بالضعف الشديد ؛ قال الحافظ :

«متروك . وقد كذبه ابن معين» .

٣ ـ وقال محمد بن عمران بن حجاج : حدثنا عبيدالله بن موسى عن أبي راشد ـ يعني : الحُبْرَاني (الأصل : الحِمَّاني !) عن **أبي هارون العَبْدِي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

أخرجه ابن شاهين في «السنة» .

قلت : وسكتا عليه أيضاً ! وأبو هارون العبدي : اسمه عُمَارة بن جُوَيْنٍ ؛ وحاله كالأعمى ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ومنهم من كذَّبه ، شيعي» .

وذكر له ابن عَرَّاق شاهداً من حديث ابن عباس ؛ من طريق **مِسْعَرِ بن يحيى** عن شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عنه . وقال :

«وقال الذهبي في «الميزان» : مسعر بن يحيى النهدي ؛ لا أعرفه ، وخبره منكر . انتهى (يعني : هذا) . وأبو الحمراء ؛ قال البخاري : يقال : له صحبة ، ولا يصحّ حديثه . والله أعلم» .

قلت : وقد أشار الحافظ في ترجمة أبي الحمراء من «التهذيب» إلى ضعف الطريق الأولى عن سعيد بن جبير ، وقال السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٣٤/٢) :

«رواه ابن عساكر وابن الجوزي في «الواهيات» من طريقين عن أبي الحمراء» !

وقد روي الحديث من حديث أنس نحوه مرفوعاً ؛ بلفظ :

«يا أيها الناس ! من أحبَّ أن ينظر إلى آدم في خَلْقِهِ ، وأنا في خُلُقِي ، وإلى إبراهيم في خُلَّتِهِ ، وإلى موسى في مناجاته ، وإلى يحيى في زهده ، وإلى عيسى

في سَمْتِهِ (الأصل : سنه) ؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب إذا خطرَ بين الصَّفَّيْنِ ؛ كأنما يتقلَّع من صخر ، أو يتحدَّر من دهر .

يا أيها الناس ! امتحنوا أولادكم بحبِّه ؛ فإن عليّاً لا يدعو إلى ضلالة ، ولا يُبْعِدُ عن هدى ، فمن أحبَّه فهو منكم ، ومن أبغضه فليس منكم» .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٣٣/١٢) من طريق **أبي أحمد العباس بن الفضل ابن جعفر المكي** : نا **إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيُّ** ـ بصنعاء سنة إحدى وسبعين ومئتين ـ : نا عبدالرزاق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال :

كان النبي ﷺ إذا أراد أن يَشْهرَ عليّاً في موطن أو مشهد ؛ علا على راحلته ، وأمر الناس أن ينخفضوا دونه . وإن رسول الله ﷺ شَهَر عليّاً يوم خيبر ، فقال . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث منكر ، وأبو أحمد المكي مجهول» .

قلت : وهذا الرجل مما أغفلوه ؛ فلم يذكره الذهبي ولا العسقلاني في كتابيهما ، لا في الأسماء ولا في الكنى ! والله أعلم .

وإسحاق الدَّبَري ؛ فيه ضعف ، فراجع ترجمته في «اللسان» .

(تنبيه) : أورد حديثَ الترجمة هذا : الشيعيُّ في «مراجعاته» . وقال (ص١٧٩) :

«أخرجه البيهقي في «صحيحه» ، والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» ، وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في (ص٤٤٩) من المجلد الثاني من (شرح النهج)» !!

قلت : وهذا التخريج كذب لا أصل له ، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا

العلم ، فلو كان الحديث في «مسند الإمام أحمد» ؛ فلماذا لم يورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، والسيوطي في «جامعه الكبير» ، و«الصغير» ، ولا في «الزوائد عليه»؟!

ومما يؤكد لك ذلك : أن البيهقي ليس له كتاب باسم «الصحيح» ، وإنما له «السنن الكبرى» ، و«معرفة السنن والآثار» وغيرهما . فمن الواضح البيِّن أن المقصود من هذا التخريج ؛ إنما هو إظهار الحديث بمظهر الصِّحَّة .

وابن أبي الحديد معتزلي شيعيّ غالٍ ؛ كما قال ابن كثير في «البداية» (١٣/١٩٩) ، فلا يوثق بنقله ؛ لا سيما في هذا الباب ، كما لا يوثق بالناقل عنه ، كما قدمنا لك فيما مضى من الأمثلة !!

٤٩٠٤ ـ (يا عَلِيُّ ! إنَّ فيكَ مِنْ عِيسى عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مَثَلاً ؛ أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حَتى بَهَتُوا أُمَّهُ ، وأَحَبَّتْهُ النَّصارى حَتى أَنْزَلُوهُ بالمنزلةِ التي ليسَ بِها)[1] .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/١/٢٨١ ـ ٢٨٢) ، والنسائي في «الخصائص» (ص١٩) ، وعبدالله بن أحمد (١/١٦٠) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٤) ، والحاكم (٣/١٢٣) ، وابن عساكر (١٢/١٣٥/٢ ـ ١٣٦/١) من طرق عن **الحكم بن عبدالملك** عن **الحارث بن حَصِيرَةَ** عن أبي صادق عن **ربيعة ابن ناجذ** عن علي رضي الله عنه قال :

دعاني رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره . وزاد :

---

(١) تقدّم في هذا المجلد برقم (٤٨٤٢) ، وما ههنا فيه فائدة زائدة . (الناشر) .

قال : وقال علي :

ألا وإنه يهلك فيّ محبٌّ مُطْرٍ ؛ يُقَرِّظُني بما ليس فيّ ، ومُبْغِضٌ مُفْتَرٍ ؛ يحمله شَنَآني على أن يَبْهَتني ، ألا وإني لست بنبي ، ولا يوحى إليَّ ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت ، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى ؛ فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم ، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري ؛ فلا طاعة لأحدٍ في معصية الله عز وجل ؛ إنما الطاعة في المعروف . والسياق للحاكم ؛ وقال :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«الحكم ؛ وهَّاه ابن معين» .

قلت : بل هو ممن اتفق الأئمة على تضعيفه ؛ غيرَ العجلي ؛ فوثقه ، فلا يعتدّ به ، ولا سيّما وهو معروف بالتساهل بالتوثيق ؛ فكيف إذا خالف الجمهور من الأئمة .

ولذلك ؛ فقد تساهل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحسينه لإسناده في تعليقه على «المسند» رقم (١٣٧٦) !

وقد أخرجه ابن عساكر من طريق **عمرو بن ثابت** عن **صَبَّاحٍ المُزَنِيِّ** عن **الحارث بن حصيرة** به .

قلت : وهذه متابعة لا يُفْرَح بها ؛ فإن صباحاً هذا - وهو ابن يحيى - ؛ قال الذهبي :

«متروك ، بل متهم» .

قلت : وهو شيعي .

ومثله عمرو بن ثابت في شدة الضعف والتشيع ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٢ ، ٤٩٠٢) .

والحارث بن حصيرة شيعي أيضاً ، لكنهم اختلفوا في توثيقه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦) ، فتعصيبُ الجناية في هذا الحديث بمن دونه أولى .

وفوقه ربيعة بن ناجذ ، وهو مجهول ؛ وإن وثقه ابن حبان والعجلي ، فتساهلهما في توثيق المجهولين معروف .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (١٣٣/٩) - مع الزيادة - ؛ وقال :

«رواه عبدالله والبزار - باختصار - ، وأبو يعلى - أتم منه - ، وفي إسناد عبدالله وأبي يعلى : الحكم بن عبدالملك ؛ وهو ضعيف ، وفي إسناد البزار : **محمد بن كثير الكوفي** ، وهو ضعيف» .

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٥٩) ، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٣٩٦/١) من رواية ابن حبان - يعني : في «الضعفاء» - من طريق **عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** عن أبيه عن جده عن علي قال :

جئت رسول الله ﷺ يوماً في ملأ من قريش ؛ فنظر إليَّ ، وقال . . . فذكره نحوه ؛ وزاد :

فضحك الملأ الذين عنده وقالوا : انظروا ؛ يشبِّه ابن عمه بعيسى ! فأنزل القرآن : ﴿ولما ضُرِبَ ابنُ مَرْيَمَ مَثلاً إذا قَومُكَ مِنْهُ يَصِدُّون﴾ . وقال :

«قال ابن حبان : عيسى يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به» .

(تنبيه) : أورد الشيعي في مراجعاته (ص١٧٩) الحديث من رواية الحاكم ؛ دون الزيادة من قول علي رضي الله عنه ! والسبب واضح ؛ فإنها صريحة في إبطال دعواهم العِصْمة له ولأهل بيته ، كيف وهو يقول ـ إن صحَّ ـ :

وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري فلا طاعة . . . !

فسوّى بين نفسه وغيره في احتمال أمره بمعصية ، فهل هذه صفة من له العِصْمة؟!

٤٩٠٥ ـ (إنَّ الأمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ بَعْدِي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٤٠) ، والخطيب في «التاريخ» (١١/٢١٦) ، وابن عساكر (١٢/١٧٨/٢) عن هُشَيْمٍ عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأَوْدِيِّ عن علي رضي الله عنه قال :

إن مما عهد إليَّ النبي ﷺ . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر ؛ فإن أبا إدريس هذا لم أعرف اسمه[1] ، ولم أجد من وثَّقه ؛ إلا أن يكون ابن حبان ! فليراجع كتابه «الثقات» ، فقد أورده البخاري في «التاريخ»

(١) هو إبراهيم بن أبي الحديد ، كما في «كنى الدّولابي» ، وقد أورده ابن حبان في «الثقات» (٤/١١) كما ظن الشيخ - رحمه الله - برواية إسماعيل هذا عنه فحسب . وكذا أورده ابن أبي حاتم (٢/٩٦/٢٦٢) ، ونقل عن أبيه أنه جهَّله ، وجعل روايته عن علي مرسلة .

(٦/٩) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٣٤/٢/٤) من رواية أبي مسلمة عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ووقع عند البخاري : «الأودي» ؛ مطابقاً لما في «المستدرك» .

ووقع عند ابن أبي حاتم : «الأزدي» ؛ وهو موافق لما في «ابن عساكر» ، وقال عقبه :

«قال البيهقي : فإن صح هذا ؛ فيحتمل أن يكون المراد به - والله أعلم - في خروج من خرج عليه في إمارته ، ثم في قتله» .

قلت : ففي قوله : «إن صح» ؛ إشارة إلى أنه غير صحيح عنده .

ومثله قوله الآتي عنه :

«إن كان محفوظاً» .

وله متابع كما سأذكره .

وسائر رجال الإسناد ثقات ؛ إلا أنه فيه عنعنة هُشَيْمٍ - وهو ابن بَشِيرٍ الواسطي[1] - ؛ قال الحافظ :

«ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال» .

وأما المتابع ؛ فهو ما رواه حَبِيب بن أبي ثابت عن **ثعلبة الحِمَّاني** عن علي . . . مثله .

أخرجه البزار (٢٥٦٩/٢٠٣/٣) ، والعقيلي في «الضعفاء» (ص٦٤) ، وابن عساكر ؛ قال الأخيران :

---

(١) لكنه متابع عند الدّولابي في «الكنى» ، كما سبقت الإشارة آنفاً ؛ فبرئت عهدته . (الناشر) .

«قال البخاري : ثعلبة بن يزيد الحماني ؛ فيه نظر ، لا يتابع عليه في حديثه هذا» . زاد ابن عساكر :

«قال البيهقي : كذا قال البخاري ، وقد رُوِّيناه بإسناد آخر عن علي ؛ إن كان محفوظاً» .

قلت : يعني : الإسناد الذي قبله ، وقد عرفت آنفاً غَمْزَ البيهقي مِنْ صِحَّتِهِ .

ومع أن البخاري قال في ترجمة الحماني هذا (١/٢/١٧٤) :

«سمع علياً ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت ، يعدُّ في الكوفيين ، فيه نظر . . .» ، ثم ذكر الحديث ، وقال :

«لا يتابع عليه» .

ورواه ابن عدي عنه في «الكامل» (ق٤٨/٢) ؛ فإن هذا قال في آخر ترجمته :

«وأما سماعه من علي ؛ ففيه نظر ؛ كما قاله البخاري» !

قلت : وكأنه فهم من قول البخاري : «فيه نظر» ؛ أي : في سماعه !

والمتبادر أنه يعني الرجل نفسه ، وسماعه صريح في رواية لابن عساكر بلفظ :

قال : سمعت علياً على المنبر وهو يقول(١) . . .

وكذا في «مسند أبي يعلى» (١/٤٤٢/٣٢٨) في حديث آخر .

لكن في ثبوت ذلك عنه عندي نظر حقّاً ؛ فإن حبيباً ـ الراوي عنه ـ مدلس

---

(١) ورواه البزار أيضاً (٣/٢٠٣/٢٥٦٩ و ٢٠٤/٢٥٧٢) ، وفيه قول علي :

لتخضبنّ هذه من هذه ؛ للحيته من رأسه .

ورواه أحمد (١/١٣٠) ، وأبو يعلى (١/٤٤٣) بإسناد آخر عن عبدالله بن سُبَيْعٍ عن علي .

أيضاً مثل هشيم ؛ قال الحافظ أيضاً فيه :

«ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس» .

وله طريق ثالثة ؛ لكنها جِدُّ واهية ؛ لأنها من رواية حَكِيم بن جُبَيْرٍ عن إبراهيم عن علقمة قال : قال علي . . . فذكره .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : والآفة من ابن جبير هذا ؛ فإنه ضعيف جدّاً ، تركه شعبة وغيره . وقال الجوزجاني :

«كذاب» .

وبالجملة ؛ فجميع طرق الحديث واهية ، وليس فيها ما يتقوّى بغيره .

نعم ؛ قد أورده الحاكم (١٤٢/٣) من طريق حَيَّان الأَسَدِيِّ : سمعت عليّاً يقول : قال لي رسول الله ﷺ :

«إن الأمة ستغدر بك بعدي ، وأنت تعيش على ملَّتي ، وتُقْتَلُ على سُنَّتي ، من أَحبَّك أحبَّني ، ومن أبغضك أبغضني ، وإن هذه ستُخْضَبُ من هذا» . يعني : لحيته من رأسه . وقال :

«صحيح» !

قلت : كذا وقع الحديث في «المستدرك» و«التلخيص» بدون إسناد[١] .

وقوله : «صحيح» فقط ؛ إنما هو أسلوب أو اصطلاح الذهبي في «تلخيصه» . فيبدو لي أن الطابع لما لم يَرَ الحديث في «المستدرك» ، ووجده في «تلخيصه» ؛ نقله

(١) وأورده ـ بإسناده ـ الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٢٩٦/١١) . (الناشر) .

عنه وطبعه في «المستدرك» ! وفي حفظي أنه فعل ذلك في غير هذا الحديث أيضاً ، ولكنه نبَّهَ عليه ، بخلاف عمله هنا ؛ فما أحسن .

وأنا في شك من ثبوت هذا الحديث في «المستدرك» ؛ فإني رأيت الحافظ السيوطي أورد الحديث - بهذا اللفظ الذي في «التلخيص» - في «الجامع الكبير» (١/١٦٣/١) ، وقال :

«رواه الدارقطني في «الأفراد» ، والخطيب عن علي رضي الله عنه» .

قلت : فلو كان ثابتاً في «المستدرك» ؛ لعزاه السيوطي إليه ؛ إن شاء الله تعالى .

٤٩٠٦ - (أَمَا إنَّكَ سَتَلْقَى بَعْدِي جَهْداً . يَعْني : عليّاً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٤٠) من طريق **سَهْلِ بن المُتَوَكِّلِ** : ثنا أحمد ابن يونس : ثنا محمد بن فُضَيْل عن أبي حَيَّان التَّيْمِيِّ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ لعلي . . . فذكره ، وزاد :

قال : في سلامة من ديني؟ قال :

«في سلامة من دينك» . وقال :

«حديث صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

قلت : نعم هو على شرطهما مِنْ أحمد بن يونس فما فوقه .

وأما سهل بن المتوكل ؛ فليس على شرطهما ، بل هو مجهول عندي ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما لديَّ من المصادر[1] !

---

(١) ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٩٤) ، وقال : «يروي عنه أهل بلده ، وهو من بني شيبان . إذا حدّث عن إسماعيل بن أبي أويس أغرب» . (الناشر) .

فإن كان ثقة ، أو توبع من ثقة ؛ فالحديث صحيح ؛ وإلا فهو من حصَّةِ هذا الكتاب . والله أعلم .

وقد أخرج الزيادة : أبو يعلى في قصة الحديقة من حديث علي أيضاً . قال الهيثمي (٩/١١٨) :

«رواه أبو يعلى ، والبزار ، وفيه **الفَضْلُ بن عُمَيْرَةَ** ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره ، وبقية رجاله ثقات» .

وأخرجها الحاكم (٣/١٣٩) ، والطبراني ـ دون الزيادة ـ . وصححه الحاكم .

ووافقه الذهبي ؛ مع أنه جزم في ترجمة ابن عميرة بأنه منكر الحديث ! ثم ساق له هذا الحديث بالزيادة . قال الهيثمي :

«وفيه من لم أعرفهم ، ومَنْدَلٌ أيضاً فيه ضعف» .

٤٩٠٧ ـ (تُقَاتِلُ النَّاكِثِينَ ، والقَاسِطِينَ ، والمارِقِينَ : بالطُّرُقَاتِ ، والنَّهْرَوانات ، وبالشَّعَفاتِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الحاكم (٣/١٣٩ ـ ١٤٠) عن **محمد بن يونس القُرَشي** : ثنا عبدالعزيز بن الخَطَّاب : ثنا علي بن غُرَابٍ [عن] **ابن أبي فاطمة** عن **الأَصْبَغ بن نُبَاتَةَ** عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب . . . فذكره .

قال أبو أيوب : قلت : يا رسول الله ! مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال :

«مع علي بن أبي طالب» .

قلت : سكت عنه الحاكم ؛ وكأنه لظهور آفته !

واقتصر الذهبي على تضعيفه ! فقصَّر ؛ فإنه شرٌّ من ذلك ؛ الأصبغ بن نباتة متروك متهم بالكذب .

ومثله ابن أبي فاطمة ـ واسمه علي ؛ وهو علي بن الحزوَّر ـ ؛ وقد ساق الذهبي في «ميزانه» هذا الحديث ـ دون الشطر الثاني منه ـ في ترجمة الأصبغ من طريق علي بن الحزوّر عنه . وقال :

«علي بن الحزوَّر هالك» .

قلت : ومحمد بن يونس القرشي : هو الكُدَيْمِيُّ الكذاب الوضاع .

وللحديث طرق أخرى عن أبي أيوب وغيره دون الزيادة ؛ فلا بدَّ من تتبُّعها ودراستها ؛ لنتبيَّنَ مرتبة الحديث بدونها :

٢ ـ عن **محمد بن حُمَيْدٍ** : ثنا **سَلَمَةُ بن الفَضْلِ** : حدثني أبو زيد الأحول عن **عَتَّاب بن ثعلبة** : حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين .

أخرجه الحاكم (١٣٩/٣) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/١٨٥/١٢) .

قلت : وسكت عليه الحاكم كالذي قبله !

وتعقَّبه الذهبي بقوله :

«قلت : لم يصح ، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين ـ إلى أبي أيوب ـ ضعيفين» !

قلت : قد بيّنت آنفاً أن الأول واهٍ جداً ، بل موضوع . وهذا قريبٌ منه ؛ فإن

عتاب بن ثعلبة لا يعرف ؛ قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«عداده في التابعين . روى عنه أبو زيد الأحول حديث : قتال الناكثين . والإسناد مظلم ، والمتن منكر» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

وسلمة بن الفضل ، ومحمد بن حميد ؛ كلاهما ضعيف .

وأبو زيد الأحول : اسمه ثابت بن يزيد ؛ وهو ثقة ثبت .

٣ ـ عن **المُعَلَّى بن عبدالرحمن** : نا **شَرِيكٌ** عن سليمان بن مهران الأعمش : نا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا :

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفّينَ . . . فقال :

إن رسول الله ﷺ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي : بقتال الناكثين . . . الحديث .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المعلَّى هذا ؛ كان يضع الحديث ، وقد صرَّح عند موته بأنه وضع في فضل علي رضي الله عنه تسعين ـ أو قال : سبعين ـ حديثاً .

وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ؛ وهو سيئ الحفظ .

لكن الآفة من المعلَّى ، وهو راوي الحديث المتقدم (٤٨٩٦) بهذا الإسناد .

٤ ـ عن **محمد بن كَثِيرٍ** : نا **الحارث بن حَصِيرة** عن أبي صادق عن مِخْنَفِ ابن سُلَيْمٍ عنه نحوه .

أخرجه ابن عساكر ، وكذا الطبراني ـ كما في «المجمع» (٦/٢٣٥) ـ ؛ وقال :

«وفيه محمد بن كثير الكوفي ؛ وهو ضعيف» !

قلت : حاله شرٌّ من ذلك ؛ فقد قال فيه أحمد :

«خرقنا حديثه» . وقال ابن المديني :

«كتبنا عنه عجائب ، وخَطَطْتُ على حديثه» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

والحارث بن حصيرة شيعي مختلف فيه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦) .

ومما سبق ؛ يتبيَّن أنه ليس في هذه الطرق ما يقوِّي بعضها بعضاً !

فلننظر في الشواهد التي سبقت الإشارة إليها ، وهي مروية عن ابن مسعود ، وعلي ، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم :

٢ ـ أما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه **زكريا بن يحيى الخَزَّازُ المُقْرِي** : نا **إسماعيل بن عَبَّاد المُقْرِي** : نا **شَرِيك** عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به نحوه .

أخرجه ابن عساكر (١/١٨٥/١٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته إسماعيل بن عباد ـ وهو السَّعْدِيُّ المُزَنِيُّ البصري ـ كما في «كامل ابن عدي» (١/١٣) . وقال :

«ليس بذلك المعروف» . وقال العقيلي (ص٢٩) :

«بصري ؛ حديثه غير محفوظ» . وقال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك . وقال ابن حبان : إسماعيل بن عباد أبو محمد المزني بصري ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» . زاد في «اللسان» :

«وقال ابن حبان : كتبنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، لا تخلو عن المقلوب والموضوع» .

قلت : والإسناد الذي أشار إليه ؛ كلهم ثقات ؛ فهو الآفة .

وشريك ضعيف الحفظ ؛ كما تقدم .

وزكريا بن يحيى - وهو الخَزَّاز ؛ بمعجمات - من شيوخ البخاري ؛ قال الحافظ :

«صدوق له أوهام ، ليَّنه بسببها الدارقطني» .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٦/٢٣٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه»[1] .

٣ - أما حديث علي ؛ فله عنه طرق :

الأولى : عن **أبي الجارود** عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٨٤/١٢) .

قلت : وأبو الجارود : اسمه **زياد بن المنذر** ؛ وهو رافضي ، كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان . وقال ابن معين :

«كذاب عدو الله» .

---

(١) وله طريقان آخران عن إبراهيم به :

الأولى : رواها الطبراني في «الكبير» (١٠٠٥٤) و«الأوسط» (٩٤٣٤) .

الثانية : رواها في «الكبير» (١٠٠٥٣) وحده . (الناشر) .

الثانية : عن **الربيع بن سهل الفَزَارِي** عن سعيد بن عُبَيْدٍ عن علي بن ربيعة الوَالِبِيِّ قال : سمعت علياً على منبركم هذا يقول :

عهد إلي النبي عليه السلام أني مقاتل بعده القاسطين . . . الحديث .

أخرجه أبو يعلى (١/٣٩٧/٥١٩) ، وابن عساكر . وكذا العقيلي في «الضعفاء» (ص١٣٢) ، وقال :

«الأسانيد في هذا الحديث عن عليّ ليِّنة الطرق . والرواية عنه في الحرورية صحيحة» .

قلت : والربيع بن سهل متفق على تضعيفه . وقال فيه ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال ـ مرّة ـ .

«ليس بثقة» . وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث» .

الثالثة : عن **محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العَوْفي** [1] : حدثني **عمي عمرو بن عطية بن سعد** عن أخيه **الحسن بن عطية بن سعد** عن **عطية** : حدثني جدي سعد بن جُنَادة عن علي قال :

أمرت بقتل ثلاثة . . . (فذكرهم ، وزاد :)

فأما القاسطون ؛ فأهل الشام . وأما الناكثون ؛ فذكرهم . وأما المارقون ؛ فأهل النَّهْرَوان . يعني : الحرورية .

---

(١) كذا فراغ في الأصل الخطي للشيخ ـ رحمه الله ـ ، ومكانه في «البداية والنهاية» (٣٣٨/٧) لابن كثير :

«حدثني أبي» . (الناشر) .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وإسناده مظلم مسلسل بالضعفاء : محمد بن الحسن فمن فوقه ـ على ما في الأصل من البياض ـ ، وأشدهم ضعفاً : عمرو بن عطية ؛ فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص٣١٠) ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري أنه قال :

«في حديثه نظر» .

وقد جعل هذا الحافظ في «اللسان» من قول العقيلي نفسه ، وليس من روايته عن البخاري ؛ فوهم !

الرابعة : عن أبي غسان عن جعفر ـ أحسبه : الأحمر ـ عن **عبدالجبار الهَمْدَاني** عن **أنس بن عمرو** عن **أبيه** عن علي قال . . . فذكره مثل الذي قبله دون الزيادة .

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٢/١٨٤ ـ ١/١٨٥) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أنس بن عمرو وأبوه مجهولان ، كما في «الميزان» و«اللسان» ؛ إلا أن ابن حجر زاد في ترجمة الأول ؛ فقال :

«ذكره ابن حبان في (الثقات)» !

قلتُ : وابن حبان معروف بتساهله في التوثيق .

وعبدالجبار الهمداني : هو ابن العباس الهَمْدَانيُّ الشِّبَامِيُّ ؛ وثقوه ، لكن ذكر الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو نعيم : لم يكن بالكوفة أكذب منه» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٦٠) :

«لا يتابع على حديثه ، وكان يتشيّع» .

وجعفر الأحمر ـ هو ابن زياد ـ وثقوه ـ أيضاً ـ مع تشيعه .

الخامسة : عن **أبي العباس بن عُقْدَة** : نا **الحسن بن عُبَيْدِ بن عبد الرحمن الكِنْدِيُّ** : نا **بَكَّار بن بِشْرٍ** : نا **حمزة الزَّيَّات عن الأعمش عن إبراهيم عن علي** . وعن **أبي سعيد التيمي** ، عن علي قال . . . فذكره .

أخرجه ابن عساكر (١/١٨٥/١٢) .

قلت : وسنده مظلم أيضاً ؛ ابن عقدة حافظ شيعي معروف ، وقد اختلفوا فيه ؛ كما تراه في «اللسان» . وقد قال البَرْقاني للدارقطني :

«أيش أكثر ما في نفسك من ابن عقدة؟ قال : الإكثار بالمناكير» .

قلت : وهذا من مناكيره ؛ فإن الحسن بن عبيد وبكار بن بشر ؛ لم أجد من ذكرهما .

وحمزة الزيات ـ وهو ابن حَبِيبٍ القارئ التيمي ، أحد الأئمة السبعة ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق زاهد ، ربما وهم» .

وإبراهيم : هو ابن يزيد النخعي ، ولم يدرك علياً ؛ فهو منقطع .

وكذلك هو من الطريق الأخرى ؛ فإن أبا سعيد التيمي لم يذكر له ابن أبي حاتم (٢٤٧/٢/١) رواية عن علي ؛ فقال :

«روى عن الأشعث بن قيس أنه حَذَّر الفتنَ . روى عنه الأعمش» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو في عداد المجهولين .

والتحذير المشار إليه : أخرجه الدَّولابي في «الكنى» (١/١٩١) من طريق أخرى عن الأعمش عن **حيان أبي سعيد التيمي** قال :

حَذَّر الأشعث بن قيس الفتن . فقيل له : إنك قد خرجت أنت مع علي؟! قال : ومن لكم بإمام مثل علي؟!

السادسة : عن مطر عن حَكِيم بن جُبَيْرٍ عن إبراهيم عن علقمة عنه به .

أخرجه ابن عساكر أيضاً .

قلت : وهذا آفته مطر - وهو ابن ميمون ، وهو ابن أبي مطر الإسكاف - ، وهو متروك متهم ؛ روى موضوعات ، وقد سبق أحدها برقم (٤٩٠٠) .

وحكيم بن جبير قريب منه ؛ مع تشيُّع .

السابعة : عن جعفر الأحمر عن **يونس بن أرقم** عن **أَبَانَ** عن **خُلَيْدٍ العَصَري** قال : سمعت أمير المؤمنين علياً يقول يوم النهروان . . . فذكره .

قلت : وهذا آفته أبان ؛ وهو ابن أبي عياش ، متروك متهم ؛ تقدم مراراً .

ويونس بن أرقم ؛ ليَّنه الحافظ عبدالرحمن بن خِرَاشٍ .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ وقال :

«كان يتشيَّع» .

قلت : وجعفر الأحمر شيعي أيضاً ؛ كما تقدم أكثر من مرة .

٤ - **وأما حديث أبي سعيد** ؛ فيرويه إسماعيل بن أبان : نا **إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِي** عن **أبي هارون العَبْدِي** عنه قال :

أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . فقلنا : يا رسول الله ! أمرتنا بقتال هؤلاء ؛ فمع من؟ قال :

«مع علي بن أبي طالب ، معه يقاتل عمار بن ياسر» .

رواه ابن عساكر .

قلت : وهذا آفته أبو هارون هذا - واسمه عُمَارَةُ بن جُوَيْنٍ - ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه ، شيعي» .

قلت : منهم علي بن المديني ؛ فقال - وقد سئل عنه - :

«أكذب من فرعون» . وقال ابن حبان :

«كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه» .

وإسحاق بن إبراهيم الأزدي ؛ لم أعرفه ، وفي الرواة كثرة بهذا الاسم والنسب ، لكني لم أر فيهم أزدياً . والله أعلم .

وإسماعيل بن أبان ؛ إن كان **الغَنَوِيَّ** ؛ فهو كذاب ، وإن كان الوراق ؛ فهو ثقة .

وبالجملة ؛ فليس في هذه الشواهد ما يشدّ من عضد الطرف الأول من حديث الترجمة ؛ لشدة ضعفها ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، لا سيما وفي رواتها كثير من الشيعة والرافضة ، فهم مَظِنَّةُ التهمة ؛ ولو لم يصرح أحد باتهامهم ، فكيف وكثير منهم متهمون بالكذب والوضع؟!

والحديث ؛ أورده ابن عَرَّاق في الفصل الثاني من «تنزيه الشريعة» (١/٣٨٧) ، ولم يَسْتَقْصِ طرقه استقصاءَنا ، ولا تعرَّض مطلقاً لبيان عللها ، وإنما ذكر قول العقيلي المتقدم :

«وأسانيدها ليِّنة» !

أمّا ما وَجْهُ لِينها ، وما نِسْبَةُ اللِّينِ فيها ؛ فهذا كله مما لم يعرِّج عليه !

فالحمد لله الذي وفقنا للقيام بذلك ، وهو المرجو أن يزيدنا من فضله ؛ إنه سميع مجيب .

٤٩٠٨ - (يا عَليُّ ! ستُقاتِلُ الفئةَ الباغِيَةَ ، وأنتَ على الحَقِّ ، فَمَنْ لم يَنْصُرْكَ يَوْمئذٍ فليسَ مِنِّي) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر (١/١٨٦/١٢) من طريق أبي أحمد محمد بن أحمد العَسَّال : نا **أبو يحيى الرازي** - وهو **عبدالرحمن بن محمد بن سالم** - : نا **عبدالله بن جعفر المَقْدِسِيُّ** : نا ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي عُشَّانَةَ عن عمار بن ياسر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عبدالله بن جعفر لم أعرفه .

ومثله أبو يحيى الرازي .

وأما أبو أحمد العَسَّال ؛ فهو أحد حفّاظ الحديث المشهورين ؛ ترجم له السمعاني في «الأنساب» (ق ١/٣٩٠) ، وغيره .

٤٩٠٩ - (والذي نَفْسي بِيَدِه ! إنَّ فيكُم لَرَجُلاً يُقاتِلُ الناسَ مِنْ بَعْدي علَى تأْويلِ القرآن ، كما قاتَلْتُ المُشْرِكينَ على تَنْزيلِه ، وهُمْ يَشْهدونَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، فَيَكْبُرُ قَتْلُهم علَى الناسِ ؛ حَتى يَطْعَنوا علَى وليِّ اللهِ تعَالى ، ويَسْخَطوا عَمَلَهُ ، كَما سَخِطَ موسى أمرَ السَّفينةِ والغُلامِ والجِدارِ ، وكانَ ذلكَ كلُّهُ رَضِي اللهُ تعالى) .

موضوع . ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، وإن كنت لم أقف على إسناده مع

الأسف! ويكفي في الدلالة على عدم صحته؛ أن السيوطي اقتصر في عزوه - في «الجامع الكبير» (١/٣٢٤/٢) - على الديلمي فقط عن أبي ذر. وكذا في «الكنز» (٢٥٨٧/١٥٥/٦) !!

٤٩١٠ - (يا أبا رافعٍ! سيكونُ بَعْدي قومٌ يُقاتِلون عَلِيّاً؛ حَقّاً على اللهِ جِهادُهم، فمنْ لَمْ يَسْتَطِعْ جِهادَهُم بيدِه؛ فَبِلسانِه، فمنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلسانِهِ؛ فَبِقَلْبِه، ليسَ وراءَ ذلِكَ شَيْءٌ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٤٨/٢): حدثنا **محمد ابن عثمان بن أبي شيبة**: نا **يحيى بن الحسن بن فُرَاتٍ**: نا علي بن هاشم عن **محمد بن عبيدالله بن أبي رافع**: نا **عون بن عبيدالله بن أبي رافع** عن أبيه عن جده أبي رافع قال:

دخلت على رسول الله ﷺ وهو نائم - أو يوحى إليه -، وإذا حية في جانب البيت، فكرهت أن أقتلها فأوقظه، فاضطجعت بينه وبين الحية، فإن كان شيء كان بي دونه، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمَنُوا﴾ الآية. قال:

«الحمد لله». فرآني إلى جانبه، فقال:

«ما أضجعك ههنا؟!». قلت: لمكان هذه الحية. قال:

«قم إليها فاقتلها». فقتلتها. فحمد الله ثم أخذ بيدي فقال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، وهو شيعي؛ وأحد رواة الحديث المتقدم في الوصية بعلي رقم (٢٨٨٢)، وهو صاحب حديث:

«إذا طنَّت أذن أحدكم . . .» ؛ كما تقدم التنبيه عليه هناك .

وعون بن عبيد الله بن أبي رافع ؛ لم أجد من ذكره ؛ غير ابن أبي حاتم ، فقال (٣٨٥/١/٣) :

«عون بن علي بن عبيدالله بن أبي رافع ، ويقال : عون بن عبيدالله بن أبي رافع ؛ فنسب إلى جده . ومنهم من يقول : عون بن عبدالله بن أبي رافع ؛ يخطئ فيه . وبعض الناس جعله ثلاثة أسامي ؛ كتب في موضع : عون بن عبيدالله ، وفي موضع : عون بن علي بن عبيدالله ، وفي موضع : عون بن عبدالله ، وكلهم واحد . روى عن أبيه ، وعبيدالله بن عبدالله بن عمر . روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو جعفر محمد بن علي ، وموسى بن يعقوب الزَّمْعِيُّ . سئل ابن معين عن عون بن عبيدالله بن أبي رافع؟ فقال : مشهور» .

ويحيى بن الحسن بن فرات ؛ لم أجد من ذكره .

وابن أبي شيبة ؛ فيه ضعف ، كما سبق أكثر من مرة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١٣٤/٩) .

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان . ويحيى بن **الحسين** (كذا) بن الفرات لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

٤٩١١ - (أَنَا أُقَاتِلُ عَلَى تَنْزِيلِ القُرآنِ ، وعَلِيٌّ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السكن في «الصحابة» من طريق **الحارث بن حَصِيرة عن جابر الجُعْفِيِّ** عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن الأخضر ابن أبي الأخضر عن النبي ﷺ به . وقال :

«الأخضر غير مشهور في الصحابة ، وفي إسناد حديثه نظر» .

كذا في «الإصابة» للحافظ ابن حجر . وقال :

«وأشار الدارقطني إلى أن جابراً تفرد به . وجابر رافضي» .

قلت : وهو - إلى ذلك - متروك متهم ، فهو آفة الحديث ، وإن كان الحارث بن حصيرة شيعيّاً أيضاً ، ولكنه قد وثِّق ؛ كما سبق مراراً .

٤٩١٢ - (يا عَلِيُّ ! أَخْصِمُكَ بالنُّبوَّة ، ولا نُبوَّةَ بَعْدي ، وتَخْصِمُ الناسَ بِسَبْعٍ ولا يحاجُّكَ فيها أحَدٌ منْ قُرَيشٍ : أنتَ أوَّلُهم إيماناً بالله ، وأوفاهم بِعَهْدِ الله ، وأَقْوَمُهم بأَمْرِ الله ، وأَقسَمُهم بالسَّوِيَّةِ ، وأعدَلُهم في الرَّعِيَّة ، وأَبْصَرُهم بالقَضِيَّة ، وأَعْظَمُهم عندَ الله مَزِيَّة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (١/٥٥ - ٦٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧٠/١٢) عن خَلَفِ بن خالد العَبْدِيِّ البصري : ثنا بشر بن إبراهيم الأنصاري عن ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنصاري هذا ؛ قال ابن عدي :

«هو عندي ممن يضع الحديث» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على الثقات» .

ومن فوقه كلهم ثقات .

والعبدي مستور ؛ كما في «التقريب» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«موضوع ، آفته بشر» . كما في «اللآلئ» (١/١٦٧) ، وعقَّب عليه بقوله :

«قلت : له طريق آخر ، قال أبو نعيم . . .» !

قلت : فذكر الحديث الآتي بعد هذا ، فلم يصنع شيئاً ؛ لأن فيه آفة أخرى كما سترى . ولذلك تعقّبه ابن عَرَّاق بقوله (٣٥٢/١) :

«قلت : فيه **عصمة بن محمد** ؛ أحد المتهمين بالوضع» .

قلت : وقد ساق له ابن عساكر شاهداً من طريق **أبي سعيد عمرو بن عثمان ابن راشد السَّوَّاقِ** : نا **عبدالله بن مسعود الشامي** : نا **ياسين بن محمد بن أيمن** عن أبي حازم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب :

كفُّوا عن علي ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ [ذكر] فيه خصالاً ؛ لو أن خصلة منها في جميع آل الخطاب ؛ كان أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس . . .

قلت : فذكرها ، وفيه قصة .

قلت : وآفته ياسين بن محمد ؛ قال الذهبي :

«لا يعرف . وقال الأزدي : متروك» .

وأبو حازم مولى ابن عباس : اسمه نَبْتَل ، وهو ثقة ؛ كما قال أحمد في رواية ابن أبي حاتم (٥٠٨/١/٤) عنه .

ومن دون ياسين ؛ لم أعرفهما .

٤٩١٣ - (يا عليُّ ! لكَ سَبْعُ خِصالٍ ، لا يُحاجُّكَ فيهنَّ أَحَدٌ يومَ القيامةِ : أَنْتَ أولُ المؤمنينَ باللهِ إيماناً ، وأَوْفاهُم بعهدِ اللهِ ، وأَقْوَمُهم بأَمْرِ اللهِ ، وأَرْأَفهمْ بالرَّعِيَّةِ ، وأَقْسَمُهمْ بالسَّوِيَّةِ ، وأَعْلمُهُم بالقَضِيَّةِ ، وأَعْظمهُمْ مزيةً يومَ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (٦٦/١) من طريق **عِصْمَةَ بن محمد** عن يحيى

ابن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ لعلي - وضرب بين كتفيه - . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عصمة هذا ؛ قال ابن معين :

«كذاب يضع الحديث» . وقال العقيلي :

«يحدث بالبواطيل عن الثقات» .

(**تنبيه**) : بهذا الحديث ؛ ختم عبدالحسين الشيعي أحاديثه **الأربعين** وزيادة ؛ التي ساقها في «مراجعاته» : المراجعة (٤٧) تحت عنوان : (أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص) ! ثم ختمها بقوله :

«إلى ما لا يسع المقامَ استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد ؛ هو أن علياً **ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة** ، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ ، فهي من السنن المتواترة في معناها ، وإن لم يتواتر لفظها» !!

وأقول - مستعيناً بالله تعالى وحده - :

ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوى أربعة أحاديث ، ليس فيها مما أخرجه الشيخان حديث واحد ؛ اللهم إلا حديث علي :

إنه لعهد النبي ﷺ : لا يحبُّني إلا مؤمن ، ولا يبغضني إلا منافق . . . فإنه أخرجه مسلم .

وحديث آخر من الأربعة ؛ حسن فقط ! وكلها لا تدل مطلقاً على المعنى الذي ذكره الشيعي !

وما مثل حديث مسلم هذا إلا مثل حديثه الآخر ؛ حديث البراء ، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار :

«لا يحبهم إلا مؤمن ، ولا يُبغِضهم إلا منافق» .

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء ، وأكثرها موضوع كما سبق بيانه بما لا تراهُ في كتاب آخر ، وهي ابتداءً من الحديث رقم (٤٨٨٢) ، وانتهاءً إلى هذا الحديث ، ومجموعها (٣١) حديثاً ، ومجموعة أخرى من الأربعين كنت خرَّجتها قديماً برقم (٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٢٢٩٥ ، ٢٣١٠ ، ٢٩٥٥) .

وبقي عليَّ تخريج حديثين فقط من أربعينه الموضوعة ، لم يتيسر لي الآن الوقوف على إسناديهما :

الأول :

«عليّ باب علمي ، ومبيِّن من بعدي لأمتي ما أُرْسِلْتُ به . . .»[1] .

والآخر :

«عليٌّ منِّي ؛ بمنزلتي من ربي» .

وإن كان لوائح الوضع ظاهرة عليهما ؛ فعسى الله أن يوفقني للاطلاع على سنديهما .

ثم وقفت على إسناد الأول منهما[2] ، فخرّجته برقم (٥٧٩٨) .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الديلمي (٢/٢٩٩)» . (الناشر) .

(٢) وهو مخرج فيما تقدم (٢١٦٥) ! (الناشر) .

٤٩١٤ - (الثَّقَلان : كتابُ الله : طَرفٌ بيدِ الله عزَّ وجَل ، وطرَفٌ بأَيْديكُم ، فتمسَّكُوا بهِ لا تَضِلُّوا . والآخَرُ عِتْرَتي . وإن اللَّطيفَ الخبيرَ نَبَّأني أنَّهما لَنْ يَتَفرَّقا حَتى يَرِدا عليَّ الحوضَ ، فسأَلتُ ذلكَ لَهُما ربِّي ، فلا تَقدَّمُوهُما فَتَهْلِكُوا ، ولا تُقَصِّروا عنهما فَتَهْلِكُوا ، ولا تعلِّمُوهم ؛ فهُمْ أعْلَمُ مِنْكُم) .

ضعيف . أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/١٦٣ - ١٦٤) من حديث زيد بن أرقم مطولاً بقصة غَدِيرِ خمٍّ ، وهذا طرف منه ، ولم يعزُه لأحد ! والظاهر أنه سقط اسم مخرّجه من قلمه ، أو قلم الناسخ . وقال :

«وفي سنده حَكِيمُ بن جُبَيْرٍ ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وهو شيعي ، وقد مضى له بعض الأحاديث .

ثم إن الحديث إنما أوردته من أجل الجملة الأخيرة منه ؛ وإلا فما قبله ثابت في أحاديث سبق تخريج بعضها في «الصحيحة» برقم (٧١٣ ، ٢٠٢٤) .

ثم رأيت الحديث في «معجم الطبراني الكبير» (١/١٢٨/٢) من طريق **عبدالله ابن بُكَيْرٍ الغَنَوِيِّ** عن **حكيم بن جبير** عن أبي الطُّفَيْل عن زيد بن أرقم به .

والغنوي هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كان من عُتَّقِ الشيعة» . وقال الساجي :

«من أهل الصدق ، وليس بقوي» .

وذكر له ابن عدي مناكير .

٤٩١٥ - (أَنْزِلُوا آلَ مُحَمَّدٍ بمنزلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَدِ ، وبمنزلَةِ العَيْنَينِ مِنَ الرَّأْسِ ؛ فإنَّ الجسدَ لا يَهْتَدي إلا بالرَّأْسِ ، وإنَّ الرَّأْسَ لا يَهْتَدِي إلا بالعَيْنَيْنِ) .

موضوع . أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٩) عن سلمان قال . . . فذكره .

قلت : لم يرفعه إلى النبي ﷺ . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه **زياد بن المنذر** ، وهو متروك» .

قلت : وهو رافضي كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان .

وكذبه ابن معين .

والحديث ؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٨) :

«**أخرجه جماعة من أصحاب** «السنن» بالإسناد إلى أبي ذر مرفوعاً» !

قلت : وفي هذا التخريج تدليس خبيث ؛ فإن أصحاب «السنن» عندنا - أهلَ السنة - ؛ إنما هم عند الإطلاق : أصحاب «السنن الأربعة» : أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ولم يخرج أحد منهم مثل هذا الحديث ، فالظاهر أنه يعني بعض مؤلفي الشيعة !

ثم رأيت إسناد الحديث في «المعجم الكبير» للطبراني (٢/١٢٤/١) و(٢٦٤٠/٣٩/٣ - ط) قال : حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : نا جَنْدَلُ بن والقٍ : نا محمد بن حبيب العجلي عن إبراهيم بن حسن عن **زياد بن المنذر** عن عبدالرحمن بن مسعود العبدي عن عُليم عن سلمان . . .

٤٩١٦ - (الزَمُوا مودَّتَنا أهلَ البَيْتِ ؛ فإنَّهُ مَنْ لَقِيَ اللهَ عزَّ وجلّ وهُوَ يودُّنا ؛ دخَلَ الجنَّةَ بشفاعَتِنا ، والذي نَفْسِي بيدِهِ ! لا يَنْفَعُ عَبْداً عَمَلُهُ إلا بِمَعْرِفةِ حَقِّنا)[1] .

منكر . وهو من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً . قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٢/٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **ليث بن أبي سليم وغيره**» .

وأورده الخميني في «كشف الأسرار» (١٩٧) ، وراجع له «منهج الكرامة» ، و«المراجعات» !

٤٩١٧ - (مَعْرِفَةُ آلِ مُحَمَّدٍ بَراءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وحبُّ آلِ مُحَمَّدٍ جَوازٌ علَى الصِّراطِ ، والوَلايَةُ لآلِ مُحَمَّدٍ أَمانٌ مِنَ العَذابِ) .

موضوع . أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/١٤٧) من طريق **محمد ابن الفضل** عن **محمد بن سعد أبي طَيْبَةَ** عن المقداد بن الأسود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن الفضل - وهو ابن عطية المَرْوَزِيُّ - متروك ؛ كذبه الفلاس وغيره . وقال أحمد :

«حديثه حديث أهل الكذب» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«كذّبوه» .

وشيخه محمد بن سعد أبو طيبة ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في «الكنى» !

والحديث ؛ عزاه الشيعي (ص٢٩) ؛ للقاضي عياض في «الشفا» (ص٤٠) من قسمه الثاني ، طبع الأستانة سنة (١٣٢٨) !

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «راجع «الأوسط»» . (الناشر) .

قلت : وهو في «الشفا» معلّق بدون إسناد !

ومثل هذا التخريج مما يدل اللبيب على قيمة أحاديث كتاب الشيعي ؛ فإنه حشاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا إسناد له ؛ فإنه لا يتورَّع من إيراد ما هو مقطوع بوضعه عند أئمة السنة ، ملبِّساً على العامة أنه صحيح عندهم ؛ لمجرد إيراد بعضهم إياه ولو بإسناد موضوع ، أو بدون إسناد كهذا !!

وقلّده الخميني ؛ فأورده في «كشفه» (ص١٩٧) مجزوماً به !

٤٩١٨ - (لا يُبْغِضُنا وَلا يَحْسُدُنا أَحَدٌ إلا ذِيدَ [عنِ الحَوْضِ] يومَ القيامَةِ بسِياطٍ مِنْ نارٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٣١/١) : حدثنا أبو مسلم الكَشِّيُّ : نا **عبدالله بن عمرو الوَاقِعي** : نا شريك عن محمد بن زيد عن معاوية ابن خُدَيْجٍ قال :

أرسلني معاوية بن أبي سفيان رحمه الله إلى الحسن بن علي رضي الله عنهم أخطبُ على يزيد بنتاً له أو أختاً له ، فأتيته ، فذكرت له يزيد ، فقال : إنا قوم لا نُزَوِّجُ نساءَنا حتى نستأمرهن ، فأْتِها . فأتيتها ، فذكرت لها يزيد ، فقالت : والله لا يكون ذاك حتى يسير فينا صاحبك كما سار فرعون في بني إسرائيل ، يذبِّح أبناءَهم ، ويستحيي نساءهم ! فرجعت إلى الحسن ، فقلت : أرسلتني إلى فِلْقَةٍ من الفِلَق ! تُسمي أمير المؤمنين فرعون ! فقال :

يا معاوية ! إياكَ وَبُغْضَنَا ؛ فإن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقعي هذا ؛ قال علي بن المديني :

«كان يضع الحديث» .

وكذبه الدارقطني .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٩) مختصراً ؛ من عند قول الحسن : يا معاوية . . . وفيه الزيادة التي بين المعكوفتين . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالله بن عمرو الواقعي (كذا) ؛ وهو كذاب» .

٤٩١٩ - (أَيُّها النَّاسُ ! مَنْ أَبْغَضَنا - أهلَ البَيْت - ؛ حَشَرَهُ اللهُ يومَ القيامَةِ يَهُودياً ، وإنْ صامَ وصلَّى وزعَمَ أنَّهُ مُسْلِمٌ - احتجر بذلكَ منْ سَفْكِ دمه ، وأَنْ يُؤدِّيَ الجِزْيَةَ عنْ يدٍ وهُمْ صاغِرون - . مُثِّلَ لِي أُمَّتي في الطِّينِ ، فمرَّ بي أصحابُ الراياتِ ، فاسْتَغْفَرتُ لعليٍّ وشِيعَتِهِ)[1] .

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث جابر بن عبدالله الأنصاري قال : خطبنا رسول الله ﷺ ؛ فسمعته وهو يقول . . . فذكره . قال الهيثمي (١٧٢/٩) :

«وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

والحديث ؛ أورده الشيعي في «مراجعاته» في حاشية (ص٣٠) بصيغة الجزم ؛ من رواية الطبراني ، نقلاً عن «إحياء السيوطي» وغيره ! ولو كان يريد الحق لنقله عن الهيثمي الذي بيَّن عِلَّته ، لكنه - عن عمدٍ - يتحاشاه ؛ لما فيه من البيان ، وهو لا يريده للقراء ، وإنما يريدُ تضليلهم بمثل ذلك العزو الهزيل !

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «انظر (٦٨٦٣)» . (الناشر) .

٤٩٢٠ - (مَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ شَهيداً . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ مَغْفوراً لَهُ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ تائباً . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ مؤمناً مُستكْمِلَ الإيمان . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ بَشَّرهُ مَلَكُ الموتِ بالجنة ؛ ثُمّ مُنْكَرٌ ونَكيرٌ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آل محمد ؛ يُزَفُّ إلى الجنةِ كما تُزَفُّ العَروسُ إلى بيتِ زَوْجِها . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آل محمد ؛ فُتِحَ لهُ في قَبْرِهِ بابانِ إلى الجنة . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ جَعَلَ اللهُ قَبْرَهُ مَزارَ ملائكةِ الرَّحْمَةِ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ على السُّنَّةِ والجَماعَةِ .

ألا ومَنْ ماتَ على بُغضِ آلِ محمد ؛ جاءَ يومَ القيامةِ مكْتوبٌ بينَ عَيْنَيْه : آيِسٌ من رحمَةِ الله . ألا ومَنْ ماتَ على بُغضِ آلِ محمد ؛ ماتَ كافِراً . ألا ومَنْ ماتَ على بُغْضِ آلِ محمد ؛ لم يَشَمَّ رائحَةَ الجَنَّةِ) .

باطل موضوع . أورده الزمخشري في تفسير آية المودَّة هكذا بتمامه !

وعزاه الشيعي في «مراجعاته» (ص٣٠) للثعلبي في «تفسيره» ؛ لكنه لم يسق الجملتين الأخيرتين منه ليقول :

«إلى آخر خطبته العصماء» ! وقال :

«وأرسلها الزمخشري في تفسير الآية من «كشّافه» إرسال المسلَّمات» !

قلت : وهذا من جهله أو تجاهله ، بل وتضليله للقراء ؛ فإن أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي ؛ لا يوثق بهما في الحديث ؛ لأنهما غريبان

عنه ، فكم من أحاديث ضعيفة وموضوعة في «تفسيره» ، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجاً لأحاديثه ، ثم لخَّصه الحافظ ابن حجر ؛ وهو المسمى بـ «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» ، وقد حكم فيه على هذا الحديث بالوضع ، فأصاب ، قال (٤/١٤٥/٣٥٤) :

«رواه الثعلبي : أخبرنا **عبدالله بن محمد بن علي البَلْخِيُّ** : حدثنا **يعقوب ابن يوسف بن إسحاق** : حدثنا محمد بن أسلم : حدثنا يعلى بن عُبَيْدٍ عن إسماعيل بن قيس عن جرير بطوله . وآثار الوضع عليه لائحة . ومحمد ومن فوقه أثبات . والآفة فيه ما بين الثعلبي ومحمد» .

قلت : ولم أعرفهما ، فأحدهما قد تَقَوَّله .

٤٩٢١ - (نَزَلتْ هذهِ الآيَةُ علَى رسولِ اللهِ ﷺ : ﴿إنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمَنُوا الذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُون الزكاةَ وهُمْ رَاكِعُون﴾ ، فخرجَ رسولُ اللهِ ﷺ ودخلَ المسجدَ ؛ والناسُ يُصَلُّونَ بينَ راكعٍ وقائم يُصَلي ؛ فإذا سائِلٌ ، قال : يا سائِلُ ! أعْطاكَ أحدٌ شَيْئاً؟ فقالَ : لا ؛ إلا هذا الراكعَ - لِعَلِيٍّ - أَعْطاني خَاتَماً) .

منكر . أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص١٠٢) ، وابن عساكر (١٢/١٥٣/ ٢) من طريق محمد بن يحيى بن الضُّرَيْسِ : ثنا **عيسى بن عبدالله ابن عبيدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب** قال : ثنا أبي عن أبيه عن جده عن علي قال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«تفرد به ابن الضريس عن عيسى العَلَوِيِّ الكوفي» .

قلت : وهو متّهم ؛ قال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك الحديث . وقال ابن حبان : يروي عن آبائه أشياء موضوعة» . ثم ساق له أحاديث .

(تنبيه) : عيسى بن عبدالله بن عبيدالله بن عبيدالله بن عمر . . . إلخ ؛ هكذا وقع في هذا الإسناد عند المذكورَيْن . والذي في «الميزان» و«اللسان» :

عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر ! فسمى جده : محمداً ، بدل : عبيدالله ؛ ولعله الصواب ؛ فإنه كذلك في «الكامل» (١/٢٩٥) في الترجمة ، وفي بعض الأحاديث التي ساقها تحتها ، وأحدها من طريق محمد بن يحيى بن ضُرَيْسٍ : ثنا عيسى بن عبدالله بن محمد . . . ثم قال :

«وبهذا الإسناد تسعة أحاديث مناكير ، وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

ومما سبق ؛ تعلم أن قول الآلوسي في «روح المعاني» (٢/٣٢٩) :

«إسناده متصل» !

مما لا طائل تحته !

واعلم أنه لا يتقوى الحديث بطرق أخرى ساقها السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٩٣) ؛ لشدة ضعف أكثرها ، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها !

منها ـ على سبيل المثال ـ : ما أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص١٤٨) من طريق **محمد بن مروان** عن **محمد بن السائب** عن أبي صالح عن ابن عباس به . . . وفيه قصة لعبدالله بن سلام .

قلت : محمد بن مروان : هو السُّدِّيُّ الأصغر ، وهو متهم بالكذب .

ومثله محمد بن السائب ؛ وهو الكلبي .

ومن طريقه : رواه ابن مردويه . وقال الحافظ ابن كثير :

«وهو متروك» .

ومثله : حديث عمار بن ياسر ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧/٧) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفهم» .

وعزاه ابن كثير وغيره لرواية ابن مردويه ؛ فقال الحافظ في «تخريج الكشاف» :

«وفي إسناده **خالد بن يزيد العمري** ، وهو متروك» .

وأشار إلى ذلك ابن كثير ؛ فإنه قال عقب حديث الكلبي السابق :

«ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه ، وعمار بن ياسر ، وأبي رافع ؛ وليس يصح شيء منها بالكُلِّيَّة ؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها» .

قلت : ويشهد لذلك أمور :

الأول : أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت لما تبرأ من يهود بني قَيْنُقَاعٍ وحِلْفِهِمْ .

أخرجه ابن جرير (١٨٦/٦) بإسنادين عنه ؛ أحدهما حسن .

الثاني : ما أخرجه ابن جرير أيضاً ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٥/٣) عن عبدالملك بن أبي سليمان قال :

سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله عز وجل : ﴿إنما وليكم الله . . .﴾ الآية ؛ قلنا : مَنِ الذين آمنوا؟ قال : ﴿الذين آمنوا﴾ (ولفظ أبي نعيم : قال : أصحاب محمد ﷺ) . قلنا : بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب؟! قال : علي من الذين آمنوا .

وإسناده صحيح .

قلت : فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصَّة ؛ لكان أَوْلى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته ، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك !

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يُلْصِقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به !

الثالث : أن معنى قوله تعالى في آخر الآية : ﴿وهُمْ راكِعُون﴾ ؛ أي : خاضعون . قال العلامة ابن حَيَّان الغَرْنَاطِيُّ في تفسيره : «البحر المحيط» (٣/٥١٤) ـ عقب الآية ـ :

«هذه أوصاف مُيِّز بها المؤمن الخالص الإيمان من المنافق ؛ لأن المنافق لا يداوم على الصلاة ، ولا على الزكاة ، قال تعالى : ﴿وإذا قامُوا إلى الصَّلاةِ قامُوا كُسالَى﴾ ، وقال تعالى : ﴿أَشِحَّةً علَى الخَيْرِ﴾ . ولما كانت الصحابة وقت نزول هذه الآية من مقيمي الصلاة ومؤتي الزكاة ، وفي كلتا الحالتين كانوا متَّصِفين بالخضوع لله تعالى والتذلُّل له ؛ نزلت الآية بهذه الأوصاف الجليلة . والركوع هنا ظاهرهُ الخضوع ، لا الهيئة التي في الصلاة» .

قلت : ويؤيِّدهُ قول الحافظ ابن كثير :

«وأما قوله : ﴿وهُمْ راكِعُونَ﴾ ؛ فقد توهَّمَ بعضُ الناس أن هذه الجملة في

موضع الحال من قوله : ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ؛ أي : في حال ركوعهم ! ولو كان هذا كذلك ؛ لكانَ دفعُ الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره ؛ لأنه ممدوح ! وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى» .

(تنبيه) : قال الشيعي في كتابه (ص : ٣٦) :

«**أجمع المفسرون ـ كما اعترف به القوشجي ، وهو من أئمة الأشاعرة ـ على** أن هذه الآية إنما نزلت على عليٍّ حين تصدق راكعاً في الصلاة . وأخرج النسائي في «**صحيحه**» (!) نزولها في علي : عن عبدالله بن سَلام . وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» في تفسير سورة المائدة» !!

قلت : في هذا الكلام ـ على صِغَرِه ـ أكاذيب :

أولاً : قوله : «أجمع المفسرون . . .» باطل ؛ سواءً كان القائل من عزا إليه الاعتراف به أو غيره ! كيف وقد سبق أن الأرجح ـ من حيث الرواية ـ نزولها في عبادة بن الصامت؟! وهناك أقوال أخرى حكاها المحقق الآلوسي (٢/٣٣٠) راداً بها الإجماع المزعوم . وكيف يصح ذلك وقد حكى الخلافَ فيه إمامُ المفسرين ابن جرير الطبري؟! ورجَّح خلافه ابن حَيَّان وابن كثير كما تقدم؟!

ثانياً : قوله : «وأخرج النسائي . . . » إلخ ! كذب أيضاً ؛ فإنه لم يخرجه النسائي في أي كتاب من كتبه المعروفة ، لا في «سننه الصغرى» ، ولا في «سننه الكبرى» ، ولا في «الخصائص» ، وكيف يمكن أن يكون هذا العزو صحيحاً ، ولم يعزه إليه الذين ساقوا روايات هذا الحديث وخرَّجوها وعزوها إلى مصادرها المعروفة من كتب السنة ، كالحافِظَيْنِ ابن كثير والسيوطي وغيرهما؟!

زِدْ على ذلك أن الحافظ المزّي لم يُورد الحديث مطلقاً في مسند عبدالله بن

سلام من «أطرافه» ؛ وهو يعتمد فيه على «السنن الكبرى» للنسائي !

ولا النابُلسِيُّ في «ذخائرِه» ، واعتماده فيه على «السنن الصغرى» !

وأما «الخصائص» ؛ فقد راجعته بنفسي !

ثالثاً : قوله : «في صحيحه» !! من أكاذيبه المكشوفة ؛ فإن المبتدئين في هذا العلم الشريف يعلمون أن النسائي ليس له كتاب يعرف بـ«الصحيح» ، وغالب الظن أن الشيعة يستحلُّون هذا الكذب من باب (التَّقِيَّةِ) ، أو من باب (الغاية تبرِّر الوسيلة) ! وقد أدخلهم في إباحة الكذب المكشوف ؛ لتضليل عامة القراء ، وذلك مُطَّرِدٌ عنده ؛ فقد رأيته قال في ترجمة علي بن المنذر (ص٩٨) :

«احتج النسائي بحديثه في (الصحيح)» !

وطرَّد ذلك في سائر «السنن الأربعة» ؛ تارةً جمعاً ، وتارة إفراداً ، فهو يقول (ص٥٠) :

«وتلك صحاحهم الستة» !

ونحوه في (ص٥٤) .

وذكر أبا داود والترمذي ؛ وقال :

«في (صحيحيهما)» ! (ص٥٥ ، ٥٧ ، ٩٥ ، ١١٦) .

وذكر النسائي وأبا داود ؛ وقال :

«فراجع (صحيحيهما)» ! (ص٥٩) .

ويقول في ترجمة **نُفَيْعِ بن الحارث** (ص١١١) : «واحتج به الترمذي في (صحيحه)» !

قلت : وفي هذا افتراء آخر ؛ وهو قوله :

«احتج به الترمذي» ! فهذا كذب عليه ؛ كيف وهو القائل فيه :

«يضعف في الحديث» ؛ كما في «التهذيب»؟! وفيه أن ابن عبدالبر قال :

«أجمعوا على ضعفه ، وكذَّبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه» !

وإن إطلاقه اسم «الصحيح» على كل من «السنن الأربعة» لَيَهُونُ أمام إطلاقه هذا الاسم على «سنن البيهقي» ! فراجع التنبيه على ذلك تحت الحديث (٤٩٠٣) ! واحمَدِ اللهَ أنْ جَعَلَكَ سُنِّيّاً لا تستحلُّ الكذب على المخالفين والتدْجيلِ عليهم !

رابعاً : قوله : «وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» . . .» !

قلت : يعني به : كتاب ابن الأثير المسمى بـ«جامع الأصول» ! وهذا كذب عليه ؛ فإنه لم يخرجه هناك ، ولا في غيره من المواطن ، وكيف يخرِّجه والحديث ليس من شرطه ؟! لأنه لم يروه أحد الستة الذين جمعَ أحاديثهم في كتابه ، وهم : مالك ، والشيخان ، وأصحاب «السنن الأربعة» ؛ حاشا ابن ماجه !

ثم رأيته كرر أكاذيبه المذكورة : في الصفحة (١٦٠) من «مراجعاته» !

وللحديث طريق أخرى ساقطة ، يأتي لفظها مطولاً برقم (٤٩٥٨) .

ثم رأيت ابن المطهر الحلّي قد سبق عبدالحسين في فِرْيَتِه ، فهو إمامه فيها ، وفي كثير من فِرَاهُ كما يأتي ؛ فقد قال في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٧٤ ـ تحقيق الدكتور محمود رشاد سالم) ـ وقد ذكر هذه الآية : ﴿ . . وهم راكعون ﴾ ـ :

«وقد أجمعوا على أنها نزلت في علي عليه السلام . . .» !!

ثم ساق الحديث مطوَّلاً بلفظ آخر أنكر من حديث الترجمة ، ذكره من رواية الثعلبي عن أبي ذر ! وَتبِعَهُ الخميني (ص١٥٨) ! وسيأتي برقم (٤٩٥٨) .

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية استدلاله هذا من وجوه كثيرة ؛ بلغت تسعة عشر وجهاً ، يهمُّنا هنا الوجه الثاني منها ، قال رحمه الله (٤/٤) - وأقرَّه الحافظ الذهبي في «المنتقى منه» (ص٤١٩) - :

«قوله : «قد أجمعوا أنها نزلت في علي» : من أعظم الدعاوى الكاذبة ، بل أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه ، وأن الحديث من الكذب الموضوع ، وأن «تفسير الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات ؛ وكان حاطب ليل ، وفيه خير ودين ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث . ثم نعفيك من دعوى الإجماع ونطالبُك بسند واحدٍ صحيح . وما أوردته عن الثعلبي واهٍ ، فيه رجال متهمون . . .» .

ثم ذكر شيخ الإسلام أن في الآية ما يدلُّ على كذب هذه الرواية ؛ فقال :

«لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة في حالة الركوع ؛ لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة ، وأن لا يتولى المسلم إلا علياً فقط ، فلا يتولى الحسن والحسين ! ثم قوله : ﴿الذين يقيمون . . .﴾ صيغةُ جمع ، فلا تصدق على واحد فرد . وأيضاً فلا يُثْنَى على المرء إلا بمحمود ، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب ، ولو كان مستحبّاً ؛ لفعله الرسول ﷺ ، ولحضَّ عليه ولكرَّرَ عليٌّ فعله ، وإن في الصلاة لشغلاً ، فكيف يقال : لا وليَّ لكم إلا الذين يتصدَّقون في حال الركوع؟! . . .» إلخ كلامه .

وهو هام جداً ، فيه من علم الشيخ ما لا يوجد عند غيره ، ولولا الإطالة والخروج عن الصدد ؛ لنقلته بحذافيره ؛ أو على الأقل ملخَّصاً .

وإن من تضليلات عبدالحسين وإيهاماته القراء : أنه ـ بعد أن ادعى ذاك الإجماع الكاذب ـ أَتبعه بقوله :

« . . . كما اعترف به القوشجي ؛ وهو من أئمة الأشاعرة» !

فمَنْ هذا القوشجي؟ وفي أي عصر كان؟

إذا رجعت إلى كتاب «الأعلام» للزركلي ؛ وجدت فيه : أن وفاته كانت سنة (٨٧٩) ، وأنه فَلَكِيٌّ رياضي ، من فقهاء الحنفية . . . ! وذكر مصادره فيها ، وهي سبعة .

فما قيمة هذا الاعتراف من مثل هذا الفقيه ـ إن صحَّ نقل عبدالحسين عنه ـ ؛ وهو لم يوصف بأنه من العارفين بأقوال العلماء ، واختلافهم وإجماعهم ، ثم هو في القرن التاسع الهجري؟!

هذا ؛ وكونه حنفياً ؛ يعني أنه ماتُرِيدِيٌّ ، وليس أشعريّاً كما زعم عبدالحسين ! فهل كان قوله : «من أئمة الأشاعرة» ؛ لغايةٍ في نفسِ يعقوب؟ أم ذلك مبلغه من العلم؟!

وزاد الخميني كذبة أخرى لها قرون ! ؛ فقال بين يدي حديث أبي ذر الباطل :

«وقد جاء في أربعة وعشرين حديثاً ـ من أحاديث أهل السنة ـ بأن هذه الآية في علي بن أبي طالب ، وننقل هنا واحدة من تلك الأحاديث التي ذكرها أهل السنة» !!

ثم ذكر حديث أبي ذر المشار إليه آنفاً ، وقد علمت ـ من كلام ابن تيمية والذهبي ـ أنه من الكذب الموضوع ؛ فَقِسْ عليها تلك الأحاديث الأخرى ؛ إن كان لها وجود !

٤٩٢٢ ـ (نَزلَت هذهِ الآيةُ : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ، يومَ غَدِيرِ (خُمٍّ) في عليٍّ بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه الواحدي (ص١٥٠) ، وابن عساكر (٢/١١٩/١٢) من طريق **علي بن عابس** عن الأعمش وأبي الجَحَّاف عن **عطية** عن أبي سعيد الخدري قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عطية ـ وهو ابن سعد العوفي ـ ضعيف مدلس .

وعلي بن عابس ضعيف أيضاً ؛ بل قال ابن حبان (٢/١٠٤ ـ ١٠٥) :

«فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، فبطل الاحتجاج به . قال ابن معين : ليس بشيء» .

قلت : فأحد هذين هو الآفة ؛ فقد ثبت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر :

أن الآية نزلت على النبي ﷺ وهو في المدينة ، فراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٤٨٩) .

ولعل تعصيب الآفة بابن عابس أولى ؛ فقد روي ـ بإسناد آخر ـ عن عطية عن أبي سعيد ما يوافق الطرق المشار إليها ، ولو أن في الطريق إليه متهماً ، كما بيَّنته في «الروض النضير» (٩٨٩) !

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه ، وهم يتفنَّنون في ذلك ؛ تارةً بتأويل الآيات وتفسيرها بمعانٍ لا يدل عليها شرع ولا

عقل ، وتارةً بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة . ولا يكتفون بذلك ؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب ؛ فتارةً يعزون حديثهم إلى «أصحاب السنن» ـ وهم : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ؛ كما تقدم ـ ، ولا يكون الحديث رواه أحدهم ! كما صنع المدعو عبدالحسين الشيعي في الحديثين المتقدمين (٤٨٨٩ ، ٤٩٥١) . وقد يضمُّون إلى ذلك كذبة أخرى ؛ فيسمُّون «السنن» بـ : «الصحاح» ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبل هذا .

وللعبد هذا أكاذيب أخرى متنوعة سبق التنبيه على بعضها تحت الحديث (٤٨٩٢) .

ومن ذلك قوله في «مراجعاته» (ص٥٧) في هذا الحديث :

«أخرجه غير واحد من أصحاب «السنن» ؛ كالإمام الواحدي . . .» !

قلت : وهذا من أكاذيبه أيضاً ؛ فإن الواحدي ليس من أصحاب «السنن» عندنا ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفاً ، وإنما هو مفسِّرٌ من أهل السنة ؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق ، فمن عزا إليه حديثاً موهماً القراء بذلك أنه حديث صحيح ـ كما فعل الشيعي هنا وفي عشرات الأحاديث الأخرى ، كما تقدم ويأتي ـ ؛ فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب ! وقد عرفت حال إسناد الواحدي في هذا الحديث .

وقد جرى على سَنَنِهِ ـ في الكذب والافتراء ـ خُمَيْنِيُّ هذا الزمان ، فجاء بفِرية أخرى ؛ فزعم في كتابه «كشف الأسرار» ـ وحَرِيٌّ به أن يسمى بـ : «فضيحة الأشرار» ؛ فقد كشف فيه فعلاً عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة كما سترى ـ ؛ قال الخميني (ص١٤٩) من كتابه المذكور :

«إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت ـ باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة ـ في غدير (خُمٍّ) بشأن إمامة علي بن أبي طالب» !!

قلت : وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمنا هنا ؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضلُّ منه ! وإنما البحث فيما زعمه من «اعتراف أهل السنة» ؛ فإنه من أكاذيبه أيضاً الكثيرة التي يطفح بها كتابه ! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلّي في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» الذي يركضُ من خلفه عبدالحسين ؛ فقد سبقهم إلى هذه الفرية ، وإلى أكثر منها ، تقدم أحدها في الحديث الذي قبله ، قال (ص٧٥) من «منهاجه» :

«اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام» !

فقال ابن تيمية في الرد عليه في «منهاج السنة» (١٤/٢) ـ وتبعه الذهبي ـ :

«هذا أعظم كذباً وفرية مما قاله في الآية السابقة : ﴿ . . ويُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُون﴾ ؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون مايقولون . . .» إلخ كلامه المفصَّل ؛ في أجوبة أربعة متينةٍ مهمة ، فليراجعها من شاء التوسُّع والتفصيل .

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق : أن السيوطي في «الدر المنثور» ـ مع كونه من أجمع المفسِّرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشراً لها ؛ دون تمييز صحيحها من ضعيفها ـ لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا ؛ وقد عرفت وهاءه ! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود ، سكت عنه ـ كعادته ـ ، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه ! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة ، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية ، وأنها عامة ، ليس لها علاقة

بعلي من قريب ولا من بعيد ، فكيف يقال ـ مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي ـ : إن الآية نزلت في علي؟! تاللهِ إنها لإحدى الكُبَرِ !

وإنَّ مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرِّفون القرآن ـ ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم) ـ : أن قوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النـاسِ﴾ ؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة ، وقتله بشتى الطرق ، كما قال الشافعي :

«يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلِّغ ما أنزل إليك» .

رواه عنه البيهقي في «الدلائل» (٢/١٨٥) .

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير ؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم ! وإنما نزلت الآية قبل حجته ﷺ وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين ؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريباً ، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج .

إذا عرفتَ هذا ؛ فإنك تأكدتَ من بطلان الحديث ، وبطلان قول الشيعة : إن المقصود بـ ﴿الناس﴾ في الآية أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في يوم الغدير ! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة ! لأن معنى الآية عندهم : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ : (أن علياً هو الخليفة من بعدِكَ) ﴿وإنْ لَمْ تَفْعَل فَما بلَّغتَ رسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ : كأبي بكرٍ وغيره !

ونحنُ لا نقول هذا تقوّلاً عليهم ، بل هو ما يكادون يُصرِّحون به في كتبهم ؛ لولا خوفهم من أن ينفضح أمرهم ! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني ؛ لتكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية

المزعومة ، فقد قال الخميني ـ عقب فريته المتقدمة في آية العصمة ؛ وقد أتبعها بذكر آية : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ ـ ؛ قال (ص١٥٠) :

«نزلت في حجة الوداع ، وواضح بأن محمداً (كذا دون الصلاة عليه ولو رمزاً ؛ ويتكرَّرُ هذا منه كثيراً !) كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عندهُ من أحكام . إذاً يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخصُّ الإمامة .

وقوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ الناسِ﴾ : يريدُ منه أن يبلغ ما أنزل إليه ؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوّف والتحفّظ .

وهكذا يتَّضح ـ من مجموع هذه الأدلة والأحاديث ـ أن النبي (كذا) كان مُتَهيِّباً من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة . ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم بأن النبي (كذا) كان محقّاً في تهيُّبه ؛ إلا أن الله أمره بأن يبلِّغ ، ووعده بحمايته ، فكان أن بلَّغ وبذلَ الجهود في ذلك حتى نَفَسِهِ الأخير ؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر» !!

﴿ذلكَ قولُهم بأَفْواهِهم﴾ ، ﴿قَدْ بَدَتِ البَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهم وما تُخْفي صُدورُهُم أَكْبَرُ﴾ !!

٤٩٢٣ ـ (لما نصبَ رسولُ الله ﷺ عليّاً بغَديرِ (خُمٍّ) ، فنادَى لَهُ بالوَلايَةِ ؛ هَبَطَ جبريلُ عليهِ السلامُ بهذه الآيةِ : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لكُمُ الإسلامَ دِيناً﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١١٩/١٢) عن يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني : نا قيس بن الربيع عن أبي هارون العَبْدي عن أبي سعيد الخدري قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هارون العبدي ؛ فإنه متهم بالكذب ؛ كما تقدم مراراً .

وقيس بن الربيع ضعيف .

ونحوه الحماني .

ونحوه : ما روى **مَطَرٌ الوَرَّاقُ** عن **شهر بن حوشب** عن أبي هريرة قال :

من صامَ يوم ثمانِ عَشْرةَ من ذي الحجة ؛ كُتِبَ له صِيام ستين شهراً ، وهو يوم غدير (خُمٍّ) ، لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال :

«ألستُ وليَّ المؤمنين؟!» . قالوا : بلى يا رسول الله ! قال :

«من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مَوْلاهُ» . فقال عمر بن الخطاب : بخ بخ لك يا ابن أبي طالب !! أصبحتَ مولاي ومولى كلِّ مسلم ! فأنزل الله : ﴿اليومَ أكمَلْتُ لَكُم دينَكُم﴾ . ومنْ صامَ يومَ سَبْعةٍ وعشرينَ من رجَب ؛ كُتِبَ له صِيامُ سِتين شهراً ، وهو أول يومٍ نزل جبريلُ عليه السلام على محمد ﷺ بالرسالة .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٢٩٠) ، وابن عساكر (١٢/١١٨/١ ـ ٢) .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ لضعف شهر ومطر .

وقد جزم بضعفه وضعف الذي قبله السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٥٩) .

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦/٥٤) ؛ فإنه ذكر عدَّة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله ﷺ على عرفة يوم جمعة ـ وبعضها في «الصحيحين» من حديث عمر ـ ، ثم قال ابن جرير :

«وأولى الأقوال في وقت نزول الآية : القول الذي روي عن عمر بن الخطاب :

أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة ؛ لصحة سنده ، وَوَهْي أسانيد غيره» .

وقال الحافظ ابن كثير (٦٨/٣) ـ بعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه ، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضاً ـ :

«ولا يصح لا هذا ولا هذا ، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية : أنها نزلت يوم عرفة ، وكان يوم جمعة ؛ كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس ، وسمرة بن جندب رضي الله عنه» .

(تنبيه) : لم يذكر السيوطي ولا غيره غير هذين الحديثين ، لا لفظاً ولا معنىً . فقول الشيعي (ص٣٨) :

«وأخرج أهل السنة ستة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ؛ صريحة في هذا المعنى» !

فهو من أكاذيبه أو تدليساته الكثيرة ؛ فلا تغترَّ به ـ وتَبِعَهُ عليه الخميني (ص١٥٦) ـ ! ومن الأمثلة على ذلك : أنه قال (ص٣٨) :

«ألم ترَ كيف فعلَ ربك يومئذٍ بمن جَحَدَ ولايتهم علانية ، وصادر بها رسول الله ﷺ جهرةً ، فقال : اللهم ! إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذابٍ أليم . فرماهُ الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل ، وأنزل في تلك الحال : ﴿سألَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . للكافرينَ ليسَ لَهُ دافع﴾؟!» ! وقال في تخريجه في الحاشية :

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره الكبير» هذه الفضيلة مفصَّلة . وأخرجها الحاكم في تفسير (المعارج) من «المستدرك» ، فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وذكر نحوه الخميني (ص١٥٧) !

قلت : فرجعت إلى الصفحة المذكورة من «المستدرك» ؛ فإذا فيها ما يأتي :

«عن سعيد بن جبير : ﴿سأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقع . للكافِرينَ ليسَ لَهُ دافعٌ . مِنَ اللهِ ذِي المعارِجِ﴾ : ذي الدرجات . سأل سائل : هو النَّضر بن الحارث بن كَلَدَةَ ؛ قال : اللهم ! إن كان هذا هو الحق من عندك ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء» .

هذا كلُّ ما جاء في «المستدرك» ؛ وأنت ترى أنه لا ذكر فيه لعلي وأهل البيت ، ولا لولايتهم مطلقاً ! فإن لم يكن هذا كذباً مكشوفاً في التخريج ؛ فهو على الأقل تدليس خبيث .

ثم كيفَ يَصِحُّ ذلك ؛ وسورة ﴿سأل﴾ إنما نزلت بمكة ؛ كما في «الدرّ» (٢٦٣/٦)؟! ، ولا وجود - يومئذٍ - لأهل البيت ؛ لأن عليّاً إنما تزوج فاطمة في المدينة بعد الهجرة كما هو معروف !!

وانظر - إن شئت زيادة التفصيل في بطلان هذه القصة التي عزاها للثعلبي - في رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الحلّي الشيعي (١٠/٤ - ١٥) ، وقابل روايته - وقد عزاها للثعلبي أيضاً - برواية عبدالحسين ؛ تجد أن هذا اختصرها ؛ ستراً لما يدل على بطلانها !

هذا ؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل مُتَبَنِّياً إياه بقوله (ص١٥٤ - ١٥٥) :

«إن هذا الآية : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم . . .﴾ نزلت بعد حجة الوداع ، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إماماً ، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة» !

وهكذا يتتابع الشيعة - خلفاً عن سلفهم - على الكذب على رسول الله ﷺ ،

والافتراء على المسلمين ! دونما وَرَعٍ أو حياء .

ومن تلاعب الخميني وتدليسه على القراء : أنه هنا يقرر أن الآية نزلت بعد حجة الوداع ؛ وفي (ص١٥٠) يقول :

«نزلت في حجة الوداع» ! وقد تقدم نقله في آخر الحديث السابق .

وهذا القول هو الصحيح المطابق للأحاديث الصحيحة كما تقدم . ولا أعتقد أن الخميني قال هذا القول الموافق لما عليه أهل السنة إلا تدليساً أو تَقِيَّةً !

٤٩٢٤ ـ (حديثُ عَلِيٍّ : أَنا قَسِيمُ النَّارِ يومَ القِيامَةِ ، أقولُ : خُذِي ذَا ، وذَرِي ذَا) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٤٠٦) ، وابن عدي (٢/٣٨٣) ، وابن عساكر (٢/١٣٦/١٢) من طريق الأعمش عن موسى بن طَرِيفٍ عن عَبَايَة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به .

قلت : وهذا آفته موسى بن طريف ، قال الذهبي :

«كذبه أبو بكر بن عياش . وقال يحيى والدارقطني : ضعيف . وقال الجوزجاني : زائغ» .

وقد ثبت عن الأعمش أنه أنكر هذا الحديث على ابن طريف ؛ فروى العقيلي بإسناد صحيح عن عبدالله بن داود الخُرَيْبِيِّ قال :

كنا عند الأعمش ؛ فجاء يوماً وهو مغضب فقال : ألا تعجبون من موسى بن طريف يحدث عن عباية عن علي : أنا قسيم النار؟!

وعباية : هو ابن ربعي الأسدي ؛ قال العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٤٣) :

«روى عن موسى بن طريف ، كلاهما غاليان» .

٤٩٢٥ - (والذي نَفْسي بيده ! إنَّ هذا وشيعتُهُ لَهُمُ الفائزونَ يومَ القيامَةِ . ثم قالَ : إنَّه أولُكُمْ إيماناً مَعي ، وأَوْفاكُم بعهدِ الله ، وأقوَمُكُم بأَمْرِ الله ، وأعدَلُكُم في الرَّعيَّةِ ، وأَقْسَمُكُم بالسَّويَّةِ ، وأعظَمُكُم عندَ الله مَزيَّةً . قال : ونزلت : ﴿إنَّ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ أولئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ . قالَ : فكانَ أصحابُ محمدٍ ﷺ إذا أَقْبلَ عليٌّ قالُوا : قد جاءَ خَيْرُ البَريَّةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٥٧/١٢) من طريق **إبراهيم بن أنس الأنصاري** : نا **إبراهيم بن جعفر بن عبدالله بن محمد بن مَسْلَمَةَ** عن **أبي الزبير** عن جابر بن عبدالله قال :

كنا عند النبي ﷺ ؛ فأقبل علي بن أبي طالب ، فقال النبي ﷺ :

«قد أتاكم أخي» . ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

ومن دونه ؛ لم أجد لهما ترجمة ، فأحدهما هو الآفة .

وروى ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٧١/٣٠) من طريق **ابن حُمَيْدٍ** قال : ثنا **عيسى بن فَرْقَدٍ** عن **أبي الجارود** عن محمد بن علي :

﴿أولئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ فقال النبي ﷺ :

«أنت يا علي ! وشيعتك» .

قلت : وهذا مرسل ؛ محمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر ؛ الثقة الفاضل ، المحتج به عند الشيخين وسائر الأئمة .

لكن السند إليه هالك ؛ فإن أبا الجارود ـ واسمه زياد بن المنذر ـ ؛ قال ابن معين ، وأبو داود :

«كذاب» . وقال ابن حبان :

«كان رافضياً يضع الحديث» .

وعيسى بن فرقد ؛ قال فيه أبو حاتم :

«شيخ» .

وابن حميد : اسمه محمد ؛ حافظ ضعيف .

وروي الحديث مختصراً جداً بلفظ :

«عليٌّ خيرُ البريَّة» !

وسيأتي تخريجه وبيان وضعه برقم (٥٥٩٣) .

٤٩٢٦ ـ (افْتَخَرَ طَلْحَةُ بنُ شَيْبةَ ـ مِنْ بَني عَبْدِ الدارِ ـ وعباسُ بنُ عبدِ المطلبِ وعليُّ بنُ أَبي طالب . فقال طلحةُ : أنا صاحِبُ البيتِ مَعي مفْتاحُه ، لو أَشاءُ بِتُّ فيهِ . وقال عباس : أنا صاحِبُ السِّقايَةِ والقائِمُ عَلَيها ، لو أشاءُ بِتُّ في المسجدِ . وقالَ عليٌّ : ما أَدْري ما تَقُولانِ ! لقد صَلَّيْتُ إلى القِبْلَةِ ستةَ أشهُرٍ قبلَ الناسِ ، وأَنا صاحِبُ الجِهاد ! فأنزلَ اللهُ : ﴿أَجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِّ وعِمارةَ المسجدِ الحرام كَمَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وجاهدَ في سبيلِ اللهِ لا يَسْتَوُونَ عِندَ اللهِ واللهُ لا يَهْدِي القومَ الظالمين﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير (١٠/٦٨) عن ابن وهب قال : أُخبرتُ عن أبي

صَخْرٍ قال : سمعت محمد بن كعب القُرَظِيّ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف ؛ لإرساله ، ولجهالة المخبر لابن وهب .

لكن ذكره ابن كثير (١٣٠/٤) من رواية ابن جرير فقال : أخبرني ابن لهيعة . . . والله أعلم .

وفي نزول الآية روايات أخرى ؛ تراها عند ابن جرير وابن كثير والسيوطي . وأصحّها : ما رواه مسلم وغيره من حديث النعمان بن بشير الأنصاري ، وليس فيه ذِكْرٌ لعليّ رضي الله عنه ولا لغيره ممن ذُكِرَ معه .

٤٩٢٧ ـ (ما حَمَلَك على هذا؟ (يَعْني : عليّاً) قال : حَمَلني أن أسْتَوجِبَ على اللهِ الذي وَعَدني . فقال لَهُ : أَلا إنّ ذلِكَ لَكَ)[١] .

موضوع . علّقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٤٤) فقال : وقال الكَلْبِيُّ :

نزلت هذه الآية : ﴿الذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُم باللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانِيَةً﴾ في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ لم يكن يملك غير أربعة دراهم ، فتصدّق بدرهم ليلاً ، وبدرهم نهاراً ، وبدرهم سرّاً ، وبدرهم علانية . فقال له رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع كونه معلقاً معضلاً ـ ؛ فإن الكلبي متهمٌ بالكذب .

وقد رويَ سبب النزول مسنداً عن ابن عباس ولا يصح :

أخرجه الواحدي ، وعنه ابن عساكر (١/١٥٤/١٢) من طريق عبدالرزاق قال : حدثنا **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه عن ابن عباس في قوله . . . فذكر الآية ؛ قال :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الشيعي (ص : ٤٥)» . (الناشر) .

نزلت في علي بن أبي طالب ؛ كان عنده أربعة دراهم . . . الحديث دون المرفوع منه .

وعبدالوهاب بن مجاهد متروك ، وكذبه الثوري .

وخالف عبدَالرزاق : **يحيى بنُ** يمان فقال : عن **عبد الوهاب بن مجاهد** عن أبيه قال . . . فذكر الحديث ؛ ولم يذكر ابن عباس في إسناده .

أخرجه الواحدي ، وعنه ابن عساكر من طريق ابن أبي حاتم . وقد عزاه إليه الحافظ ابن كثير (٢/٥٤) . وقال :

«وكذا رواه ابن جرير من طريق عبدالوهاب بن مجاهد ؛ وهو ضعيف . لكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس» !

كذا قال ! فهل يعني أنه رواه من غير طريق عبدالوهاب التي أخرجها عبدالرزاق عنه؟! ذلك مما أستبعده ! والله أعلم .

ويحيى بن يمان سيئ الحفظ .

٤٩٢٨ - (في قَوْلِه عَزَّ وجَلّ : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بهِ﴾ ؛ قالَ : ﴿وصَدَّقَ بهِ﴾ : عليُّ بنُ أَبي طالِب) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (١/١٥٤/١٢ - ٢) عن **ابن مجاهد** عن أبيه به .

قلت : وابن مجاهد : اسمه عبدالوهاب ، وهو ضعيف جداً كما تقدم آنفاً .

وتابعه **ليث** عن مجاهد به .

أخرجه ابن عساكر .

وليث ضعيف ؛ وهو ابن أبي سُليم ؛ وكان اختلط .

وقد خالفهما منصور فقال : عن مجاهد :

قوله : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بهِ﴾ ؛ قال :

الذينَ يجيئون بالقرآن يوم القيامة ؛ فيقولون : هذا الذي أعطيتمونا فاتبعنا ما فيه .

أخرجه ابن جرير (٢٤/٣ ـ ٤) . وإسناده صحيح .

ثم روى أقوالاً أخرى في تفسير الآية ، ليس فيها هذا الذي رواه عبدالوهاب وليث عن مجاهد . ثم استصوبَ أنها عامة ؛ تشمل كل من دعا إلى التوحيد وتصديق الرسول ﷺ .

ومن تلك الأقوال : ما رواه من طريق **عمر بن إبراهيم بن خالد** عن عبدالملك ابن عُمَيْر عن أَسِيدِ بن صفوان عن علي رضي الله عنه : في قوله : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ﴾ ، قال : محمد ﷺ ، ﴿وصَدَّقَ بهِ﴾ قال : أبو بكر رضي الله عنه .

قلت : فهذا معارضٌ لحديث الترجمة ؛ الذي يحتج به الشيعة ، على وهائه . لكنه لا يصح أيضاً ؛ لأن عمر بن إبراهيم هذا ؛ قال الدارقطني :

«كذاب خبيث» .

ثم إن حديث الترجمة ؛ عزاه السيوطي في «الدر» (٣٢٨/٥) لابن مردويه عن أبي هريرة ، وسكت عن إسناده كعادته الغالبة !

٤٩٢٩ ـ (نَزَلتْ في عليٍّ ثَلاثُ مِئَةِ آيَةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر (٢/١٥٥/١٢) عن **جُوَيْبِرٍ** عن الضَّحَّاك عن ابن عباس قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته جويبر هذا - وهو ابن سعيد - المفسر ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف جداً» .

ثم إنه منقطع ؛ فإن الضحاك - وهو ابن مزاحم الهلالي - لم يلق ابن عباس .

ونحوه : ما أخرجه ابن عساكر أيضاً ، وكذا أبو نعيم (٦٤/١) عن عَبَّاد بن يعقوب : ثنا **موسى بن عثمان الحَضْرَمِيُّ** عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال :

ما أنزل الله آية فيها : ﴿يا أيُّها الذين آمَنُوا﴾ ؛ إلا وعليٌّ رأسها وأميرها . وزاد أبو نعيم : قال : قال رسول الله ﷺ . . . وقال :

«لم نكتبه مرفوعاً إلا من حديث ابن أبي خيثمة ، والناس رووه موقوفاً» .

قلت : ولا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً ؛ فإن الحضرمي هذا ؛ أورده ابن عدي (١/٣٨٥ - ٢) - وساق له عدة أحاديث - . وقال :

«حديثه ليس بالمحفوظ ، وهو من الغالين» .

يعني : أنه شيعي غالٍ مُفْرِطٌ في التشيع . وقال أبو حاتم :

«متروك» .

وروى ابن عساكر من طريق إسماعيل بن عبيدالله : نا **يحيى** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه .

قلت : ويحيى هذا ؛ الظاهر أنه ابن سعيد القرشي السعدي ؛ قال ابن حبان :

«يروي المقلوبات والملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» .

ومن طريق **عمرو بن ثابت** عن **سُكَيْنٍ أبي يحيى** عن عكرمة مولى ابن عباس به نحوه .

وعمرو بن ثابت رافضي ؛ على ضعفه .

وسكين أبو يحيى ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدَّولابي في «الكنى» !

ومن طريق **عيسى بن راشد** عن علي بن بَذِيمَةَ عن عكرمة بلفظ :

. . إلا علي شريفها وأميرها . ولقد عاتب اللهُ أصحابَ محمد في آيٍ من القرآن ، وما ذكر علياً إلا بخير .

وعيسى بن راشد مجهول ، وخبره منكر ؛ قاله البخاري ؛ كما في «الميزان» .

ومن طريق **عمر بن الحسن بن علي** : نا أحمد بن الحسن : نا أبي : نا **حصين**(. . . . .) عبدالله بن قطاف عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي .

قلت : وعمر بن الحسن بن علي ـ هو الأُشْنَانِيُّ القاضي ـ ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني ، ويروى عنه : أنه كذاب ؛ ولم يصح هذا . ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا» .

قلت : وحصين هذا ؛ لم أعرفه ؛ فإن في النسخة بياضاً بمقدار كلمتين أو ثلاث !

وهذا اللفظ الأخير ؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٨٢) :

«أخرجه ابن عساكر وغير واحد من **أصحاب السنن**» !!

٤٩٣٠ ـ (إذا رأَيْتُم مُعاوِيَةَ علَى مِنْبَري فَاقْتُلُوهُ) .

مـوضـوع . وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري ، وعبدالله بن مسعود ، وسهل بن حُنَيْف ، والحسن البصري مرسلاً .

١ـ **أما حديث أبي سعيد** ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن **علي بن زيد** عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (ق٣٠٩/١) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/٣٦٢/١٦) .

وأشار ابن عدي إلى أنه حديث منكر ، وقد أورده في مناكير علي بن زيد بن جدعان (١/٢٨٦ ـ ٢) بزيادة في آخره ؛ نصّها :

فقام إليه رجل من الأنصار ـ وهو يخطب ـ بالسيف . فقال أبو سعيد : ما تصنع؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكر الحديث . فقال له أبو سعيد : إنا قد سمعنا ما سمعت ، ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر حتى نستأمره ، فكتبوا إلى عمر في ذلك ، فجاء موته قبل أن يخرجوا به .

قلت : وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ متفق على تضعيفه لسوء حفظه . بل قال ابن حبان فيه :

«يهم ويخطئ ، فكثر ذلك منه ، فاستحق الترك» .

وهذا الحديث يدل على أنه كما قال فيه يزيد بن زريع :

«لم أحمل عنه ؛ فإنه كان رافضيّاً» . وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب» :

«وهذا الحديث أنكر ما حدث به ابن جدعان» .

قلت : والزيادة التي ذكرناها تؤكِّد بطلانه ؛ إذ لا يعقل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث عن النبي ﷺ كما سمعه ذلك الأنصاري ، ثم يبادر إلى الإنكار عليه حينما أراد تنفيذ الأمر بقتل معاوية رضي الله عنه حين رآه على المنبر ، محتجّاً على ذلك بقوله :

ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر . . .

وإنما تَنْفَقُ مثل هذه الحجة فيما إذا لم يكن هناك نصٌّ خاص منه ﷺ بقتل شخص معيَّن ، أما والمفروض أنه ﷺ قال :

«إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» ؛ فلا وجه لتلك الكراهة !

لكن الزيادة المذكورة تؤكد ـ كما ذكرنا ـ بطلان الحديث ؛ إذ إنه قد ثبت أن معاوية رضي الله عنه خطب على المنبر ، فلِمَ لَمْ يقتلوه إن كان رسول الله ﷺ قد قاله؟!

وسيأتي قول ابن عدي الذي نقله عنه السيوطي بهذا المعنى قريباً إن شاء الله تعالى .

والطريق الأخرى : عن **مجالد** عن أبي الوَدَّاك عن أبي سعيد به .

أخرجه ابن عدي (٢/٣٩٧) من طريق **بشر بن عبد الوهاب الدمشقي ثنا محمد بن بِشْر** : ثنا **مجالد** . . . وقال :

قال ابن بشر : فما فعلوا ! وقال ابن عدي عقبه :

«لا أعلم يرويه عن أبي الوداك غير مجالد ، وعنه ابن بشر . وقد رواه غير ابن بشر عن مجالد . ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة ، وقد روى عنه

غير الشعبي ، ولكن أكثر روايته عنه ؛ وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وحال مجالد في الضعف ؛ نحو علي بن زيد بن جدعان .

وقد ساق حديثهما هذا ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«مجالد وعلي ؛ ليسا بشيء» .

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ» (٢٢١/١) ، وكذا ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٨/٢) ، ولكنه استظهر أن الآفة ممن دون مجالد ، وهذا محتمل بالنسبة لهذه الطريق ؛ فإن بشر بن عبدالوهاب الدمشقي ؛ الظاهر أنه بشر بن عبدالوهاب الأموي الذي اتهمه الذهبي بوضع حديث مسلسل العيد .

وأما الطريق التي عناها ابن عَرَّاق - وهي التي ساقها ابن الجوزي - ؛ فهي عنده من رواية ابن عدي أيضاً : أنبأنا **علي بن العباس** : حدثنا **علي بن المثنى** : حدثنا **الوليد بن القاسم** عن مجالد به .

قلت : فهذا الإسناد ليس فيه من هو أولى بتعصيب الآفة من مجالد ؛ فإن الوليد بن القاسم - وهو الهَمْدَاني الكوفي - ؛ وثقه أحمد ، وابن عدي ، وابن حبان . وقال ابن معين :

«ضعيف الحديث» .

وأورده ابن حبان في «الضعفاء» أيضاً ! فقال :

«انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ؛ فخرج عن حدِّ الاحتجاج بأفراده» ! وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وعلي بن المثنى - وهو الطُّهَوِيُّ - ؛ روى عنه جماعة من الثقات ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

لكن أشار ابن عدي إلى ضعفه ؛ كما في «التهذيب» . وقال في «التقريب» : «مقبول» .

وعلي بن العباس : هو المَقَانِعِيُّ ؛ كما في ترجمة ابن المثنى من «التهذيب» ، وقد أورده السمعاني في هذه النسبة . وقال :

«يروي عن محمد بن مروان الكوفي وغيره ، روى عنه أبو بكر بن المقري ، ومات بعد شوال سنة ست وثلاث مئة» .

فهو من الشيوخ المستورين . والله أعلم .

٢- وأما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه عَبَّاد بن يعقوب : ثنا الحَكَمُ بن ظُهَيْرٍ عن عاصم عن زِرٍّ عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (ق٦٧/١) ، وعنه ابن عساكر : أخبرنا علي بن العباس : ثنا **عباد بن يعقوب** به .

ساقه ابن عدي في جملة أحاديث مستنكرة للحكم بن ظهير . وقال :

«وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة» . وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«ليس بثقة» . وفي رواية عنه :

«كذاب» . وقال ابن الجوزي :

«موضوع . عباد رافضي . والحكم متروك كذاب» .

وأقرَّه السيوطي ؛ وابن عَرَّاق .

وعباد بن يعقوب ـ وإن كان رافضيًا ـ ؛ فقد وثِّق . وقال الحافظ :

«صدوق ، رافضي ، حديثه في «البخاري» مقرون ، بالغ ابن حبان فقال : يستحق الترك» .

قلت : وقد خولف في متن الحديث ؛ فرواه **محمد بن علي بن غُرَاب عن الحكم بن ظهير** . . . بلفظ :

«يكونُ هلاك أُمتي على يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سفهاءَ من قريش» .

أخرجه ابن عدي .

لكن محمد بن علي بن غراب مجهول الحال ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٨/١/٤) من رواية محمد بن الحجاج الحضرمي عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهو بهذا اللفظ صحيح ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً : رواه البخاري وغيره ، وهو مخرَّج في «الروض النضير» (١١٥٧) .

٣ـ وأما حديث سهل ؛ فيرويه **سَلَمَةُ بن الفَضْلِ** : ثنا محمد بن إسحاق **عن** محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْفٍ عن أبيه مرفوعاً به ، إلا أنه قال :

«فلاناً» مكان : «معاوية» .

أخرجه ابن عدي (ق٢/٣٤٣) : ثنا **علي بن سعيد** : ثنا الحسين بن عيسى الرازي : ثنا سلمة بن الفضل . . . وقال عقبه :

«لم نكتبه إلا عن علي بن سعيد» .

قلت : وهو متكلَّم فيه .

لكن العلَّة ممن فوقه ، وهو سلمة بن الفضل ـ وهو الأَبْرَشُ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

وشيخه محمد بن إسحاق مدلس ؛ وقد عنعنه .

فلعلَّ الآفة منها !

٤ـ وأما حديث الحسن البصري ؛ فيرويه عمرو بن عُبَيْدٍ المعتزلي .

فقال حماد بن زيد : قيل لأيوب : إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره؟! فقال : كذب عمرو .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٠٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٨١/١٢) ، وابن عساكر . وقال :

«وهذه الأسانيد كلها فيها مقال» . ثم قال :

«وقد روي : «فاقبلوه» : بالباء ، وهو منكر» .

ثم روى هو ، والخطيب (٢٥٩/١) من طريق **محمد بن إسحاق الفَقِيه** : حدثني **أبو النَّضْرِ القازي** قال : نا **الحسن بن كثير** قال : نا **بكر بن أيمن القيسي** قال : نا **عامر بن يحيى الصَّرِيمي** قال : نا أبو الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقبلوه ؛ فإنه أمين مأمون» . وقال الخطيب :

«لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، ورجال إسناده ـ ما بين محمد بن إسحاق وأبي الزبير ـ كلهم مجهولون» .

قلت : وابن إسحاق هذا : هو المعروف بـ(شاموخ) ؛ قال فيه الخطيب :

«وحديثه كثير المناكير» .

وفي ترجمته ساق هذا الحديث .

وساق له قبله حديثاً آخر في فضل علي وفاطمة والحسن والحسين ؛ واستنكره . وقال الذهبي :

«هذا موضوع» .

وقال السيوطي في «اللآلئ» ـ بعد قول الخطيب المتقدم ـ :

«قلت : قال ابن عدي : هذا اللفظ ـ مع بطلانه ـ قد قرئ أيضاً بالباء الموحدة ، ولا يصح أيضاً ، وهو أقرب إلى العقل ؛ فإن الأمة رأوه يخطب على منبر رسول الله ﷺ ، ولم ينكروا ذلك عليه . ولا يجوز أن يقال : إن الصحابة ارتدت بعد نبيها ﷺ وخالفت أمره ، نعوذ بالله من الخِذلان والكذب على نبيه !» .

قلت : وهذا الحديث مما اعتمده الشيعي في «المراجعات» في حاشية (ص٨٩) في الطعن على معاوية ، مشيراً بالطعن على من أشار إلى استنكاره من أهل السنة ، متجاهلاً ما يستلزمه الاعتماد عليه من الطعن بكل الصحابة الذين رأوا معاوية يخطب على منبره ﷺ ، فنعوذ بالله تعالى من الهوى والخذلان !!

٤٩٣١ـ (إنَّ أوَّلَ أربعة يَدْخُلونَ الجَنَّةَ : أَنا وأَنْتَ والحسَنُ والحُسَينُ ، وذَرارينا خلفَ ظُهورِنا ، وأَزْواجُنا خلفَ ذَرارينا ، وشِيعَتُنا عَنْ أَيمانِنا وعَنْ شَمائِلِنا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٤٨/٢) عن حرب بن الحسن

الطَّحَّان : نا **يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن** جده : أن النبي ﷺ قال لعلي . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع مسلسل بالشيعة ؛ وشرهم محمد بن عبيدالله ، وقد تقدم بعض أقوال أئمة الجرح فيه في الحديث (٤٩١٠) .

ويحيى بن يعلى : هو الأسلمي الشيعي الضعيف ؛ وهو صاحب حديث : «من أحب أن يَحْيَا حياتي . . .» الحديث ؛ في فضل علي رضي الله عنه ، وقد مضى برقم (٨٩٤) .

وحرب بن الحسن الطحان ؛ قال الأزدي :

«ليس حديثه بذاك» ؛ كما في «الميزان» . وزاد الحافظ :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال ابن النجاشي : عامي الرواية ؛ أي : شيعي قريب الأمر» .

والحديث ؛ قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٤٥/٤/ ٣٥١) :

«رواه الطبراني ، وسنده واهٍ» .

٤٩٣٢ ـ (هَذا أَخِي وَوَصِيِّي وخَلِيفَتي فِيكُم ، فاسْمَعُوا له وأَطيعوا . يَعْنِي : علياً رضيَ اللهُ عنْهُ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٧٤/١٩ ـ ٧٥) ، والبزار (١٣٧/٣/ ٢٤١٧ ـ كشف) ، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص٣٦٤) ، وابن عساكر (٢/٦٧/١٢ ـ ١/٦٨) من طريق محمد بن إسحاق عن **عبدالغفار بن القاسم** عن المنهال بن

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع «الدلائل» للبيهقي» . (الناشر) .

عمرو عن عبدالله بن الحارث بن عبدالمطلب عن عبدالله بن عباس عن علي بن أبي طالب قال :

لما نزلَت : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [دعاني رسول الله ﷺ فقال لي :

«يا علي ! إن الله أمرني أن أُنْذِرَ عَشِيرَتي الأقربين] ، فضقتُ بذلك ذَرْعاً ، وعرفت أني متى أُناديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره ، فصمتُّ عليها حتى جاءني جبريل فقال : يا محمد ! إنك إن لم تفعل ما تؤمر بهِ سيعذِّبك ربك ! فاصنع لنا صاعاً من طعام ، واجعل عليه رجل شاة ، واملأ لنا عُسّاً من لبن ، واجمع لي بني عبدالمطلب حتى أبلّغهم» . فصنع لهم الطعام [وهم يومئذٍ أربعون رجلاً ؛ يزيدون رجلاً أو ينقصون ، فيهم أعمامه : أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب] ، وحضروا فأكلوا وشبعوا ، وبقي الطعام . قال : ثم تكلم رسول الله ﷺ فقال :

«يا بني عبدالمطلب ! إني - والله - ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به ؛ إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة ، وإن ربي أمرني أن أدعوَكم ، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيِّي وخليفتي فيكم؟» . فأحجم القوم عنها جميعاً ، وإني لأَحْدَثُهم سِنّاً . فقلت : أنا يا نبي الله ! أكون وزيرك عليه . فأخذ برقبتي ثم قال . . . (فذكره) . فقامَ القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرَكَ أن تسمعَ لعليّ وتُطيع !

والسياق لابن عساكر ؛ والزيادتان لابن جرير .

وكذلك رواه البيهقي في «دلائل النبوة» ؛ لكنه أسقط من الإسناد : عبدالغفار ابن القاسم ، وكأنه من تدليس ابن إسحاق . ساقه الحافظ ابن كثير (٣٤٨/٦ - ٣٤٩) من رواية البيهقي ، ثم من رواية ابن جرير ، وقال عقبها :

«تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم ؛ وهو متروك كذاب شيعي ، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث ، وضعفه الأئمة رحمهم الله» .

قلت : قد تابعه على بعض القصة والمتن : **عبدالله بن عبدالقدوس** عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن **عَبّاد بن عبدالله** عن علي بن أبي طالب به نحوه بلفظ :

فقال :

«أيُّكم يَقْضِي دَيْنِي ، ويكونُ خليفتي ووصيِّي مِنْ بَعدي؟» . . . وفيه :

فقلت : أنا يا رسول الله ! قال :

«أنت يا علي ! أنت يا علي !» .

أخرجه ابن عساكر (٢/٦٧/١٢) من طريق **محمد بن القاسم بن زكريا المُحَاربي** : نا **عَبَّاد بن يعقوب** : أنا **عبدالله بن عبدالقدوس** . . .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالرفض من هؤلاء الثلاثة :

فعبدالله بن عبدالقدوس ؛ قال الذهبي :

«كوفي رافضي ، نزل الريّ . روى عن الأعمش وغيره . قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة» .

وعباد رافضي أيضاً كما تقدم مراراً .

والمحاربي هذا ؛ قال الذهبي :

«تُكُلِّمَ فيه . وقيل : كان مؤمناً بالرَّجعة» .

لكن لم يتفرد به ، فقد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن عيسى بن ميسرة الحارثي : حدثنا **عبدالله بن عبدالقدوس** به ؛ إلا أنه قال :

« . . ويكون خليفتي في أهلي» .

قلت : وهذا اللفظ هو الأشبه بالصواب ؛ فقد رواه **شَـرِيكٌ** عن الأعمش عن المنهال به ، ولفظه :

«من يَضْمنُ عَنِّي دَيْنِي ومواعِيدي ، ويكونُ مَعِي في الجنة ، ويكون خليفَتي في أهلي؟!» .

أخرجه أحمد (١١١/١) ، وعنه الضياء المقدسي (٤٧٦ ـ بتحقيقي) ، والبزار (٢٤١٨) . وقال الهيثمي (١١٣/٩) :

«وإسناده جيد» !

كذا قال ! ورجاله ثقات ؛ غير **عَبَّاد بن عبدالله الأَسَدِيِّ** ؛ فإنه ضعيف .

وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ سيئ الحفظ ؛ ولذلك لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له متابعة كما يأتي .

لكن له طريق أخرى بلفظ :

« . . فأيكم يُبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟!» .

أخرجه أحمد (١٥٩/١) من طريق أبي صادق عن **ربيعة بن ناجذ** عن علي .

وأخرجه ابن عساكر (١/٦٧/١٢ ـ ٢) من طريق أحمد .

قلت : وإسناده جيد ؛ لولا جهالة في ربيعة بن ناجذ ؛ كما تقدم مراراً .

ورواه ابن جرير أيضاً في «التاريخ» (٢/٣٢١) .

ونقل السيوطي عنه أنه صححه ؛ كما في «كنز العمال» (٦/٣٩٦/٦٠٤٥) .

وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ :

وقال لِبَني عمِّهِ :

«أيُّكم يُواليني في الدنيا والآخرة؟» ـ قال : وعلي معه جالس ـ فأَبَوا . فقال علي : أنا أواليك في الدنيا والآخرة . قال :

«أنتَ وليي في الدنيا والآخرة» .

ليس فيه ذكْرٌ للخلافة مطلقاً .

أخرجه أحمد (١/٣٣٠ ـ ٣٣١) ، وعنه الحاكم (٣/١٣٢ ـ ١٣٤) ، والنسائي في «الخصائص» (ص٦ ـ ٧) في حديث طويل ؛ فيه عشر خصائص لعلي رضي الله عنه هذه إحداها . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وهو كما قالا ؛ على ضعفٍ في أحد رواته لا يقبل ما يتفرَّد به ، كما يشير إليه قول الهيثمي (٩/١٢٠) :

«ورجال أحمد رجال «الصحيح» ؛ غير أبي بَلْجٍ الفَزَارِيِّ ؛ وهو ثقة ، وفيه لين» .

قلت : فهذه الطرق يدل مجموعها على أن الخلافة المذكورة في هذا الحديث ـ وكذا في غيره مما لم نذكره هنا ـ إنما هي خلافة خاصة في أهله ﷺ وعشيرته .

وقد أحسن بيانَ ذلك الإمامُ ابن كثير ؛ فقال ـ عقب الطرق المتقدمة ـ :

«فهذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي رضي الله عنه ، ومعنى سؤاله ﷺ لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دَيْنَهُ ويَخْلُفوه في أهله ، يعني : إن قُتِلَ في سبيل الله ؛ كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يُقْتَل ، فلما أنزل الله تعالى : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ من ربِّكَ وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بلَّغْتَ رسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ ؛ فعند ذلك أَمِنَ . وكان أولاً يُحْرَسُ حتى نزلت هذه الآية : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ ، ولم يكن أحد في بني هاشم ـ إذ ذاك ـ أشد إيماناً وإيقاناً وتصديقاً لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه ، ولهذا بدَرَهم إلى التزامِ ما طلب منهم رسول الله ﷺ ، ثم كان بعد هذا ـ والله أعلم ـ دعاؤه الناس جهرة على الصفا ، وإنذاره لبطون قريش عموماً وخصوصاً ؛ حتى سمّى من سمّى من أعمامه وعمّاته وبناته لينبِّهَ بالأدنى على الأعلى ؛ أي : إنما أنا نذير ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» .

(تنبيه) : اعلم أن الشيعي ـ في كتابه «المراجعات» (ص١٢٣ ـ ١٢٥) ـ قد دلَّس ـ كعادته ـ حول هذا الحديث تدليساتٍ فاحشة ؛ هي الكذب بعينه ! ثم تبعه على ذلك الخميني في «كشف الأسرار» (ص١٧٣ ـ ١٧٥) ! وإليك البيان :

أولاً : زعم أن حديث الترجمة في :

«صحاح السنن المأثورة» ! فهذا كذب ؛ سواءً أراد به كتب الصحاح ، أو الأحاديث الصحاح ؛ فإن الحديث ليس في هذه ولا هذه ؛ كما رأيت .

ثانياً : عزا الحديث لجماعة من الأئمة ، منهم الإمام أحمد في المواضع الثلاثة المتقدمة من «المسند» ، والنسائي في «الخصائص» في الصفحة المشار إليها ،

و«مستدرك الحاكم» في الصفحة المتقدمة ، مُوهِماً أن هذه المصادر فيها الحديث بعينه ! بل صرَّح فقال (ص١٢٥) :

«إن حديث ابن عباس يتضمن هذا النص» !

وهذا زور وافتراء ؛ كما يظهر لك واضحاً من هذا التخريج . فالله المستعان .

ثالثاً : ذكر في الحاشية أن مسلماً رواه في «صحيحه» ! عامله الله بما يستحق !

ثم رأيته في (ص١٣٣) أوهم القارئ أنه أخرجه البخاري في كتابه !!

رابعاً : قال (ص١٢٧) :

«وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين» !!

وهذا كذب ظاهر ؛ فإن الذين صححوه ؛ إنما هو بغير لفظ الترجمة كما تقدم .

خامساً : ثم قال :

«وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات الذين احتج بهم أصحاب الصحاح ، ودونك (ص١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد» ؛ تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله الأسدي عن علي مرفوعاً . وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم ، وكلهم من رجال الصحاح» !!

وذكر في الحاشية أن شريكاً احتج به مسلم في «صحيحهما» ! وكذلك قال في (ص٧٩) .

وأن عباد بن عبدالله الأسدي هو «عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ؛ احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ، سمع أسماء وعائشة . . .» !!

قلت : وفي هذا من الكذب ما لا يخفى على العارفين بتراجم الرجال ؛ وهاك البيان :

الأول : قوله بأن مسلماً احتج بشريك . . . وهو ابن عبدالله القاضي !

فإن مسلماً لم يحتج به ؛ وإنما روى له متابعة ؛ كما صرحوا بذلك في ترجمته ، منهم الحافظ المنذري في آخر كتابه «الترغيب» (٢٨٤/٤) ، والذهبي في «الميزان» (٤٤٦/١) ، وابن حجر العسقلاني في «التهذيب» (٥ /٩٩) وغيرهم . ثم هو ـ إلى ذلك ـ سيئ الحفظ كما تقدم ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

والآخر : قوله : بأن عباد بن عبدالله الأسدي هو . . . ابن الزبير بن العوام القرشي !

فهذا مما لم يقله أحد قبله ، بل عباد بن عبدالله الأسدي ـ الراوي عن علي ـ : هو غير عباد بن عبدالله الأسدي الراوي عن أسماء وعائشة ؛ فإن الأول كوفي ، والآخر مدني . والأول ضعيف كما تقدم ؛ وهو صاحب هذا الحديث . وأما الآخر ؛ فهو الذي احتج به الشيخان ؛ ولا علاقة له بهذا الحديث ، ولم يذكروا في الرواة عنه المنهال بن عمرو ، وإنما ذكروا أنه روى عن الأول ؛ ولم يذكروا معه غيره .

ولقد كنت أودّ أن أقول : إن هاتين الأكذوبتين لم يتعمدهما الشيعي ، وإنما هما من أوهامه ؛ لولا أنني أخذت عليه كثيراً من الأكاذيب التي لا يمكن تأويلها ؛ كما تقدم مراراً .

ولم يقنع الشيعي بما افترى من أكاذيب ؛ حتى بنى عليها قوله ـ بكل جرأة وقلة حياء ـ :

«وإنما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما ؛ لأنهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة ، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة ، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعة ؛ فكتموها وهم يعلمون ، وإن كثيراً من شيوخ أهل السنة ـ عفا الله عنهم ـ كانوا على هذه الوتيرة ، يكتمون كل ما كان من هذا القَبِيلِ» !!

هكذا قال ـ عامله الله بما يستحق ـ ! وهو في الواقع وصْفهُ وَوَصْف إخوانه الشيعة ؛ فهم الذين يردّون النصوص الصحيحة ، ويحتجون بالأحاديث الواهية والموضوعة ، مع إيهام القراء أنها صحيحة عند أهل السنة ؛ وهي عندهم ضعيفة أو موضوعة .

وهل أدلُّ على ذلك من صنيع هذا الشيعي الذي فضحناه وكشفنا عنه عواره ؛ في تخريج أحاديث كتابه التي نادراً ما يكون فيها حديث صحيح؟! فإن وجد فلا حجة فيه مطلقاً على ما يزعمونه من النص على خلافة علي رضي الله عنه ـ برّأه الله مما يقولون فيه ، ويعزونه إليه من الأكاذيب والأباطيل ـ !

سادساً : ومن أكاذيبه وتلفيقاته : أنه ذكر (ص١٢٨) على لسان الشيخ سليم البشري أنه قال :

«راجعت الحديث في (ص١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد» ، ونقَّبت عن رجال سنده ، فإذا هم ثقات أثبات حجج» !!

فهذا زور وكذب وافتراء على الشيخ البشري ؛ فإن المبتدئين في هذا العلم يعلمون ما في سنده من الضعف الذي سبق بيانه .

سابعاً : ساق حديث ابن عباس الذين ذكرت طرفاً منه ـ شاهداً فيما سبق في أول هذا الحديث ـ من رواية الأئمة الثلاثة الذين ذكرنا هناك : أحمد والنسائي والحاكم ؛ فقال عطفاً عليهم :

«وغيرهم من أصحاب «السنن» ؛ بالطرق المجمع على صحتها عن عمرو بن ميمون . . .» !!

قلت : وفي هذا أكذوبتان أيضاً :

الأولى : قوله : «وغيرهم من أصحاب السنن» !! فإنه لم يروه أحد منهم ، بل ذلك من أكاذيبه أو تدليساته !

والأخرى : «بالطرق المجمع على صحتها» !! فإنه ليس له إلا طريق واحد عند الثلاثة المذكورين ؛ مدارها على يحيى بن حماد : ثنا أبو عوانة : ثنا **أبو بَلْجٍ** : ثنا عمرو بن ميمون .

وأكذوبة ثالثة ؛ وهي أن أبا بلج هذا - وإن كان ثقة على الأرجح - لكنه ليس مجمعاً على الاحتجاج به ؛ فقد ضعفه ابن معين . وقال البخاري :

«فيه نظر» . وقال ابن حبان :

«يخطئ» ! وقد أشار إلى ذلك قول الهيثمي المتقدم :

«وهو ثقة فيه لين» .

فقوله : «بالطرق المجمع على صحتها» ؛ مزدوج الكذب .

وثبوت حديث ابن عباس هذا وما في معناه ؛ لا ينفعه فيما هو في صدده من الاستدلال به على أن علياً هو الخليفة من بعده ﷺ ، كيف وليس فيه إلا قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه :

«أنت وليي في الدنيا والآخرة» ! ونحوه قوله في الأحاديث الأخرى : « . . ويكون خليفتي في أهلي» كما هو ظاهر؟! بل في هذا الأخير إشارة لطيفة إلى أنه ليس

خليفته في أمته كلها ؛ فتنبّه ، ولا تغترّ بشقاشق الشيعي وأكاذيبه !

ثم إن في حديث ابن عباس هذا ، جملة تعمَّد الرافضي حذفها ؛ لأنها تخالف كفره بأبي بكر رضي الله عنه وفضائله ، وهي في هجرته مع النبي ﷺ ، ونصّها :

قال ابن عباس : فجاء أبو بكر وعلي نائم ، قال : وأبو بكر يحسب أنه نبي الله ، قال : فقال : يا نبيّ الله ! قال : فقال له علي : إن نبيَّ الله قد انطلق نحو بئر ميمون ؛ فأدركه . قال : فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار . . . إلخ الحديث .

فإذا كنت صادقاً في قولك : إن حديث ابن عباس هذا جاء بالطرق المجمع على صحتها ؛ فلماذا حذفت هذه الجملة التي تشهد لأبي بكر رضي الله عنه بأنه صاحب النبي ﷺ في الغار؟!

أفلا يصدق عليك أنك كالذين عناهم الله بقوله : ﴿أفتؤْمِنونَ بِبَعْضِ الكِتابِ وتَكْفُرونَ بِبَعْض﴾؟! ولِمَ لا؟! وقد كفرتم بما هو أصح منه ؛ وهو قوله ﷺ :

«يا أبا بكر ! ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟!» . رواه الشيخان ، وهو مخرج في «فقه السيرة» (١٧٣) ، وهو تفسير لقوله تعالى : ﴿إذْ هُما في الغارِ إذْ يَقولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعنا﴾ .

﴿فأينَ تَذْهَبُونَ﴾؟!

وقد يتساءل بعض الناس فيقول : إذا أنكرت الشيعة أحاديث السنة الصحيحة ؛ لمخالفتها ما هم عليه من الضلال والمعاداة لسلفنا الصالح - وفي مقدمتهم أبو بكر رضي الله عنه - ، فماذا يقولون في هذه الآية الصريحة في الثناء على أبي بكر؟ وهم - بطبيعة الحال - لا يستطيعون إنكارها ؛ لأنهم لو فعلوا لم يبق مجال لأحد في كفرهم؟

فأقول : موقفهم من الآية موقف كل الفرق الضالة من نصوص الكتاب المخالفة لأهوائهم ، وهو تحريف معانيها ؛ كما فعلت اليهود من قبل بالتوراة والإنجيل ! فهذا هو كبيرهم يقول في «منهاجه» (ص١٢٥) - جواباً عن الآية - :

«لا فضيلة له في الغار ؛ لجواز أن يستصحبه حذراً منه ؛ لئلا يظهر أمره . . .» !!

وقد ردّ عليه وبسط القول فيه جدّاً : شيخُ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج» (٢٣٩/٤ - ٢٧٣) ؛ فمن شاء زيادةَ عِلْمٍ وفائدة ؛ فليرجع إليه .

٤٩٣٣ - (يا أُمَّ سَلَمةَ ! إنَّ عليّاً لَحْمُهُ مِنْ لَحْمِي ، ودَمُهُ مِنْ دَمِي ، وهوَ بمنزلَةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ غيرَ أَنَّهُ لا نبيَّ بَعْدي) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١٣١) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٦٦/١٢) عن **عبدالله بن دَاهِرِ بن يحيى الرازي** قال : حدثني **أبي** عن الأعمش عن عَبَايَةَ الأَسَدِيِّ عن ابن عباس عن النبي عليه السلام : أنه قال لأم سلمة . . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة داهر هذا . وقال :

«كان ممن يغلو في الرفض ، لا يتابع على حديثه» . ونحوه قول الذهبي :

«رافضي بغيض ، لا يتابع على بلاياه» .

قلت : وابنه شرٌّ منه . وفي ترجمته أخرج الحديثَ : ابنُ عدي (٢/٢٢٢) ، وعنه ابن عساكر أيضاً (٢/١٠٠/١٢) . وقال ابن عدي - بعد أن ساق له أحاديث أخرى ؛ صرّح الذهبي بإبطال بعضها - :

«وعامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو فيه متهم» . وقال أحمد :

«ليس بشيء» . وكذا قال يحيى . وزاد :

«وما يكتب حديثه إنسان فيه خير» !

(تنبيه) : أورد الحديثَ الشيعيُّ في «مراجعاته» (ص١٤١) في جملة أحاديث ثلاثة ؛ استدل بها على أن قوله ﷺ لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك :

«أنت مني بمنزلة هارون من موسى . . .» ليس خاصّاً بمورده ، استدل على ذلك بالأحاديث المشار إليها ؛ وهذا أحدها !

وذلك كله مما يؤكد لكل منصف أن الشيعي ـ في استدلالاته ـ إنما يجري على قاعدة : «الغاية تبرِّر الوسيلة» ! ولذلك فهو لا يهمه أن يستدل بما صح إسناده إلى النبي ﷺ ؛ ما دام أنه يحقق غرضه ؛ مهما كان واهياً .

ومن تدليساته : أنه إذا كان الحديث في كتاب من كتب السنَّة معزوّاً إلى مخرج من المؤلفين ؛ يكتفي بعزو الحديث إلى الكتاب الذي أخرج الحديث ، مع العناية التامة ببيان الجزء والصفحة ـ وذلك من تمام التضليل ـ ؛ ولا يذكر من خرَّجه من المؤلفين ؛ لأنه لو فعل لكان كالذين قال الله فيهم : ﴿يُخْرِبُونَ بُيوتَهُم بأَيْدِيهم﴾ !

فهذا الحديث ؛ عزاه الشيعي «للكنز» و«منتخبه» ، ولم يزد ، وهو فيهما معزو للعقيلي ! فأعرض الشيعي عن هذا العزو ؛ لأنه يدل على ضعف الحديث ، ذلك ؛ لأن المقصود به كتابه «الضعفاء» !

والحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة ؛ علقه النسائي ـ وهو منكر ـ كما يأتي تحقيقه في الذي بعده بإذن الله تعالى .

٤٩٣٤ - (وأمـا أنتَ يا عليُّ ! فـأنتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِنْ مـوسى ؛ إلا النُّبُوَّةَ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه ابن عساكر (١/١٠١/١٢) عن عبدالله بن شَبِيب : حدثني ابن أبي أُوَيْسٍ : حدثني محمد بن إسماعيل : حدثني عبدالرحمن بن أبي بكر عن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر عن أبيه قال :

لما قَدِمَتِ ابنةُ حمزةَ المدينة ؛ اختصم فيها علي وجعفر وزيد . فقال رسول الله ﷺ :

«قولوا ؛ أسمع» . فقال زيد : هي ابنة أخي وأنا أحق بها ، وقال علي : ابنة عمي وأنا جئت بها ، وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها عندي ، قال :

«خذها يا جعفر ! أنت أحقهم بها» . فقال رسول الله ﷺ :

«لأقضينَّ بينكم . أما أنت يا زيد ! فمولاي وأنا مولاك . وأما أنت يا جعفر ! فأشبهت خَلْقي وخُلُقي . وأما أنت يا علي . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالرحمن بن أبي بكر - وهو ابن أبي مليكة التيمي المدني - ؛ ضعفه جماعة . وقال أحمد ، والبخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

قلت : وهذا إن سلم من عبدالله بن شبيب ؛ فإنه واهٍ ؛ قال أبو أحمد الحاكم :

«ذاهب الحديث» ؛ كما في «الميزان» .

واعلم أن هذه القصة صحيحة ثابتة في «صحيح البخاري» في مواطن - منها

(عمرة القضاء) - من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه ؛ لكن ليس فيه ذكر المنزلة ، وإنما هو بلفظ :

وقال لعلي : «أنت مني وأنا منك» .

وكذلك أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣٦ - ٣٧) ، والبيهقي في «السنن» (٥/٨) ، والترمذي أيضاً (٢٩٩/٢) ؛ إلا أنه لم يسق من القصة إلا قوله هذا لعلي رضي الله عنه ؛ ولكنه أشار إليها ؛ فقال :

«وفي الحديث قصة» .

أخرجوه كلهم من رواية عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به .

ولعبيدالله هذا إسناد آخر ؛ فإنه قال : أنبأ إسرائيل عن أبي إسحاق عن هُبَيْرَةَ ابن يَرِيمَ وهانئ بن هانئ عن علي قال :

لما خرجنا من مكة ؛ اتبعتنا ابنة حمزة . . . الحديث بتمامه ، وفيه :

وقال لي : «أنت مني وأنا منك» .

أخرجه الحاكم (١٢٠/٣) . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وفيه نظر بيَّنته في «الإرواء» (٢١٩٠) .

وتابعه جمع عن إسرائيل به ؛ وقد خرجتهم في المصدر المذكور آنفاً .

وكل هؤلاء رووه بلفظ :

«أنت مني وأنا منك» .

وخالفهم القاسم بن يزيد الجَرْمِيُّ فقال : عن إسرائيل . . . بلفظ :

«أنت مني بمنزلة هارون ، وأنا منك» .

ذكره النسائي في «الخصائص» (ص١٤) معلَّقاً ؛ فقال : رواه القاسم بن يزيد المخزومي (كذا) عن إسرائيل به .

وتابعه زكريا بن أبي زائدة وغيره عن أبي إسحاق : وحدثني هانئ بن هانئ وهبيرة بن يريم به .

أخرجه البيهقي .

والخلاصة ؛ أن المحفوظ في هذه القصة إنما هو قوله ﷺ :

«أنت مني وأنا منك» ، وأن ذكر المنزلة فيه منكر ؛ لتفرد الجرمي به دون سائر الثقات من أصحاب إسرائيل ، مع عدم معرفتنا لحال الإسناد إليه ، ولتفرد عبدالرحمن بن أبي بكر به في حديث عبدالله بن جعفر . والله تعالى ولي التوفيق .

وقد رويت القصة بسياق آخر ، وفيه :

«وأما أنتَ يا علي ! فأَخي ، وأَبُو ولدي ، ومنِّي ، وإليَّ . . .» !

أخرجه الحاكم (٣/٢١٧) من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبدالله ابن قُسَيْطٍ ، عن محمد بن أسامة بن زيد عن أبيه أسامة بن زيد . . . فذكر القصة . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وذلك من أوهامهما ؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره ، ثم هو مدلس ؛ وقد عنعنه ، فأنى له الصحة؟!

٤٩٣٥ ـ (والذي بَعَثني بالحقِّ ! ما أخَّرْتُكَ إلا لِنَفْسي ، وأنتَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ غيرَ أنهُ لا نبيَّ بعدي ، وأنتَ أخِي وَوارِثي . قالَ عليٌّ : وما أرِثُ مِنْكَ يا رسولَ الله؟! قال : ما وَرَّثَتِ الأنبياءُ مِنْ قَبْلي . قال : وما ورَّثت الأنبياءُ من قبلكَ؟ قال : كتابَ ربِّهم وسُنَّةَ نَبِيِّهم . وأَنْتَ معي في قَصْرِي في الجنَّةِ ، مع فاطِمَةَ ابنَتِي . وأنتَ أخِي ورَفِيقي . ثمَّ تَلا : ﴿إخْواناً على سُرُرٍ مُتَقابِلين﴾ : المتحابِّينَ في الله ؛ يَنْظرُ بَعْضُهم إلى بَعْضٍ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٠٨٥) ، وابن عساكر (١/٦٩/١٢) من طريق **عبدالمؤمن بن عَبَّادٍ** قال : **يزيد بن مَعْنٍ** عن **عبدالله بن شُرَحْبِيلَ** (زاد ابن عساكر : عن **رجل من قريش**) عن زيد بن أبي أوفى قال :

دخلتُ على رسول الله ﷺ مسجده ، فقال :

«أين فلان بن فلان؟» . فجعل ينظر في وجوه أصحابه . . . (فذكر الحديث في المؤاخاة ، وفيه) فقال علي : لقد ذهب رُوحي وانقطع ظهري ، حين رأيتك فعلتَ بأصحابك ما فعلتَ غيري ؛ فإن كان هذا من سُخْطٍ عليَّ ؛ فلكَ العُتْبَى والكرامة ! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالمؤمن هذا ؛ قال أبو حاتم (٦٦/١/٣) :

«ضعيف الحديث» . وقال البخاري (١١٧/٢/٣) :

«لا يتابع على حديثه» .

وذكره الساجي ، وابن الجارود في «الضعفاء» .

والرجل القرشي ؛ لم يُسَمَّ .

وعبدالله بن شرحبيل - وهو ابن حَسَنَةَ وهو القرشي - ؛ قال ابن أبي حاتم (٨١/٢/٢ - ٨٢) :

«روى عن عثمان بن عفان ، وعبدالرحمن بن أزهر . روى عنه الزهري» .

وكذا في «التاريخ» للبخاري (١١٧/١/٣) ؛ إلا أنه زاد :

«وسعد بن إبراهيم» .

قلت : فقد روى عنه ثلاثة : الزهري وسعد بن إبراهيم ويزيد بن معن - الراوي عنه هذا الحديث - ؛ ولكني لم أجد ليزيد هذا ترجمة ! لكن قال الحافظ - في ترجمة زيد من «الإصابة» - :

«ولحديثه طرق عن عبدالله بن شرحبيل . وقال ابن السكن : روي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصح . وقال البخاري : لا يعرف سماع بعضهم من بعض ، ولا يتابع عليه ، رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبدالله بن أبي أوفى ، ولا يصح» .

والحديث من أحاديث الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٧ ، ١٤٨) ؛ التي ساقها مساق المسلَّمات كعادته ؛ لموافقته لهواه ! ولكنه غفل عن دلالته على ما فيه من الموافقة في قوله :

«ما ورَّثَتِ الأنبياء من قبلي : كتابَ ربِّهم وسنَّةَ نبيِّهم» - لحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

«لا نورَث ، ما تَرَكْنا صَدَقَةٌ» .

وهذا مما أنكرته الشيعة على الصدِّيق رضي الله عنه ، وطعنوا فيه ما شاء لهم هواهم وضلالهم ؛ لأنه لم يورِّث السيدة فاطمة رضي الله عنها ؛ عملاً بهذا الحديث المتفق عليه عنه ، وقد رواه جمع آخر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم مثل : عمر وعثمان وسعد وطلحة والزبير وعبدالرحمن بن عوف وعائشة وغيرهم ، فانظر المجلد الخامس من «الصحيحة» رقم (٢٠٣٨) ؛ الأمر الذي يدل على كذب الشيعة وجهلهم ، وفي مقدمتهم ابن المطهر الحلّي ، فقد زعم في «منهاجه» (ص ٣٥) :

أن أبا بكر انفرد بهذا الحديث !

ولقد أحسن الردَّ عليه وبسط القول فيه شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ جزاه الله خيراً ـ في «منهاج السنة» في ثمان صفحات كبار (١٥٧/٢ ـ ١٦٥) ، فليراجعه من أحب أن يزداد معرفة بحقيقة ما عليه الشيعة من أكاذيب وضلالات .

ومن ذلك : أنني رأيت الكُلينِيَّ في كتابه «الكافي» ـ الذي يعتبره الشيعة كـ«صحيح البخاري» عندنا ـ روى فيه بإسناده (٣٢/١) عن أبي عبدالله (هو جعفر ابن محمد الصادق رحمه الله) قال :

«إن العلماء ورثة الأنبياء ؛ لم يورِّثوا درهماً ولا ديناراً ؛ وإنما ورَّثوا أحاديثهم ، فمن أخذ بشيء منها ؛ فقد أخذ حظّاً وافراً» .

فهذا يؤيد حديث الصدِّيق الأكبر رضي الله عنه ، ويؤكِّد ما تقدم من تحاملهم عليه .

وحديث أبي عبدالله الصادق : هو عندنا مرفوع في «صحيح ابن حبان» وغيره ؛ في آخر حديث ؛ أوله :

«من سلك طريقاً يطلب فيه علماً . . .» ؛ انظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٢٩٧) .

وقد رواه الكليني في مكان آخر (٣٤/١) عن أبي عبدالله مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

٤٩٣٦ ـ (قُمْ ؛ فَما صَلَحْتَ أنْ تَكُونَ إلا أبا تُرابٍ ، أَغَضِبْتَ عَلَيَّ حينَ آخَيْتُ بينَ المهاجرينَ والأَنصارِ ؛ ولمْ أُواخِ بَيْنَكَ وبينَ أحدٍ مِنْهم؟! أما تَرْضَى أنْ تكونَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ إلا أنَّهُ ليس بَعْدي نَبِيٌّ؟! ألا مَنْ أَحَبَّكَ حُفَّ بالأَمْنِ والإيمانِ ، ومنْ أَبْغَضكَ أماتَهُ اللهُ ميتةً جاهليَّةً ، وحُوسِبَ بِعَمَلِهِ في الإسْلامِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٠٩/١ ـ ٢) : حدثنا محمود ابن محمد المَرْوَزِيُّ : نا **حامد** بن آدم المروزي : نا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال :

لما آخَى النبي ﷺ بين أصحابه المهاجرين والأنصار ؛ فلَم يُؤاخِ بينَ علي بن أبي طالب وبينَ أحدٍ منهم ؛ خرج عليّ رضي الله عنه مُغْضَباً ؛ حتى أتى جدولاً من الأرض فتوسّد ذراعه ، فنسف عليه الريح ، فطلبه النبي ﷺ حتى وجده ، فوكزه برجله فقال له . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حامد هذا ؛ قال الذهبي :

«كذبه الجوزجاني وابن عدي . وعدَّه أحمد بن علي السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١١١/٩) . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه حامد بن آدم المروزي ؛ وهو كذاب» .

قلت : وأما الشيعي ؛ فأورده (١٤٣) محتجّاً به ؛ كعادته في الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة !

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى دون قوله :

«أما ترضى . . . .» إلخ : أخرجه ابن عساكر (١/٦٠/١٢) من طريق **حَفْصِ ابن جُمَيْع** : حدثني سِمَاك بن حرب قال :

قلت لجابر : إن هؤلاء القوم يدعونني إلى شتم عليٍّ . قال : وما عَسَيت أن تشتمه به؟! قال : أكنيه بأبي تراب . قال : فوالله ، ما كانت لعليّ كنيةٌ أحبَّ إليه من أبي تراب ؛ إن النبي ﷺ آخى بين الناس ، ولم يُؤاخِ بينه وبين أَحَدٍ ، فخرج مغضباً . . . الحديث .

لكن حفص بن جميع ضعيف . وقال الساجي :

«يحدِّث عن سماك بأحاديث مناكير ، وفيه ضعف» .

٤٩٣٧ - (يا عَليُّ ! إنَّهُ يَحِلُّ لكَ في المسجدِ ما يَحِلُّ لِي . يا عليُّ ! ألا تَرْضَى أن تكونَ مِنّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسَى ؛ إلا النُّبوَّةَ؟! والذي نَفْسي بيدِه ! إنَّكَ لَتَذودَنَّ عنْ حَوْضِي يومَ القيامَةِ رجالاً ، كَما يُذادُ البَعيرُ الضالُّ عنِ الماءِ ، بعصاً مَعكَ مِنَ العَوْسَجِ ، كأنِّي أَنْظرُ إلَى مَقامِكَ مِنْ حَوْضِي) .

منكر جداً . أخرجه ابن عساكر (٩٣/١٢) عن حَرَامِ بن عثمان عن

عبدالرحمن ومحمد ابني جابر بن عبدالله عن أبيهما جابر بن عبدالله الأنصاري قال :

جاءنا رسول الله ﷺ ونحن مضطجعين في المسجد ، وفي يده عَسِيبٌ رَطْبٌ ، فضرَبَنا وقالَ :

«أترقُدون في المسجد؟! إنه لا يَرْقدُ فيه أحد» . فأجفَلْنا ، وأجْفَلَ معنا عليٌّ بن أبي طالب ! فقال رسول الله ﷺ :

«تعالَ يا علي ! إنه . . .» الحديث .

قلت : وهذا آفته حرام هذا ؛ قال الشافعي ، وابن معين :

«الحديث عن حَرَامٍ حَرَامٌ» . وقال ابن حبان :

«كان غالياً في التشيُّع ، يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل» . وطوَّلَ ابن عدي في «الكامل» (١١٠/١ ـ ٢/١١١) ترجمته ، وقال في آخرها :

«وعامة أحاديثه مناكير» . وساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ؛ هذا أحدها ؛ وقال :

«وهذا حديث منكر جداً» .

(**تنبيه**) : هذا الحديث ؛ أورده الشيعي في «المراجعات»(ص١٤٤) دون عزو لأحد أو تخريج ؛ خلافاً لعادته ؛ إلا قوله في الحاشية :

«كما في الباب ١٧ من ينابيع المودَّة» !

وهذا من كتب الشيعة !

٤٩٣٨ - (يا عَليُّ ! أنتَ أولُ المؤمنينَ إيماناً ، وأولُ المسلمينَ إسْلاماً ، وأنتَ مِنِّي بمنزلَةِ هارونَ مِنْ مُوسى) .

منكر . أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق٤٩/٢) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١٠٠ - ٢) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري - وصي المأمون - : حدثني **أمير المؤمنين المأمون** : حدثني **أمير المؤمنين الرشيد** : حدثني **أمير المؤمنين المنصور** عن أبيه عن جده عن عبدالله بن عباس قال :

سمعت عمر بن الخطاب ؛ وعنده جماعة ، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام ، فقال عمر :

أمَّا عليٌّ ؛ فسمعت رسول الله ﷺ يقول فيه ثلاث خصال ؛ لوددت أن لي واحدة منهن ، فكان إليَّ أحبَّ مما طلعت عليه الشمس :

كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة ؛ إذ ضرب النبي ﷺ بيده على منكب عليّ فقال له . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين والد المنصور - واسمه محمد بن علي بن عبدالله بن عباس - وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، من الملوك العباسيين ؛ لا يعرف حالهم في الرواية ، مع ما عرف عن المأمون - واسمه عبدالله - من التجهُّم ، والمناداة بخلق القرآن ، وامتحان العلماء وتعذيبهم به .

ثم إن الظاهر أن في الإسناد سقطاً بين الرشيد - واسمه هارون - وبين المنصور - واسمه عبدالله - ؛ فإن الرشيد يرويه عن أبيه محمد المهدي عن أبيه المنصور . والله أعلم .

ثم إن الجملة الأخيرة من الحديث صحيحة ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من طرق ، ولكنها مستنكرة في هذا السياق ؛ لأن المعروف أن النبي ﷺ قالها حينما خرج إلى تبوك !

٤٩٣٩ - (باتَ عليٌّ ليلةَ خَرجَ رسولُ الله ﷺ إلى المُشْرِكينَ ، على فراشِه ؛ لِيُعمِّيَ على قُريْشٍ . وفيهِ نَزَلَتِ الآية : ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١/٧٣/١٢) من طريق **عبدالنور بن عبدالله** عن محمد بن المغيرة القرشي عن إبراهيم بن عبدالله بن مَعْبَدٍ عن ابن عباس قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالنور هذا ؛ قال العقيلي (ص٢٦٧) :

«كان ممن يغلو في الرفض ، لا يقيم الحديث ، وليس من أهله» .

ثم ساق له حديثاً في زواج فاطمة من علي ؛ وقال :

«الحديث بطوله لا أصل له ، وضعه عبدالنور» . وقال الذهبي فيه :

«كذاب» . ثم ساق الحديث وكلام العقيلي فيه وفي راويه هذا الكذاب .

ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر (١/٩٠/١٢) بطوله .

ثم روى ابن عساكر من طريق عَبَّاد بن ثابت : حدثني **سليمان بن قَرْمٍ** : حدثني **عبدالرحمن بن ميمون أبو عبدالله** : حدثني **أبي** عن عبدالله بن عباس به نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ميمون هذا هو أبو عبدالله البصري الكِنْدِيُّ ؛

ويقال : القُرَشِيُّ ، مولى سمرة ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» . وقد قال فيه أحمد :
«أحاديثه مناكير» .

وابنه عبدالرحمن ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . وقال الحافظ :
«مقبول» .

وسليمان بن قرم سيئ الحفظ يتشيَّع .

والمعروف عن ابن عباس : ما رواه أبو بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عنه قال :
شرى عليٌّ نفسه ، ولبس ثوب النبي ﷺ ، ثم نام مكانه . . . الحديث .
أخرجه الحاكم (٣/٤) وغيره ، وسبق الكلام عليه تحت الحديث (٤٩٣٢) .

وهذا إخبار من ابن عباس أن عليّاً رضي الله عنه شرى نفسه ، وليس فيه أن الآية نزلت في شأنه ؛ فالفرق بينهما واضح .

فاستدلال الشيعي في «مراجعاته» (ص٤٥) بحديث الحاكم هذا على أن الآية نزلت فيه ؛ لا يخفى ما فيه ؛ لا سيَّما والمعروف في كتب التفسير أنها نزلت في صهيب رضي الله عنه !

راجع الآية في «تفسير ابن كثير» وغيره .

٤٩٤٠ - (اسْكُني ؛ فقدْ أَنْكَحْتُكِ أَحبَّ أَهْلِ بَيْتي إليَّ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٥٩) ، وابن عساكر (١/٩١/١٢) من طريقين عن أيوب عن أبي يزيد المدني عن أسماء بنت عُمَيْسٍ قالت :

كنت في زِفافِ فاطمة بنت رسول الله ﷺ . فلما أصبحنا ؛ جاء النبي ﷺ إلى الباب فقال :

«يا أم أيمن ! ادعي لي أخي» . فقالت : هو أخوك وتُنْكِحُهُ؟! قال :

«نعم ؛ يا أم أيمن !» . فجاء علي ، فنضح النبي ﷺ عليه من الماء ، ودعا له ، ثم قال :

«ادعي لي فاطمة» . فجاءت تعثر من الحياء . فقال لها رسول الله ﷺ . . . (فذكره) . قالت : ونضح النبي عليها من الماء ، ثم رجع رسول الله ﷺ ، فرأى سَوَاداً بين يديه . فقال :

«من هذا؟» . فقلت : أنا أسماء . قال :

«أسماء بنت عميس؟» . قلت : نعم . قال : «جئتِ في زفاف ابنة رسول الله ﷺ ؟» . قلت : نعم . فدعا لي .

قلت : سكت عنه الحاكم ولم يصححه ـ على خلاف عادته ـ ، ولعل ذلك للخطأ الذي في متنه ! وبيَّنه الذهبي بقوله :

«الحديث غلط ؛ لأن أسماء كانت ـ ليلةَ زفاف فاطمة ـ بالحبشة» .

قلت : ولا أجد في إسناده علَّة ظاهرة ؛ فإن رجاله ثقات ؛ إلا أن يكون الانقطاع بين أبي يزيد المدني وأسماء ؛ فقد قال في إسناد ابن عساكر :

إن أسماء بنت عميس قالت . . . وهذا صورته صورة الإرسال . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد الشيعي الحديث في «مراجعاته» (ص١٤٧) من رواية الحاكم في الموضع الذي نقلته عنه ؛ ثم قال :

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» مسلِّماً بصحته» !

وهذا كذب مكشوف على الذهبي ؛ لأنه وصف الحديث بأنه غلط كما

رأيته ، فكيف يقال : إنه سلَّم بصحته؟!

ولكن مثل هذا الكذب ليس غريباً عن هذا الشيعي ؛ فطالما كشفنا عن أكاذيب أخرى له هي أوضح وأفضح من هذه ؛ فراجع على سبيل المثال الحديث (٤٩٣١) ؛ تجد تحته عدة أكاذيب له ، والعياذ بالله تعالى !!

٤٩٤١ ـ (أنتَ أَخِي وصاحِبي)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالبر ـ في ترجمة عليّ من «الاستيعاب» (١٠٩٨/٣) ـ من طريق حَجَّاج عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين الحكم ـ وهو ابن عُتَيْبَةَ الكِنْدِيُّ مولاهم ـ وبين مِقْسَمٍ ؛ فإنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ؛ ليس منها هذا .

والأخرى : عنعنة الحجاج ـ وهو ابن أرطاة ـ ؛ فإنه مدلس .

وقد وجدتُ له متابعاً ؛ لكن الإسناد إليه ضعيف .

أخرجه ابن عساكر (١/٦٩/١٢) من طريق محمد بن عبدالله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه عن شعبة عن الحكم به .

قلت : وعبدالله بن أبي جعفر الرازي ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وقد روي الحديث بإسناد موضوع بزيادة فيه ؛ يأتي بعد حديث .

---

(١) قاله ﷺ لعلي رضي الله عنه ؛ كما سيأتي برقم (٤٩٤٣) . (الناشر) .

٤٩٤٢ ـ (بِشارَةٌ أَتَتْني مِنْ عِنْدِ رَبِّي ؛ إنَّ اللهَ لما أَرادَ أنْ يُزَوِّجَ علياً فاطِمَةَ ؛ أمَرَ مَلَكاً أنْ يَهُزَّ شَجرةَ طُوبَى ، فَهزَّها ، فنَثَرتْ رِقاقاً ـ يَعْني : صِكاكاً ـ ، وأَنْشأَ اللهُ مَلائِكَةً التَقَطُوها ، فإذا كانَت القيامَةُ ثارَت الملائِكَةُ في الخَلْقِ ، فلا يَرَوْنَ مُحِبّاً لنَا ـ أهلَ البَيْتِ ـ مَحْضاً ؛ إلا دَفَعُوا إليهِ مِنْها كِتاباً : براءة لَهُ مِنَ النّارِ ؛ مِنْ أَخِي وابْنِ عَمِّي وابْنَتي ، فكاكُ رِقابِ رجالٍ ونساءٍ مِنْ أُمَّتي مِنَ النَّارِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٤/٢١٠) من طريق عمر بن محمد بن إبراهيم البَجَلِيِّ : حدثنا أبو علي أحمد بن صَدَقَةَ البَيِّع : حدثنا عبدالله بن داود بن قَبِيصَةَ الأنصاري : حدثنا موسى بن عُلَيٍّ : حدثنا قَنْبَرُ بن أحمد بن قَنْبَرٍ مولى علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن كعب بن نَوْفَلٍ عن بلال بن حمامة قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ذاتَ يوم ضاحكاً مستبشراً . فقام إليه عبدالرحمن ابن عوف فقال : ما أضحكك يا رسول الله؟! قال . . . فذكره . وقال :

«رجاله ـ ما بين بلال وعمر بن محمد ـ ؛ كلهم مجهولون» .

قلت : ساقه في ترجمة أحمد بن صدقة هذا . وقال فيه الذهبي :

«تُكُلِّم فيه ، ولا أعرفه» .

وزاد عليه الحافظ ؛ فساق إسناده بهذا الحديث ؛ إلا أنه لم يسق لفظه ، فقال :

«فذكر حديثاً ركيك اللفظ في تزويج عليٍّ من فاطمة» .

وذكره في ترجمة بلال بن حمامة ـ من القسم الرابع من «الإصابة» ـ وقال :

«فرّق أبو موسى بينه وبين بلال المؤذن . والحديث واهٍ جداً ، ولو ثبت لكان هو بلال بن رباح المؤذن» .

وقال الذهبي في ترجمة قنبر مولى علي :

«لم يثبت حديثه . قال الأزدي : يقال : كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي؟! قلت : قلَّ ما روى» .

قلت : ولا أدري لِمَ لَمْ يُصرِّح الحافظ بوضع الحديث؟! فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة ! وقد أوردوا مثله ـ بل دونه ـ في الموضوعات ؛ فانظر الحديث (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) من «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» .

والحديث ؛ عزاه الشيعي (ص١٤٦) لأبي بكر الخوارزمي ـ نقلاً عن «الصواعق» ، وكفى !!

٤٩٤٣ ـ (يا عَليُّ ! أَنْتَ أَخي ، وصَاحِبي ، ورَفِيقي في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٦٨/١٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧١/١٢) عن عثمان بن عبدالرحمن : حدثنا محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالرحمن ـ وهو القُرَشِيُّ الوَقَّاصِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكذبه ابن معين» .

قلت : وقال صالح بن محمد الحافظ :

«كان يضع الحديث» .

قلت : وقد روي بإسناد آخر خير من هذا ؛ دون الزيادة في آخره ، وقد مضى قبل حديث .

٤٩٤٤ ـ (أَلا أُرضيكَ يا عليُّ؟ قالَ : بلَى يا رَسُولَ الله ! قال : أَنتَ أَخِي وَوَزِيري ؛ تَقْضِي دَيْنِي ، وتُنْجزُ مَوْعدي ، وتُبرِئُ ذِمَّتي . فَمنْ أحبَّكَ في حياة منِّي ؛ فقدْ قَضَى نَحْبَه . ومنْ أحبَّكَ في حياة منْكَ بَعْدي ؛ خَتَمَ اللهُ لَهُ بالأَمْنِ والإيمانِ . ومنْ أَحبَّكَ بَعْدي ولمْ يَركَ ؛ خَتَمَ اللهُ لَهُ بالأَمْنِ والإيمانِ ، وأَمَّنهُ يومَ الفَزَعِ الأَكبرِ . ومنْ ماتَ وهُوَ يُبْغِضُكَ يا عليُّ ؛ ماتَ مِيتةً جاهليَّة ، يُحاسِبهُ اللهُ بما عَمِلَ في الإسْلام) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٥/٢) : حدثنا محمد ابن عثمان بن أبي شيبة : نا محمد بن يزيد ـ هو أبو هشام الرفاعي ـ : نا عبدالله ابن محمد الطُّهَوِيُّ عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال :

بينما أنا مع النبي ﷺ في ظلٍّ بالمدينة ، وهو يطلب عليّاً رضي الله عنه ؛ إذِ انتهينا إلى حائط ، فنظرنا فيه ، فنظر إلى علي وهو نائم في الأرض وقد اغبرَّ . فقال :

«لا ألومُ الناسَ ، يكنونك أبا تراب» .

فلقد رأيت عليّاً تغير وجهه ، واشتد ذلك عليه ! فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون مجاهد ضعفاء ـ على خلاف في ابن أبي شيبة ـ .

غير عبدالله بن محمد الطهوي ؛ فلم أجد له ترجمة .

وقصَّر الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٩/١٢١) :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه» !

ثم ذكره من حديث علي نحوه . وقال :

«رواه أبو يعلى ، وفيه زكريا **الأصبهاني** ، وهو ضعيف» !

ثم وقفت على إسناد أبي يعلى ؛ فتبيَّن أن في «المجمع» خطأ :

فقد أخرجه ابن عساكر (٢/٧٩/١٢) من طريق أبي يعلى - وهذا في «مسنده» (١/٤٠٢/٢٦٨) - : نا **سُوَيْدُ بن سَعِيد** : نا **زكريا بن عبدالله بن يزيد الصُّهْبَانِيُّ** عن **عبدالمؤمن** عن **أبي المغيرة** عن علي . . .

فهو الصُّهباني ؛ وليس الأصبهاني .

وعلى الصواب وقع في «الميزان» و«اللسان» . وقالا :

«قال الأزدي : منكر الحديث» .

لكن من فوقه لم أعرفهما .

وسويد بن سعيد ؛ كان عمي ، فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه .

وأخرج ابن عساكر (١/٧٠/١٢) من طريق الخطيب بسنده عن **أبي يحْيى التيمي إسماعيل بن إبراهيم** عن **مُطَيْر أبي خالد** عن أنس بن مالك قال :

كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله ﷺ ؛ أَمَرنا عليّ بن أبي طالب أو سلمان الفارسي أو ثابت بن معاذ الأنصاري ؛ لأنهم كانوا أجرأ أصحابه على سؤاله . فلما نزلت : ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ﴾ ، وعلمنا أن رسول الله ﷺ نُعِيَتْ إليه نفسه ؛

قلنا لسلمان : سَلْ رسول الله ﷺ : من نُسْنِدُ إليه أمورنا ويكون مفزعنا ، ومن أحب الناس إليه؟ فلقيه فسأله ، فأعرض عنه . ثم سأله ، فأعرض عنه . فخشيَ سلمان أن يكون رسول الله ﷺ قد مَقَتَهُ ووجد عليه . فلما كان بَعْدُ لقيه ؛ قال :

«يا سلمان ! يا عبدالله ! ألا أحدِّثك عما كنت تسألني؟ فقال : يا رسول الله ! إني خشيت أن تكون قد مَقَتَّني ووجدتَ عليَّ ! قال :

«كلا يا سلمان ! إن أخي ، ووزيري ، وخليفتي في أهلِ بيتي ، وخير من تركت بعدي - يقضي ديني ، وينجز موعدي - : علي بن أبي طالب» . وقال الخطيب :

«مطير هذا مجهول» .

قلت : بل هو معروف ، ولكن بالضعف ؛ وهو مطير بن أبي خالد ، ترجمه ابن أبي حاتم (٣٩٤/١/٤) برواية جمع عنه ؛ منهم ابنه موسى بن مطير . ثم روى عن أبي زرعة أنه قال فيه :

«ضعيف الحديث» . وعن أبيه :

«متروك الحديث» .

ووقع في «الميزان» و«اللسان» : (مطهر بن أبي خالد) !

والظاهر أنه تحريف من بعض النساخ أو الطابعين . ويؤيده أن الحافظ قال :

«قلت : وهو والد موسى بن مطين (كذا) الآتي ذكره» .

قلت : ووالد موسى : هو (مطير) ، وليس (مطهراً) ، ولا (مطيناً) !

وعلى الصواب ذكره الحافظ في المكان الذي أشار إليه .

ووقع في سند الحديث : (مطير أبي خالد) ! فإن لم يكن سقط من الأصل لفظة (ابن) ؛ فأبو خالد هو كنية مطير أيضاً كأبيه . والله أعلم .

ثم إن أبا يحيى التيمي - إسماعيل بن إبراهيم - ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

وهذا الحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١١٣/٩) من حديث سلمان نفسه نحوه بلفظ :

«فإن وصيِّي ، وموضع سرِّي ، وخير من أترك بعدي . . .» والباقي مثله . وقال :

«رواه الطبراني ، وفي إسناده **ناصح بن عبدالله** ، وهو متروك» .

(تنبيه) : أورد الشيعي حديث الطبراني هذا ، وأتبعه بقوله (ص٢٢٥) :

«وهذا نصٌّ في كونه الوصيّ ، وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي ، وفيه من الدلالة الالتزامية - على خلافته ووجوب طاعته - ما لا يخفى على أولي الألباب» !

وأقول : أولو الألباب يقولون : أَثْبتِ العَرْش ثم انْقُش ! فالحديث ضعيف جداً ، بل هو موضوع ؛ فقد ثبت من طرق عن علي رضي الله عنه :

أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر ؛ كما في «البخاري» وغيره .

ولكن الشيعي وأصحابه يكابِرُونَ ويَجْحَدون !!

ثم رأيت الحديث هذا ؛ قد أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١٨٥/١) من طريق **جعفر بن أحمد** عن **مطر** عن أنس وقال :

«مطر متروك . وجعفر تكلّموا فيه» .

ثم أورده من طريق أخرى عن أنس ؛ وحكم بوضعها .

وأورده من حديث سلمان أيضاً من طريق أخرى عنه ؛ وأعلَّه بقوله :

«قال عبدالغني بن سعيد : رواته مجهولون وضعفاء . و**إسماعيل بن زياد** متروك» .

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨) من طريق **قيس بن مِينَاء** عن سلمان به مختصراً ؛ بلفظ :

«وصيِّي علي بن أبي طالب» .

أورده في ترجمة قيس هذا . وقال :

«كوفي لا يتابع على حديثه ، وكان له مذهب سوء» .

وساق له الذهبي هذا الحديث . وقال :

«كذب» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» ، والسيوطي في «اللآلئ» (١/١٨٥ - ١٨٦) .

وقد روي حديث الوصية - بأتمَّ من هذا - من حديث بريدة ، وسيأتي برقم (٤٩٦٢) .

(تنبيه آخر) : حديث علي المتقدم من رواية أبي يعلى - التي فيها تلك العلل التي تستوجب أنه شديد الضعف - ؛ قد ذكره في «كنز العمال» (٦/٤٠٤/٦١٢٧) من رواية أبي يعلى ، وقال :

«قال البوصيري : رواته ثقات» !

وهو خطأ ظاهر ؛ إما من البوصيري أو عليه !

وقد استغلَّه الشيعي (ص٢٣١) ؛ فاعتمده !

٤٩٤٥ ـ (ادْعُوا لي أَخِي . يَعْني : عَليّاً . قالَهُ في مَرَضِ مَوته ﷺ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٢/٢٦٣ ـ بيروت) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني **عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ في مرضه . . . فذكره . قال :

فدعي له علي ، فقال : «ادْنُ منِّي» . فدنوتُ منه ، فاستندَ إليَّ ، فلم يَزَلْ مُستنداً إليَّ ، وإنه ليكلِّمُني حتى إن بعض ريقِ النبي ﷺ لَيُصيبني . ثم نُزِلَ برسول الله ﷺ ، وثَقُلَ في حِجْري ، فَصِحْتُ : يا عباس ! أدركني فإني هالك ! فجاء العباس ، فكان جُهْدُهما جميعاً أن أضجعاه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب ؛ كما تقدم مراراً .

وعبدالله بن محمد بن عمر العلوي مقبول ؛ كما في «التقريب» .

وأما أبوه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ؛ فثقة .

لكن روايته عن جده مرسلة ؛ كما قال الحافظ . وقال في «الفتح» (٨/١٠٧) :

«فيه انقطاع ؛ مع الواقدي ، وهو متروك ، وعبدالله فيه لين» .

واكتفى الشيعي في هذا الحديث ـ كعادته ـ بعزوه لابن سعد ؛ وكفى !!

وروي من حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ـ وهو في بيتها لما حضره الموت ـ :

«ادعوا لي حبيبي» . فدعوت له أبا بكر . فنظر إليه ، ثم وضع رأسه . ثم قال : «ادعوا لي حبيبي» . فدعوا له عمر . فلما نظر إليه ، وضع رأسه .

ثم قال : «ادعوا لي حبيبي» . فقلت : ويلكم ادعوا لي علي بن أبي طالب ، فوالله ما يريدُ غيره . فلما رآه أفرد الثوب الذي كان عليه ، ثم أدخله فيه ، فلم يزل يحتضنه حتى قُبِضَ ويده عليه .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٦٣/١٢) من طريق الدارقطني بسنده عن إسماعيل ابن أبان : نا **عبدالله بن مسلم المُلائي** عن **أبيه** عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة . . . وقال :

«قال الدارقطني : تفرد به مسلم ؛ وهو غريب من حديث ابنه . تفرد به إسماعيل» .

قلت : وهو ابن أبان الوراق ؛ وهو ثقة ، وليس هو **الغنوي** المتهم بالكذب .

لكن عبدالله بن مسلم الملائي ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن أبيه ، وهو غير **عبدالله بن مسلم المكي الضعيف** .

وأما أبوه مسلم الملائي - وهو ابن كَيْسَان الأعور - ؛ فهو متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

قلت : وهذا من أكاذيبه - أو على الأقل : من أوهامه الفاحشة - ؛ فقد خالفه عبدالله بن عون الثقة الثبت ؛ رواه عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال :

ذكروا عند عائشة أن علياً كان وصياً ! فقالت : متى أَوْصَى إليه؟! فقد كنتُ مُسْنِدَتُهُ إلى صَدْري - أو قالت : حجْري - ، فَدَعا بالطَّسْتِ ، فلقد انخنث في حجري وما شَعَرتُ أنه مات ، فمتى أوصى إليه؟!

أخرجه البخاري (٢/١٨٥) ، ومسلم (٥/٧٥) ، وأحمد (٦/٣٢) .

قلت : فهذا يبطل حديث مسلم الملائي ، وكذلك حديث الواقدي ؛ إلا أن هذا ليس فيه التصريح بأنه ﷺ مات وهو مستند إلى علي رضي الله عنه .

وأما رواية الشيعي هذا الحديث بلفظ :

«فقال : «ادنُ منِّي» ، فدنا منه إليه ، فلم يزل كذلك وهو يُكَلِّمه **حتى فاضت نفسه الزكية»** ! فقوله :

«حتى فاضت نفسه الزكية» ! من زياداته ودسائسه لتأييد مذهبه ! نسأل الله السلامة !

ونحو حديث الواقدي : ما روته أم موسى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

والذي أحلفُ به ! إن كان عليٌّ لأقربَ الناس عهداً برسول الله ﷺ ، عُدْنا رسول الله ﷺ غداةً وهو يقول : «جاء علي؟ جاء علي؟» (مراراً) . فقالت فاطمة : كأنك بعثته في حاجة . قالت : فجاء بَعْدُ . قالت أم سلمة : فظننت أن له إليه حاجة ، فخرجنا من البيت ، فقعدنا عند الباب ؛ وكنت من أدناهم إلى الباب ، فأكبَّ عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يسارّه ويناجيه ، ثم قُبِضَ رسول الله ﷺ من يومِه ذلك ، فكان عليّ أقرب الناس عهداً .

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٢٨ ـ ٢٩) ، والحاكم (٣/١٣٨ ـ ١٣٩) ، وأحمد ، وابنه (٦/٣٠٠) ، وابن عساكر من طريق مغيرة عن أم موسى . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أم موسى هذه ، لم تثبت عدالتها وضبطها . وقد أوردها الذهبي نفسه في «فصل النسوة المجهولات» من «الميزان» ، وقال فيها :

«تفرد عنها مغيرة بن مِقْسَمٍ . قال الدارقطني : يُخَرَّجُ حديثها اعتباراً» .

ولذلك لم يوثِّقها الحافظ في «التقريب» بل قال فيها :

«مقبولة» . يعني : عند المتابعة .

وأما قول الهيثمي (٩/١١٢) - بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني - :

«ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير أم موسى ، وهي ثقة» !

أقول : فهذا من تساهله ؛ لأن عمدته في مثل هذا التوثيق إنما هو ابن حبان[1] ، وهو مشهور بالتساهل في التوثيق ، كما ذكرناه مراراً .

والآخر : أن المغيرة - وهو ابن مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ - وإن كان ثقة متقناً ؛ إلا أنه كان يدلِّس ؛ كما قال الحافظ ، وقد عنعنه .

فهذا لو صحَّ عن أم سلمة ؛ لأمكن التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح ؛ بحمل قول أم سلمة : (الناس) على الرجال ؛ فلا ينافي ذلك أن يخرج علي بعد مناجاة الرسول ﷺ إيّاه ، وأن تتولى أمره عائشة رضي الله عنها ، ويموت ﷺ وهي مسندته إلى صدرها ؛ وهذا ظاهر جدّاً .

وفي الباب حديث آخر أنكر من هذا ، سيأتي برقم (٦٦٢٧) .

---

(١) انظر «الصحيحة» (٥٧٢/٦) . (الناشر) .

٤٩٤٦ - (أَوْحَى اللهُ عـزَّ وجَلَّ - ليلةَ المَبِيتِ علَى الفِـراشِ - إلى جِبْرائيلَ وميكائِيلَ : إنِّي آخَيْتُ بَيْنَكُما ، وجَعلتُ عُمُرَ أحدِ كما أطولَ من عُمُرِ الآخَرِ ، فأيُّكُما يُؤْثِرُ صاحِبَهُ بالحياة؟! فاختارَ كلاهما الحياةَ . فأَوْحَى اللهُ إليهما : أَلا كُنْتُما مثْلَ عليِّ بن أبي طالب ! آخَيْتُ بينَهُ وبينَ مُحمَّد ﷺ ، فباتَ علَى فِراشِه لِيَفْديَهُ بِنَفْسِه ويُؤْثِرَهُ بالحياةِ !! اهبِطا إلى الأرضِ فاحْفَظاهُ مِنْ عَدُوِّه . فَنزلا ، فكانَ جبريلُ عندَ رأسِه ، وميكائيلُ عندَ رِجْليهِ ، وجبرائيلُ يُنادي : بخ بخ ! مَنْ مثلُكَ يا ابنَ أبي طالب؟! يُباهي الله بكَ الملائكَةَ ! وأنزلَ اللهُ تَعالى في ذلك : ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾) . الحديث .

موضوع . قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٨) :

«أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم» . وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة (ص١٨٩) من الجزء الثاني من «تفسيره الكبير» مختصراً» !!

وأقول :

أولاً : إن لوائح الوضع على هذا الحديث ظاهرة بيِّنة ؛ لا تخفى على أحد أوتي فهماً وبصيرة ، فما فائدة ذكر الفخر الرازي إيّاه في «تفسيره» ؛ وهو محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟! وهو في ذلك مثل «الإحياء» للغزالي !

وثانياً : فإن قوله : «أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم . . .» ! تعبير يدلُّ على جهله بهذا العلم ؛ فإن أصحاب «السنن» عند أهل المعرفة به هم غير

أصحاب «المسانيد» ! وغالب الظن أن المقصود بهذا التعبير التعمية والتضليل ؛ وإلا فمن هم هؤلاء؟!

وأصحاب «السنن الأربعة» ، وكذلك أصحاب «المسانيد» ـ عندنا معشر أهل السنة ـ مع أن كتبهم لا تخلو من أحاديث ضعيفة ؛ فهي أرفع من أن تسوَّد بمثلِ هذا الحديث البيِّن بطلانه ! فالله المستعان .

٤٩٤٧ ـ (أَنا عبدُالله ، وأَخُو رسولِ الله ، وأَنا الصدِّيقُ الأَكْبَرُ ، لا يَقُولُها بَعْدي إلا كاذبٌ ، آمَنْتُ قبلَ الناسِ سَبْعِ سنِين) .

موضوع . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣) ، والحاكم (٣/١١١ ـ ١١٢) من طريق المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله قال : قال علي . . . فذكره .

قلت : وبيَّض له الحاكم ؛ فلم يذكر فيه شيئاً !

لكن الذهبي أفاد في «تلخيصه» أنه قال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ثم تعقبه بقوله :

«كذا قال ، و[ليس] هو على شرط واحد منهما ، بل ولا هو بصحيح ، بل حديث باطل ؛ فتدبره . وعباد ؛ قال ابن المديني : ضعيف» . وقال في ترجمته من «الميزان» :

«وهذا كذب على علي رضي الله عنه» .

وصدق رحمه الله ، وآفته عباد هذا ؛ فقد قال البخاري :

«فيه نظر» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٦٦/١) بطائل !

ثم روى الحاكم ، وابن عساكر (١/٦٣/١٢) من طريق **شعيب بن صفوان** عن **الأَجْلَح** عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ عن **حَبَّةَ بن جُوَيْنٍ** عن علي قال :

عبدت الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين ؛ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة .

سكت عنه الحاكم ! وقال الذهبي :

«وهذا باطل ؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي إليه ؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي ؛ قبله بساعات أو بعده بساعات ، وعبدوا الله مع نبيه ؛ فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ ؛ فيكون أمير المؤمنين قال : عبدتُ اللهَ ولي سبع سنين ؛ ولم يضبط الراوي . ثم حبّة شيعي جبل ، قد قال ما يعلم بطلانه من أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً ! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال : هو غير ثقة . وشعيب والأجلح متكلَّم فيهما» .

قلت : ومثله وأنكر منه : ما أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣) قال : أخبرنا علي بن المنذر (الأصل : نذر) الكوفي قال : نا ابن فُضَيْلٍ قال : أخبرنا **الأجلح** عن عبدالله بن [أبي] الهُذَيْلِ عن علي رضي الله عنه قال :

ما أعرف أحداً من هذه الأمة عبَد الله - بعد نبيِّنا - غيري ، عبدتُ الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة تسع سنين !

قلت : ورجال إسناده ثقات كلهم ؛ لكن من دون ابن أبي الهذيل كلهم من الشيعة .

والأجلح منهم متكلَّم فيه ؛ كما تقدم عن الذهبي ، فلعلّه هو العلة . والله أعلم .

والطرف الأول من حديث الترجمة ؛ قد روي بإسناد صحيح مرسل ، وهو الآتي قريباً برقم (٤٩٥٠) .

٤٩٤٨ - (كانَ عليٌّ يقولُ في حياةِ رسولِ الله ﷺ : إنَّ اللهَ يقولُ : ﴿أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ على أَعْقابِكُم﴾ ؛ والله ! لا نَنْقَلِبُ على أعقابِنا بعدَ إذْ هدانا اللهُ ، والله ! لَئِنْ ماتَ أو قُتِلَ ؛ لأُقاتِلَنَّ على ما قاتَلَ عليهِ حَتى أَمُوتَ ، والله ! إنِّي لأَخُوهُ ، ووليُّهُ ، وابنُ عمِّهِ ، ووارِثُ عِلْمِهِ ، فَمَنْ أَحقُّ بهِ منِّي؟!) .

منكر . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٣) ، والحاكم (١٢٦/٣) ، وابن عساكر (٢/٧٩/١٢) من طريق أسباط بن نَصْرٍ عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره .

قلت : وسكت عليه الحاكم والذهبي ؛ ولعلَّ ذلك لظهور علَّته ، وهي تَنْحصرُ في سماك ، أو في الراوي عنه : أسباط .

أما **الأول** ؛ فلأنه وإن كان ثقة ؛ فقد تكلموا في روايته عن عكرمة خاصة ، فقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغيَّر بأخره ، فكان ربما يلقّن» .

وأما **الآخر** ؛ فقال الحافظ :

«صدوق ، كثير الخطأ ، يُغْرِبُ» .

(تنبيـه) : أورد الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٨) طرفاً من هذا الحديث ، وعزاه للحاكم ؛ وقال :

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» ؛ مسلِّماً بصحته» !!

قلت : وهذا من تدليساته الكثيرة ؛ فإن الذهبي سكت عليه ، والحاكم نفسه لم يصرِّح بصحة إسناده ـ على خلاف عادته ـ ، وإنما سكت عليه أيضاً ، فتنبَّه !!

ثم رأيته أفصح بالكذب فقال (ص٢٢٢) ـ بعد أن ذكر طرفه الأول والأخير منه ـ :

«هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي ، أخرجها الحاكم في صفحة (١٢٦) ، من الجزء (٣) من «المستدرك» **بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم ، واعترف الذهبي في «تلخيصه» بذلك»** !!

٤٩٤٩ ـ (أَنْشُدُكُم اللهَ ! هَلْ فِيكُم أَحَدٌ آخَى رسولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُ وبَيْنَه ـ إذْ آخَى بينَ المسلمينَ ـ غَيْري؟ قالوا : اللهمَّ ! لا) .

موضوع . أخرجه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٠٩٨/٣) من طريق زياد ابن المنذر عن **سعيد بن محمد الأَزْدِي** عن أبي الطُّفَيْل قال :

لما احتضر عمر ؛ جعلها شورى بين علي وعثمان وطلحة والزبير وعبدالرحمن ابن عوف وسعد . فقال لهم علي . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته زياد بن المنذر ؛ قال الحافظ :

«رافضي ؛ كذبه يحيى بن معين» .

وسعيد بن محمد الأزدي ؛ لم أجد من ذكره ، وإني لأخشى أن يكون هو

محمد بن سعيد الأسدي ـ ويقال : **الأزدي** ـ ؛ وهو المصلوب بالزندقة ؛ فقد قيل : إنهم قلبوا اسمه على مئة وجه ، فيكون هذا الوجه من تلك الوجوه ؛ قلبه ـ تعمية لأمره ـ هذا الرافضيُّ الكذابُ . والله أعلم .

والحديث ؛ احتج به الشيعي ، وعزاه لابن عبدالبر ؛ وكفى!!

ثم وجدت للحديث طريقين آخرين :

الأول : عن يحيى بن المغيرة الرازي : حدثنا **زافر عن رجل عن الحارث بن محمد** عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الكِنَاني قال :

كنت على الباب يوم الشورى ، فارتفعت الأصوات بينهم ، فسمعت عليّاً يقول :

بايع الناسُ أبا بكر ؛ وأنا ـ والله ! ـ أولى بالأمر منه وأحق منه ، فسمعت وأطعت ؛ مخافة أن يرجع الناس كفاراً ، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ! ثم بايع الناس عمر ، وأنا ـ والله ! ـ أولى بالأمر منه وأحق به منه ، فسمعت وأطعت ؛ مخافة أن يرجع الناس كفاراً ، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ! ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان ! إذن أسمع وأطيع ؛ إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم ؛ لا يعرف لي فضلاً عليهم في الصلاح ، ولا يعرفونه لي ، كلنا فيه شرع سواء ، وأيم الله . . . ثم قال : نشدتكم الله أيها النفر ! جميعاً : أفيكم أحد آخى رسول الله ﷺ غيري؟ قالوا : اللهم ! لا . ثم قال : نشدتكم الله . . . أفيكم أحد له مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله ﷺ ؟ قالوا : لا . . . الحديث .

أخرجه العقيلي في ترجمة الحارث هذا من «الضعفاء» (ص٧٤ ـ ٧٥) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/١٧٤/٢ ـ ١/١٧٥) . وقالا :

«فيه رجلان مجهولان : رجل لم يسمه زافر ، والحارث بن محمد» .

ثم ساقه من طريق آخر عن **محمد بن حُمَيْدٍ** قال : حدثنا زافر : حدثنا الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عن علي . . . فذكر الحديث نحوه . قال العقيلي :

«وهذا عمل محمد بن حميد ، أسقط الرجل ؛ أراد أن يجوِّد الحديث . والصواب ما قال يحيى بن المغيرة ويحيى ثقة وهذا الحديث لا أصل له عن علي» .

وقال الذهبي ـ عقب قول العقيلي : «أراد أن يجوده» ـ :

«قلت : فأفسده ، وهو خبر منكر» . ثم ساقه بتمامه إلا قليلاً من آخره ؛ فقال :

«وذكر الحديث ؛ فهذا غير صحيح ، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا» .

قلت : وقال الحافظ في «اللسان» :

«ولعلَّ الآفة في هذا الحديث من زافر» .

قلت : وهو ابن سُلَيْمان القُهُسْتَاني ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الأوهام» .

قلت : وسواء كانت الآفة منه أو ممن فوقه ؛ فلا شك في أن الحديث موضوع لا أصل له ؛ كما صرح بذلك العقيلي ، وأشار إلى ذلك الذهبي بتبرئته علياً رضي الله عنه من قوله .

وكذلك جزم بوضعه الحافظ ابن عساكر ، واستدل على ذلك ببعض فقراته ؛ كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

والطريق الآخر : عن **مثنى أبي عبدالله** عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ عن عاصم بن ضَمْرة وهُبَيْرَةَ . وعن العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله الأسدي . وعن عمرو بن واثلة قالوا :

قال علي بن أبي طالب يوم الشورى . . . فذكر الحديث نحوه بطوله .

أخرجه ابن عساكر (١/١٧٤/١٢ ـ ٢) . وقال :

«وفي هذا الحديث ما يدل على أنه موضوع ؛ وهو قوله : «وصلى القبلتين» ؛ وكل أصحاب الشورى قد صلى القبلتين . وقوله : «أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة؟» ـ وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة» .

قلت : ولعلَّ آفة هذه الطريق : المثنى هذا ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

٤٩٥٠ ـ (أنا عبدُ اللهِ وأَخُو رَسولِهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٣/٢) : أخبرنا خلف بن الوليد الأَزْدي : أخبرنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة : حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن البهيِّ قال :

لما كان يومُ بدر ؛ بَرَز عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة ، فخرج إليهم حمزة بن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب وعبيدة بن الحارث فبرز شيبة لحمزة ، فقال له شيبة : من أنت؟ فقال : أنا أَسَدُ الله ورسوله . قال : كُفْءٌ كريم ؛ فاختلفا ضربتين ، فقتله حمزة . ثم برز الوليد لعلي فقال : من أنت؟ . . . فذكره . فقتله علي . ثم برز عتبة لعبيدة بن الحارث ، فقال عتبة : من أنت؟ قال : أنا الذي في الحلف . قال : كُفْءٌ كريم ، فاختلفا ضربتين أوهنَ كلٌّ منهما صاحبه ، فأجاز حمزة وعلي على عتبة .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ وإنما علته الإرسال ؛ فإن البهي هذا أورده الحافظ في فصل الألقاب من «التهذيب» ؛ وقال :

«هو عبدالله بن يسار ، مولى مصعب بن الزبير» .

والصواب حذف قوله : «ابن يسار» ، كما فعل الخزرجي ؛ فإنهم لم يوردوه منسوباً إلى أبيه ، وإنما فيمن لم ينسب إلى أبيه ؛ فقال الحافظ هناك :

«عبدالله البهي مولى مصعب بن الزبير أبو محمد ، يقال اسم أبيه : يسار . روى عن عائشة وفاطمة بنت قيس و . . .» .

وروى توثيقه عن ابن سعد ، وابن حبان ، وأخرج له مسلم . وعن أبي حاتم أنه قال فيه :

«لا يحتج بالبهي ، وهو مضطرب الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

٤٩٥١ ـ (لَقَدْ أُعْطِيَ عليٌّ بن أبي طالب ثلاثَ خِصال ، لأَنْ تكونَ لي خَصْلَةٌ منها ؛ أحبُّ إليَّ مِن أن أُعْطَى حُمْرَ النَّعَم : تَزوُّجُهُ فاطمةَ بنتَ رسولِ الله ﷺ ، وسُكْناهُ المسجدَ مع رسولِ الله ﷺ ـ يحلُّ لهُ فيهِ ما يَحِلُّ لهُ ـ ، والرايَةُ يومَ خَيْبَرَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٣/١٢٥) ، وابن عساكر (٢/٨٧/١٢) من طريق علي بن عبدالله بن جعفر المديني : ثنا أبي : أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل المديني عبدالله بن جعفر ؛ ضعيف» . وقال في «الميزان» :

«متفق على ضعفه . وقال ابن المديني : أبي ضعيف . وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال الجوزجاني : واهٍ . وقال ابن حبان : هو الذي روى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : (الديك الأبيض صديقي ، وصديق صديقي ، وعدو عدوي)» .

قلت : لكن تزوجه بفاطمة وحمله الراية ؛ فمتواترٌ في دواوين السنة .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٢١/٩) . وقال :

«رواه أبو يعلى في «الكبير»[١] ؛ وفيه عبدالله بن جعفر بن نَجِيحٍ ، وهو متروك» .

وأما الشيعي ؛ فعزاه في حاشية (ص١٤٩) للحاكم وأبي يعلى ؛ ولم يكشف عن علته كما هي عادته ! بل زاد على ذلك ، فقال في صلب الكتاب بأنه :

«حديث صحيح على شرط الشيخين» !

وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة ؛ فإن عبدالله بن جعفر هذا ـ مع ضعفه الشديد ـ لم يخرج له الشيخان .

وسهيل بن أبي صالح ؛ لم يخرج له البخاري . أفلا نجعل لعنة الله على الكاذبين؟!

ومن تدليسات هذا الشيعي ـ إن لم نقل : من أكاذيبه ـ ؛ قوله عطفاً على عزوه المشار إليه آنفاً :

«وأخرجه بهذا المعنى ـ مع قرب الألفاظ ـ : أحمد بن حنبل من حديث عبدالله بن عمر (ص٢٦) من الجزء الثاني من (مسنده)» !!

(١) وهو في «المقصد العلي» (١٣٢٩) ، ورمز له بـ : (كـ) ؛ يعني : في «الكبير» .

وكشفاً عن تدليسه ؛ أقول :

أولاً : إن لفظ حديث ابن عمر بعيد جداً عن لفظ حديث الترجمة في الخصلة الثانية ؛ فإن أحمد أخرجه في المكان الذي أشار إليه من طريق هشام بن سعد عن عمر بن أَسِيدٍ عن ابن عمر قال :

كنا نقول في زمن النبي ﷺ : رسول الله خير الناس ، ثم أبو بكر ، ثم عمر ، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال ؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليَّ من حمر النعم . . .» .

قلت : فذكرها ؛ إلا أنه قال في الخصلة الثانية :

«وسدّ الأبواب إلا بابه في المسجد» .

فتأمل كم الفرق بين هذا اللفظ ولفظ الترجمة :

وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ ؛ يحلُّ له فيه ما يحلُّ له؟!

هذا الفرق في اللفظ ؛ فما بالك في المعنى ، وهو مقصود الألفاظ؟!

ثانياً : في حديث ابن عمر هذا ما لا يؤمِن به الشيعة ؛ وهو أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر ، ويجادلون في ذلك مجادلة كبيرة بالباطل ، ويرتكبون في سبيل ذلك كلَّ سهل ووَعْرٍ ، ويُعْرِضُون عن الأحاديث الصحيحة - كحديث ابن عمر هذا - إلى الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة - كحديث عمر هذا ، وما قبله من الأحاديث وما يأتي - .

فما أشبه هذا الشيعي وأمثاله الذين يأخذونَ من النصِّ ما يوافق أهواءهم ، ويدَعُون منه ما يخالفهم ، فما أشبههم بمن خاطبهم الله تعالى بقوله : ﴿أَفَتُؤْمنونَ ببَعْضِ الكتابِ وتَكْفرونَ ببَعْضٍ فَما جزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ منْكُمْ إلا خِزْيٌ في

الحياةِ الدُّنيا ويومَ القيامَةِ يُرَدُّونَ إلى أشَدِّ العذابِ وما اللهُ بغافلٍ عَمّا تَعْمَلون﴾ !

ومن تدليساته أيضاً ؛ قوله عَطْفاً على ما سبق :

«ورواه عن كلٍّ من عمر وابنه عبدالله ؛ غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة» !

فأقول : ليس له عن عمر إلا تلك الطريق الواهية ، ولا عن ابن عمر إلا تلك الطريق المذكورة ؛ وهي جيدة . وقال الهيثمي فيه :

«رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجالهما رجال (الصحيح)» !

وأقول : **هشام بن سعد** ؛ وإن أخرج له مسلم ؛ ففي حفظه ضعف يسير ، وهو حسن الحديث . ولذلك حسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه هذا في «الفتح» (١٣/٧) . لكن له شواهد كثيرة تؤيِّد صحَّة هذه الخصلة في حديث ابن عمر .

وقد جمع الحافظ بينها وبين قوله ﷺ : «لا يَبْقَين في المسجد بابٌ إلا سُدَّ ؛ إلا باب أبي بكر» أخرجه البخاري ، فراجعه في «فتح الباري» .

٤٩٥٢ - (ما أَنا أَخْرَجْتُكم وأَسْكَنْتُهُ ، ولكنَّ اللهَ أَخْرَجَكُم وأَسْكَنَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١١٦/٣ - ١١٧) من طريق مُسْلِمٍ المُلائيِّ عن خيثمة بن عبدالرحمن قال :

سمعت سعد بن مالك وقال له رجل : إن عليّاً يقع فيك ؛ أنك تخلَّفت عنه ، فقال سعد : والله ! إنه لرأي رأيته ؛ وأخطأ رأيي ، إن عليّاً أعطي ثلاثاً ؛ لأن أكون أُعطِيتُ إحداهنَّ أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها . . .

قلت : فذكر قصة غدير (خُمٍّ) مختصراً ؛ وفيه قوله ﷺ :

«اللهمَّ ! من كنت مولاه فعلي مولاه ، والِ من والاه ، وعادِ من عاداه» ، وقصة

دعائه له من الرمد ، وفتح علي خيبر ، ثم قال في الثالثة :

وأخرج رسول الله ﷺ عمه العباس وغيره من المسجد . فقال له العباس : تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك ، وتسكن علياً؟! فقال . . . فذكره .

قلت : سكت عنه الحاكم ؛ وكأنه لظهور علّته . وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«سكت الحاكم عن تصحيحه ، ومسلم متروك» .

وأما الشيعي ؛ فقال بكل وقاحة (ص١٥٠) :

«حديث صحيح» ! وزاد على ذلك ، فقال في الحاشية ـ بعد أن عزاه للحاكم ـ :

«وهذا الحديث في صحاح السنن ، وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنة وثقاتها» !!

والحديث ؛ قد روي من طريق أخرى نحوه ، وقد مضى برقم (٤٤٩٥) .

٤٩٥٣ ـ (أما بَعْدُ ؛ فإنِّي أَمَرْتُ بسَدِّ هذه الأَبْواب ؛ إلا بابَ عليٍّ وقالَ فيه قائِلُكُم . وإنِّي ـ واللهِ ! ـ ما سَدَدْتُ شَيْئاً ولا فَتَحْتُه ؛ ولكنِّي أُمِرْتُ بِشَيءٍ فَاتَّبَعْتُهُ) .

ضعيف . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٩) ، وأحمد (٤/٣٦٩) ، ومن طريقه الحاكم (٣/١٢٥) ، وكذا ابن عساكر (١٢/٩٢/٢) من طريق محمد ابن جعفر : ثنا عوف عن ميمون أبي عبدالله عن زيد بن أرقم قال :

كان لنفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ أبواب شارعة في المسجد . قال : فقال يوماً :

«سدّوا هذه الأبواب إلا باب عليّ» . قال : فتكلّم في ذلك الناس . قال : فقام

رسول الله ﷺ ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وأما الذهبي ؛ فلم يوافقه ولا خالفه ، كما هي عادته ؛ وإنما قال :

«رواه عوف عن ميمون أبي عبدالله» !

قلت : ولعلَّه لم يكن مستحضراً لحال ميمون هذا ، أو لم يعرفه ؛ لأن في طبقته جماعة ؛ كلٌّ منهم يُسمَّى ميموناً ، فأشار الذهبي إلى أن راوي هذا الحديث إنما هو ميمون الذي روى عنه عوف .

والواقع : أن ميموناً هذا : هو أبوعبدالله البصري الكِنْدِيُّ - ويقال : القرشي - مولى ابن سمرة ، فهو الذي روى عنه عوف الأعرابي ؛ كما روى عنه غيره .

وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ غير أن ابن حبان أورده في كتابه «الثقات» . وقال :

«كان يحيى القطان سيئ الرأي فيه» .

قلت : وكذلك كل من تكلَّم فيه ، كان سيئ الرأي فيه ؛ ومنهم الإمام أحمد ، فقد قال فيه :

«أحاديثه مناكير» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : فيتعجب من توثيقه إياه في قوله في «الفتح» (١٣/٧) :

«أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ، **ورجاله ثقات**»[١] !!

---

(١) ونحوه قول السيوطي في «اللآلئ» (١/١٨٠) : «وثقه غير واحد ، وتكلم بعضهم في حفظه» ! فإنه لم يوثقه إلا ابن حبان ، كما تقدم .

ولقد كان شيخه الهيثمي أقرب إلى الصواب منه ؛ حين قال في «المجمع» (١١٤/٩) :

«رواه أحمد ، وفيه ميمون أبو عبدالله ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه جماعة» .

وأخرجه العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» (٤١٤) ؛ لكن من طريق المعتمر عن عوف به . وقال :

«وقد روي من طريق أصلح من هذا ، وفيها لين أيضاً» .

قلت : لعله يشير إلى حديث إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ؛ الذي سبق تخريجه والكلام عليه تحت الحديث (٤٤٩٥) .

وقد اختلف على ميمون في إسناده : فرواه محمد بن جعفر والمعتمر عن عوف عنه هكذا .

وخالفهما أبو الأشهب فقال : نا عوف عن ميمون عن البراء به .

أخرجه ابن عساكر عقب حديثه عن زيد بن أرقم .

وخالفه **كثير النَّوَّاء** ؛ فقال : عن **ميمون أبي عبدالله** عن ابن عباس به نحوه .

لكن كثيراً هذا ضعيف ، وكذا بعض من دونه ؛ كما تقدم بيانه عند الرقم المشار إليه آنفاً .

ومع ذلك ؛ فإني لا أستبعد أن يكون هذا الاضطراب في إسناده ليس هو ممن دون ميمون هذا ، لا سيما من الوجهين الأولين ، وإنما هو من ميمون نفسه ؛ الأمر الذي يدل على ضعفه وقلة ضبطه . والله أعلم .

والحديث ؛ رواه مُعَلَّى بن عبدالرحمن : ثنا شعبة عن أبي بَلْجٍ عن مصعب ابن سعد عن أبيه أن النبي ﷺ قال :

«سدُّوا عني كل خَوْخة في المسجد ؛ إلا خوخةَ علي» .

أخرجه البزار (٣/١٩٥/٢٥٥١) ، وقال :

«لا يروى عن سعد إلا من هذا الطريق ، وأخطأ معلى فيه ؛ لأن شعبة وأبا عوانة يرويانه عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس ، وهو الصواب» .

قلت : تقدم تخريجه تحت الحديث (٢٩٢٩) ، وأنه جيد . وقوله في حديث سعد :

«لا يروى إلا من هذا الطريق» ! إنما هو بالنسبة لما وقع له ؛ وإلا فقد أخرجه النسائي (٢/٤٠ و٤١) ، وأحمد (١/١٧٥) من طريق أخرى عنه . وقال الحافظ في «الفتح» (٧/١٤) :

«وإسناده قوي» .

٤٩٥٤ - (إنّ مُوسَى سأَلَ ربَّهُ أنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدَهُ لِهارونَ وذُرِّيَّتِهِ ، وإنِّي سأَلْتُ اللهَ أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدي لكَ ولِذُرِّيَّتِكَ مِنْ بَعْدِكَ) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٧٩ - لآلئ) بسنده ، عن الحسن بن عبيد الله الأَبْزَارِيِّ : حدثنا إبراهيم بن سعيد عن المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ لعلي . . . فذكره . وقال :

«باطل . من عمل الأبزاري» .

قلت : ويقال فيه : (الحسين) مصغراً ، وله ترجمة في «الميزان» و«اللسان» ، وذكرا له حديثاً آخر من أكاذيبه .

٤٩٥٥ - (إِنَّ مُوسى سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدَهُ بِهارونَ ، وإِنِّي سأَلْتُ رَبِّي أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدي بِكَ وبِذُرِّيَّتِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٢٦٨ - زوائد) من طريق عبيدالله بن موسى : ثنا **أبو ميمونة** عن **عيسى الملائي** عن علي بن حسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال . . . فذكره . ثم أرسل إلى أبي بكر ؛ أن : «سُدَّ بابك» . فاسترجع ، ثم قال : سمعاً وطاعةً ، فسدَّ بابه . ثم أرسل إلى عمر ، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك ، ثم قال رسول الله ﷺ :

«ما أنا سددتُ أبوابكم وفتَحْتُ باب عليٍّ ؛ ولكنَّ الله فتحَ باب عليٍّ وسدَّ أبوابكم» . وقال البزار :

«أبو ميمونة مجهول . وعيسى الملائي لا نعلم روى إلا هذا»[1] .

قلت : عيسى الملائي ؛ قال أبو الفتح الأزدي :

«تركوه» ؛ كما في «الميزان» و«اللسان» .

وأما أبو ميمونة ؛ فقد أغفلوه ، وهو غير أبي ميمونة الفارسي المدني ؛ فإنه دون هذا في الطبقة ؛ لأن الفارسي تابعي يروي عن أبي هريرة وغيره .

وكأن الهيثمي أشار إليه بقوله في «المجمع» (٩/١١٥) :

«رواه البزار ، وفي إسناده من لم أعرفه» .

---

(١) في الأصل بياض ؛ أتممته من «اللآلئ» (١/١٨١) .

٤٩٥٦ - (ما بالُ أَقْوامٍ يَتَنَقَّصُونَ عليّاً؟! مَنْ تَنَقَّصَ عليّاً فقدْ تَنَقَّصَني ، ومنْ فارقَ عليّاً فقدْ فارَقَني ، إنَّ عليّاً منِّي وأَنا منْه ، خُلِقَ من طِينَتي ، وخُلِقْتُ منْ طِينَةِ إبْراهيمَ ، وأَنا أَفْضَلُ مِنْ إبْراهيم ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ واللهُ سَمِيعٌ عليمٌ﴾) .

ضعيف جداً . أورده الهيثمي في «المجمع» (١٢٨/٩) من حديث بُرَيْدَةَ . قال :

بعثَ رسول الله ﷺ عليّاً أميراً على اليمن ، وبعث خالد بن الوليد على الجبل ، فقال :

«إن اجتمعتما فعليٌّ على الناس» . فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله ، وأخذ علي جارية من الخمس ، فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال : اغتنمها ؛ فأخبر النبي ﷺ ما صنع . فقدمت المدينة ودخلت المسجد ؛ ورسول الله ﷺ في منزله ، وناس من أصحابه على بابه ، فقالوا : ما الخبر يا بريدة؟ فقلت : خيراً ! فتح الله على المسلمين . فقالوا : ما أقدمك؟ قلت : جارية أخذها علي من الخُمُسِ ، فجئت لأخبر النبي ﷺ . فقالوا : فأخْبِرِ النبي ﷺ ؛ فإنه يسقط من عين النبي ﷺ ، ورسول الله ﷺ يسمع الكلام ، فخرج مُغْضَباً فقال . . . فذكره :

«يا بريدة ! أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ ، وأنه وليُّكم بعدي؟!» . فقلت : يا رسول الله ! بالصحبة ، إلا بسطت يدك فبايعتني على الإسلام جديداً . قال : فما فارقته حتى بايعته على الإسلام . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم ، وحسين الأشقر ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان» .

قلت : قال في «الميزان» :

«قال خ : فيه نظر . وقال أبو زرعة : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال الجوزجاني : غالٍ شتامٌ للخِيَرة . . وأما ابن حبان ؛ فذكره في (الثقات)» .

وأقول : إن قصة بريدة هذه مع علي ؛ وردت عنه من طرق : عند النسائي في «الخصائص» (ص١٥ ـ ١٦) ، وأحمد (٣٤٧/٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ـ ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩) ، وابن عساكر (٢/١٠٥/١٢ ـ ١/١٠٨) من طرق عنه بعضها صحيح ، وليس في شيء منها حديث الترجمة .

نعم ؛ في بعضها قصة الجارية ، وقوله ﷺ في آخرها :

«فإن له في الخمس أكثر من ذلك» .

(تنبيه) : قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٥٥ ـ ١٥٦) ـ بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني هذه ـ :

«وهذا الحديث مما لا ريب في صدوره ، وطرقه إلى بريدة كثيرة ، وهي معتبرة بأسرها» !

فأقول : وهذا كذب مكشوف ، فمن أين لهذه الطريق الاعتبار ؛ وفيها ما عرفت من جهالة جماعة من رواته ، وضعف حسين الأشقر مع تشيعه؟!

وَهَبْ أن هذا مرضي عنه عند الشيعي ؛ فهل الجماعة من الشيعة أيضاً على جهالتهم؟!

ثم إنه إن كان يعني أنه لا ريب في صدوره من رسول الله ﷺ ؛ فهو التقوّل على رسول الله ﷺ ، وحسبه قوله ﷺ :

«مَنْ حدَّث عني بحديث يُرَى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذِبِينَ» .

وكيف لا يرى أن هذا الحديث كذب ؛ مع تفرد أولئك المجهولين وذاك الشيعي

الضعيف به ، دون سائر الرواة الثقات وغيرهم كما سبق بيانه؟! فصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«إذا لم تَسْتَحْيِ ؛ فاصنع ما شئت» .

٤٩٥٧ ـ (سألْتُ اللهَ فيكَ خَمْساً ، فأَعْطاني أَرْبعاً ومنَعَني واحدَةً : سأَلْتُه فأَعْطاني فيك أَنَّكَ أولُ منْ تَنْشَقُّ الأرضُ عنهُ يومَ القيامَةِ . وأنتَ مَعِي ؛ معكَ لواءُ الحَمْدِ ، وأنْتَ تَحْمِلُه . وأَعْطاني أنَّكَ وليُّ المؤمنينَ مِنْ بَعْدِي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في ترجمة **أحمد بن غالب بن الأجلح أبي العباس** من «تاريخه» (٤/٣٣٨ ـ ٣٣٩) بروايته عن محمد بن يحيى بن الضُّرَيْسِ : حدثنا **عيسى بن عبدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب** : حدثني أبي عبدالله بن عمر عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : ولم يذكر في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً .

لكن الآفة من عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن آبائه أحاديث مناكير ، لا يكتب حديثه ، لا شيء» .

قلت : وساق له ابن عدي (ق٢٩٥/١) جملة من مثل هذا الحديث ، وقال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

قلت : وأورده ابن عَرَّاق في (الوضاعين والكذابين) الذين ساق أسماءهم في فصل خاص في أول كتابه (١/١٧ ـ ١٣٣) .

وإنَّ مما يؤكد ذلك ؛ قوله في هذا الحديث :

«أنك أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة» !

فإن هذا من خصوصيات النبي ﷺ وحده ؛ كما جاء في «الصحيحين» وغيرهما ؛ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وسواهما[١] .

فجاء هذا الكذاب ، فجعله من خصوصيات علي رضي الله عنه . فقبَح اللهُ الوضاعين ، وقبَح معهم من يُذيع أكاذيبهم ، ويسوِّد الكتب بها !

(تنبيه) : أورد الشيعي هذا الحديث محتجّاً به في «مراجعاته» دون أي تخريج ؛ اللهم إلا أنه ذكر أنه من أحاديث «الكنز» (ص٣٩٦ جزء ٦) !

واقتصاره على هذا فقط : من تدليساته التي لا تتناهى ، ولا يمكن للقارئ ـ بل لأكثر القراء ـ أن يكتشفوا سرها ؛ فإن من عادته أن يخرِّج الحديث بعزوه إلى بعض أئمة الحديث غالباً ؛ كأن يقول : رواه أحمد والطبراني و . . . ، ثم يذكر المصدر الذي نقل ذلك منه كـ «الكنز» مثلاً ؛ وهو الغالب عليه ، فلماذا لم ينقل عنه مخرّج هذا الحديث؟!

ذلك ؛ لأنه لو فعل لانفضح أمره ، ذلك ؛ أن «الكنز» قال في الموضع الذي أشار إليه الشيعي نفسُه :

«رواه ابن الجوزي في (الواهيات)» .

---

(١) انظر تخريجي على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٠٥) ، و«مختصري» لـ «العلو للعلي العظيم» للذهبي (٦١) .

قلت : وكل من شمَّ رائحة الحديث ، وعَلِمَ الكتب المصنَّفة فيه ؛ يعلم أن «الواهيات» كتابٌ لابن الجوزي خصَّهُ بالأحاديث الواهية والمنكرة ، التي لم تبلغ عنده دركة الوضع ، وهذا غالبيٌّ ، فكثيراً ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضاً ، كما نبَّه على ذلك الحفّاظ .

وعليه ؛ فعزو الحديث إلى «الواهيات» تضعيف له ؛ من أجل ذلك لم ينقل الشيعي عن «الكنز» رواية ابن الجوزي له في «الواهيات» !!

وقد يقول قائل : لعلّ الشيعي لا يعلم موضوع كتاب «الواهيات» ؛ فلا يلزم أن نُسِيءَ الظن به ، ونجزم أنه تعمَّد تركَ عزو الحديث إليه لما ذكرت !

فأقول : إني أستبعد ذلك عنه ، ولئن سلمنا به ؛ فقد خلَّصناه من إساءة الظن به وألصقنا به الجهل ؛ بما يترفع عنه المبتدئون في هذا العلم ، فسواء كان هذا أو ذاك ؛ فأحلاهما مرّ !

ولقد ذكَّرني هذا الجهل المنسوب للشيعي بقصة طريفة تروى ؛ خلاصتها : أن خطيباً في بعض القرى ذكر حديثاً في خطبته ؛ قال عقبه :

«رواه ابن الجوزي في (الموضوعات)» !!

٤٩٥٨ - (اللهمَّ ! إنَّ أخي مُوسَى سألَكَ ؛ ﴿قالَ ربِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . ويَسِّرْ لي أَمْري . واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِساني . يَفْقَهُوا قَوْلِي . واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أهلي . هارُونَ أَخِي . اشْدُدْ به أَزْرِي . وأشْرِكْهُ في أَمْرِي . كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً . وَنذْكُرَكَ كَثِيراً . إنَّك كُنْتَ بنا بَصِيراً﴾ . فأَوْحَيْتَ إليهِ : ﴿قَدْ أُوتيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسَى﴾ . اللهمَّ ! وإنِّي عَبْدُكَ

وَنَبِيُّكَ ، فاشْرَحْ لِي صَدْرِي ، ويسِّرْ لِي أَمْرِي ، واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي ، عليّاً اُشْدُدْ به ظَهْرِي) .

موضوع . أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٦١) من رواية الثعلبي في «تفسيره» بالإسناد إلى أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ بهاتين - وإلا صُمَّتا - ورأيته بهاتين - وإلا عَمِيَتا - يقول :

«علي قائد البررة ، وقاتل الكفرة ، منصورٌ مَن نصره ، مخذولٌ مَن خذله» .

أما إني صليت مع رسول الله ﷺ ذات يوم ، فسأل سائل في المسجد ؛ فلم يُعطِه أحد شيئاً ، وكان علي راكعاً ، فأومأ بخنصره إليه - وكان يتختم بها - ، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره ، فتضرع النبي ﷺ إلى الله عز وجل يدعوه ، فقال . . . فذكره . قال أبو ذر : فوالله ! ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة ؛ حتى هبط عليه الأمين جبريل بهذه الآية : ﴿إنَّما وَلِيُّكُم اللهُ ورسولهُ والذينَ آمنوا الذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وهم راكِعُون . ومَنْ يَتولَّ اللهَ ورسولَهُ والذينَ آمَنُوا فإنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الغالِبُون﴾ .

قلت : وسكت الشيعي عن إسناده كعادته ، بل أخذ يوهم القراء بأنه صحيح ، وذلك بأن نقل ترجمة الثعلبي عن ابن خلكان ؛ الذي نقل عن بعضهم أنه قال فيه :

«صحيح النقل ، موثوق به» !

فيتوهَّمُ من لا علم عنده ؛ أن هذا معناه أن كل ما ينقله من الأحاديث صحيح في ذاته ! وليس الأمر كذلك ، كما يعلمه عامة المشتغلين بهذا العلم الشريف ، وإنما المراد أنه لا ينقل إلا ما سمعه ، وأنه ثقة في روايته ما سمع ، كغيره من الحفاظ .

وأما كون ما روى صحيحاً في نفسه أو لا ؛ فهذا أمر يعود إلى النظر في إسناده الذي روى الحديث به ؛ فإن صح فبها ؛ وإلا فإن مجرد روايته إياه لا تكون تصحيحاً له ؛ كما لا يخفى ، شأنه في ذلك شأن كل أئمة الحديث الذين لم يتقيَّدوا برواية الصحيح فقط .

وكم من حديث رواه الثعلبي هذا ، وهو مطعون فيه عند العلماء ، ومنه حديث الترجمة هذا ؛ فقد قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ضعف الحديث من طريق أخرى في نزول الآية المذكورة في علي ، كما تقدم برقم (٤٩٢١) - ؛ قال الحافظ (ص٥٦ - ٥٧ ج٤) :

«ورواه الثعلبي من حديث أبي ذر مطولاً ، وإسناده ساقط» .

ومضى كلام شيخ الإسلام مفصَّلاً في إبطاله تحت الحديث (٤٩٢١) .

وقد حكم ابن عدي بوضع الطرف الأول منه من رواية أخرى .

وكذلك الذهبي ، بل حلف بالله على وضعه ! وقد سبق تخريجها برقم (٣٥٧) .

٤٩٥٩ - (أيُّها الناسُ ! إنِّي قدْ كَرِهْتُ تَخَلُّفَكم وتَنَحِّيَكُم عَنِّي ؛ حَتى خُيِّلَ إليَّ أنَّهُ ليسَ شَجرةٌ أَبْغَضَ إليَّ مِنْ شَجَرةٍ تَلِيني ؛ لكنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أنزلَهُ اللهُ منِّي بمنزلَتِي مِنْهُ ؛ رَضِيَ اللهُ عَنهُ كما أنا عنهُ راضٍ ؛ فإنَّهُ لا يَخْتارُ على قُربي ومَحَبَّتي شَيْئاً) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (١/١١٦/١٢ - ٢) من طريق **عبدالله بن صالح** : نا **ابن لهيعة** عن بَكْر بن سَوَادةَ وابن هُبَيْرَةَ عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ وأبي سلمة عن جابر بن عبدالله قال :

خرج رسول الله ﷺ ؛ حتى نزل (خم)[1] ؛ فتنحَّى الناس عنه ، ونزل معه علي بن أبي طالب ، فشق على النبي ﷺ تأخرُ الناس عنه ، فأمر عليّاً فجمعهم . فلما اجتمعوا قام فيهم ، وهو متوسّد على علي بن أبي طالب ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال . . . فذكره . ثم قال :

«من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه ، اللهم ! والِ من والاهُ ، وعادِ من عاداه» . وابتدر الناس إلى رسول الله ﷺ ، يبكون ويتضرّعون إليه ، ويقولون : يا رسول الله ! إنما تنحينا ؛ كراهية أن نثقل عليك ، فنعوذ بالله من سخط الله وسخط رسوله ! فرضي عنهم رسول الله ﷺ عند ذلك . فقال أبو بكر : يا رسول الله ! استغفر لنا جميعاً . فقال لهم :

«أبشروا ؛ فوالذي نفسي بيده ! ليدخلن الجنة من أصحابي سبعون ألفاً بغير حساب ، ومع كل ألف سبعون ألفاً ، ومن بعدهم مثلهم أضعافاً» . قال أبو بكر : يا رسول الله ! زدنا ـ وكان رسول الله ﷺ في موضع رَمْلٍ ـ . فحفن بيديه من ذلك الرمل مِلْءَ كفيه ، ثم قال :

«هكذا» . قال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ! ففعل مثل ذلك ثلاث مرات . فقال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ! فقال عمر : ومن يدخل النار بعد الذي سمعنا من رسول الله ﷺ ، وبعد ثلاث حفنات من الرمل من الله ﷺ؟! فضحك رسول الله ﷺ ! فقال : «والذي نفسي بيده ! ما يفي بهذا أمتي حتى يوفّى عدتهم من الأعراب» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

ونحوه عبدالله بن صالح .

والمتن منكر .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الصحيحة (١٧٥٠)» ، وسيشير إليه الشيخ بعد قليل . (الناشر) .

وحديث غدير (خم) صحيح ؛ قد جاء من طرق صحاح ليس فيها هذا المتن ، ولا التنحي ، ولا الشفاعة .

وقد ذكر الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٢) نقلاً عن «صواعق ابن حَجَرٍ» : أن ابن السَّمَّاك أخرج عن أبي بكر مرفوعاً :

«علي مني بمنزلتي من ربي» . وسكت عنه كعادته ! وما وقفت على إسناده ، وما إخاله يصح ، والمعروف - ولا يصح - بلفظ :

« . . بمنزلة رأسي من بدني» .

وقد مضى (٣٩١٤) ، ولعله محرَّف منه !

٤٩٦٠- (والَّذي نَفْسي بيَده ! فَلْيُقيموا الصَّلاةَ ، وَلْيُؤْتُوا الزَّكاةَ ، أَو لأَبْعَثَنَّ إلَيْهِم رَجُلاً منِّي - أو كَنَفْسي - ؛ فَلَيَضْرِبنَّ أعناقَ مُقاتِليهم ، ولَيَسْبِيَنَّ ذَراريَهُم . فأخَذَ بيدِ عليٍّ فقالَ : هذا هو) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤/١) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : نا عبيدالله بن موسى عن **طلحة** عن المطلب بن عبدالله **عن مصعب بن عبدالرحمن** عن عبدالرحمن بن عوف قال :

لما افتتح رسول الله ﷺ مكة ؛ انصرف إلى الطائف فحاصرها تسع عشرة أو ثمان عشرة لم يفتحها ، ثم أوغَلَ روحةً أو غَدْوة ، [ثم نزل] ، ثم هجَّر ؛ فقال :

«أيها الناس ! إني فرط لكم ، وأوصيكم بِعِترتي خيراً ، وإن موعدكم الحوض ، والذي نفسي بيده . . .» . قال :

فرأى الناس أنه أبو بكر أو عمر ؛ فأخذ . . .

ومن طريق عبيدالله بن موسى : أخرجه البزار (٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ طلحة هذا : هو ابن جبر ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٤٨٠) ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«لا شيء» . وزاد في «الميزان» :

«وقال مرة : ثقة . وهّاه الجوزجاني فقال : غير ثقة» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الطبري : لا تثبت بنقله حجة» .

قلت : والمطلب بن عبدالله صدوق ، لكنه كثير التدليس والإرسال ، كما قال الحافظ ، وقد أرسله في رواية كما يأتي .

وشيخه مصعب بن عبدالرحمن ـ وهو ابن عوف ـ غير معروف ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/٣٠٣/١) برواية المطلب هذا عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما قول الهيثمي (٩/١٣٤) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه طلحة بن جبر ؛ وثقه ابن معين في رواية ، وضعفه الجوزجاني ؛ **وبقية رجاله ثقات**» !

وأورده في موضع آخر (٩/١٦٣) ، فقال :

«رواه البزار[1] ، وفيه طلحة بن جبر ، وهو ضعيف» !

فأقول : الظاهر أن مصعباً هذا أورده ابن حبان في «الثقات» ؛ فاعتمده الهيثمي ، وهذا ليس بجيد ؛ لما عرف من تساهل ابن حبان في التوثيق ! على أن كتاب «الثقات» لا تطوله يدي الآن للتحقق من ورود مصعب فيه .

---

(١) وهو فيه برقم (٢٦١٨ ـ كشف) . (الناشر) .

ثم رأيته فيه (٤١١/٥) ، وقال :

«روى عنه أهل المدينة . قتل يوم الحَرَّةِ سنة (٦٣) ، وكان على قضاء مكة» .

وقد خولف ابن جبر في إسناده ومتنه ، فقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١١٠٩/٣ ـ ١١١٠) :

«وروى معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن المطلب بن عبدالله بن حَنْطَبٍ قال : قال رسول الله ﷺ لوفد ثقيف حين جاءه :

«لَتُسْلِمُنَّ أو لأبعثن رجلاً مني ـ أو قال : مثل نفسي ـ ؛ فليضربن أعناقكم ، وليسبينَّ ذراريكم ، وليأخذن أموالكم» . قال عمر : فوالله ! ما تمنيت الإمارة إلا يومئذٍ ، وجعلت أنصب صدري له ؛ رجاءَ أن يقول : هو هذا . قال : فالتفت إلى علي رضي الله عنه ؛ فأخذ بيده ثم قال :

«هو هذا» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل .

وإني لأستنكر منه قوله : «قال عمر : فوالله . . . . رجاء أن يقول : هو هذا» .

فإن هذا إنما قاله عمر يوم خيبر ؛ حين قال ﷺ :

«لأعطين الراية . . .» ؛ قال عمر : ما أحببت الإمارة إلا يومئذٍ ، قال : فتساورْتُ لها رجاءَ أن أُدعى لها . قال : فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب . . . الحديث .

رواه مسلم (١٢١/٧) من حديث أبي هريرة .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى ؛ من رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيغ عن أُبَيٍّ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«لينتهين بنو ربيعة ؛ أو لأبعثن عليهم رجلاً كنفسي ، يُنْفِذُ فيهم أمري ؛ فيقتل المقاتلة ويسبي الذرية» .

فما راعني إلا وكف عمر في حجزي من خلفي : مَنْ يعني؟ قلت : إياك يعني وصاحبك؟! قال : فمن يعني؟ قلت : خاصف النعل قال : وعلي يخصف النعل .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكن أبا إسحاق - وهو السَّبِيعِيُّ - مدلس ، وكان اختلط ، وابنه يونس روى عنه بعد اختلاطه .

(تنبيه) : حديث الترجمة ؛ عزاه في «الكنز» (٤٠٥/٦) لابن أبي شيبة ، وقد رأيت أن أبا يعلى قد أخرجه من طريقه ، فعرفنا بواسطته إسناده الذي تمكنا به معرفة ضعف الحديث وعلته . فالحمد لله على توفيقه .

ثم رأيته في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢١٨٦/٨٥/٢) .

ورواه (١٢١٤٢/٦٨/١٢) مختصراً عن **شريك** عن عياش العامري عن عبدالله ابن شداد قال :

قدم على رسول الله ﷺ وفد أبي سَرْحٍ من اليمن ، فقال لهم رسول الله ﷺ . . . فذكر نحوه .

وهذا مرسل ضعيف .

٤٩٦١ - (يا أيُّها الناسُ ! إنِّي قدْ نَبَّأَني اللَّطيفُ الخبيرُ أنَّهُ لمْ يُعمَّر نبيٌّ إلا نصْفَ عُمُرِ الذي يليهِ مِنْ قَبْلِه ، وإنِّي لأظنُّ أنِّي مُوشِكٌ أن أُدعى فَأُجيب ، وإنّي مَسْؤُول ، وإنَّكم مسؤولون ، فَماذا أنْتُم قائلون؟ قالوا : نَشْهدُ أنّكَ قدْ بلَّغْتَ وجَهدْتَ ونَصَحْتَ ، فَجزاكَ اللهُ خَيْراً . فقالَ : أليسَ تَشْهَدُونَ أنْ لا إلهَ إلا الله ، وأنَّ مُحمداً عبدُهُ ورسولُهُ ،

وأنَّ جَنَّتَـهُ حقٌّ ، ونارَهُ حقٌّ ، وأنَّ الموتَ حقٌّ ، وأَنَّ البـعْثَ حقٌّ بعـدَ الموتِ ، وأنّ الساعةَ آتِيَةٌ لا ريْبَ فيها ، وأنَّ الله يبعثُ مَنْ في القُبورِ؟ قالوا : بَلى نَشْهَدُ بذلِكَ . قالَ : اللهمّ ! اشْهَد . ثمّ قالَ :

أيُّها الناسُ ! إنَّ الله مَولاي ، وأَنا مَوْلَى المؤْمنينَ ، وأَنا أَوْلَى بِهم مِنْ أَنْفُسِهم ، فَمَنْ كُنْت مَولاهُ فهذا مَوْلاهُ - يَعْنِي : علياً رضي الله عنهُ - . اللهمَّ ! والِ مَنْ والاهُ . وعادِ مَنْ عاداهُ . ثمَّ قالَ :

يا أيُّها الناسُ ! إنِّي فَرَطُكم ، وإنَّكُم وارِدُونَ عليَّ الحوضَ : حَوْضٌ ما بينَ بُصْرى إلى صَنْعاءَ ، فيه عدَدَ النُّجوم قِدْحانٌ من فضَّة . وإنِّي سائلُكم حينَ تَرِدُونَ عليَّ عن الثَّقَلَيْنِ ؛ فانْظُروا كيفَ تَخْلفُوني فيهما ، الثقلُ الأكبرُ : كتابُ الله عَزَّ وجلّ ، سَببٌ طرفُهُ بيَدِ الله ، وطرَفُهُ بأَيْدِيكُم ، فَاسْتَمْسِكوا بهِ ؛ لا تَضِلُّوا ولا تُبَدِّلوا ، وعِتْرَتي أهْلُ بَيْتِي ؛ فإنَّهُ قد نَبَّأَني اللطيفُ الخَبِير أَنَّهما لَنْ يُنْقَضَا حَتى يَرِدا عَليَّ الحَوْضَ» .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٤٩/٢) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١١٤ - ٢) عن زيد بن الحسن **الأَنْمَاطي** : نا مَعْرُوفُ بن خَرَّبُوذ عن أبي الطُّفَيْلِ عن حذيفة بن أَسِيدٍ الغِفَاري قال :

لما صدر رسول الله ﷺ من حجة الوداع ؛ نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن ، ثم بعث إليهن ، فقمَّ ما تحتهنّ من الشوك ، وعَمَدَ إليهنّ فصلَّى تحتهنّ ، ثم قامَ فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الأنماطي هذا ؛ قال أبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

ولم يعبأ به الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«ضعيف» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٩/١٦٤ ـ ١٦٥) من رواية الطبراني بهذا التمام من حديث حذيفة بن أسيد ، وأعلَّه بالأنماطي هذا ؛ إلا أنه حكى قول أبي حاتم وابن حبان فيه .

وأما الشيعي ؛ فقد صدَّر الحديث بقوله (ص١٨٧) :

«أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحته عن زيد بن أرقم قال . . .» فذكره بتمامه ؛ إلا أنه اختصر كلمات من أوله .

قلت : وفي كلام الشيعي هذا على قصره خطيئتان ـ ولا أقول : خطآن ـ :

الأولى : قوله : «بسند مجمع على صحته» ! فهذا كذب بَوَاحٌ ؛ فإن مثل هذه الدعوى لا يمكن إثباتها حتى من عالم ثقة متخصص في علم الحديث ، فكيف ومدعيها ليس في العير ولا في النفير؟! بل هو ممن بلونا منه الكذب الكثير ، كما سبق بيانه مراراً .

ومن الدليل على ذلك : أنه لما أراد أن يثبت هذه الدعوى الكاذبة في الحاشية ؛ لم يزد على أن أضاف إليها دعوى كاذبة أخرى ، فقال :

«صَرَّحَ بصحته غير واحد من الأعلام ؛ حتى اعترف بذلك ابن حجر . . في الصواعق ص٢٥» !

قلت : فلم يستطع أن ينقل عن أحد صحته إلا ابن حجر المذكور ، وليس هو الحافظ العسقلاني ، وإنما هو الهيتمي الفقيه . ومع الأسف ؛ فقد صرح هذا في الكتاب المذكور بأن سند الطبراني صحيح !

وهذا لا يقبل من مثله ؛ لأنه ليس من أهل المعرفة بالتصحيح والتضعيف ، لا سيما وفيه ذلك الأنماطي الذي جزم العسقلاني - كما سبق - بأنه ضعيف ، فأنى لإسناده الصحة ، بل الإجماع عليها ؟!

والأخرى : جعله الحديث من رواية زيد بن أرقم ، وإنما هو من رواية حذيفة ابن أسيد كما رأيت ! والظاهر أنه تعمَّد تغيير صحابي الحديث تضليلاً ؛ فإنه يفعل مثله أو نحوه كثيراً ! عامله الله بما يستحق !

واعلم أن الكلام إنما هو في خصوص هذا الإسناد الذي جاء بهذا السياق ، فلا يعترضنَّ أحد علينا بأن حديث (الغدير) قد جاء من طرق كثيرة ؛ فهو صحيح قطعاً ! فإننا نقول :

نعم ؛ هو صحيح في الجملة ؛ إلا أن طرقها تختلف متونها اختلافاً كثيراً ، فما اتفقت عليه من المتن فهو صحيح ، ومن ذلك قوله :

«من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم ! والِ من والاه وعاد من عاداه» . وله طرق صحيحة قد كنت جمعت قسماً كبيراً منها في «الصحيحة» (١٧٥٠) .

وما اختلف عليه منه ؛ فالمرجع حينئذٍ إلى الإسناد ؛ فإن صح فبها ، وإن لم يصح فلا .

ولا يجوز حينئذٍ تصحيح هذا النوع - كما يفعل الشيعي - بالنوع الأول ، كما هو ظاهر لا يخفى على أُولي النُّهى ؛ فإن أهل الأهواء كثيراً ما يستغلُّون الحديث

الضعيف إسناده ؛ لأن له سياقاً خاصاً لم يرد في الأسانيد الصحيحة ، ثم يزعمون أن الحديث صحيح ، ويعنون أصله ، وهم يستدلون بذلك على السياق الخاص !!

ثم اعلم أن الحديث ؛ قد روى مسلم (٧/١٢٢ - ١٢٣) من طريق أخرى طرفاً منه من حديث يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال :

قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى : (خُمّاً) - بين مكة والمدينة - فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ وذكّر ؛ ثم قال :

«أما بعد : ألا أيها الناس ؛ فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب ، وأنا تارك فيكم ثقلين ؛ أولهما : كتاب الله ، فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» . فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه ، ثم قال :

«وأهل بيتي ؛ أذكركم الله في أهل بيتي ؛ أذكركم الله في أهل بيتي» (ثلاثاً) .

وهكذا أخرجه أحمد (٥/٣٦٦ - ٣٦٧) .

وأخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٥) ، والحاكم (٣/١٠٩) من طريق الأعمش : ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد به نحوه ، وزاد :

«فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؛ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض» . ثم قال :

«إن الله مولاي ، وأنا ولي كل مؤمن» . ثم إنه أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال :

«من كنت وليَّه فهذا وليُّه ، اللهم ! والِ من والاه ، وعادِ من عاداه» . وزاد الحاكم :

«فذكر الحديث بطوله» . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! وسكت عنه الذهبي !

وأقول : هو كما قال ؛ لولا أن حبيب بن أبي ثابت مدلس ، وقد عنعنه .

وقد اختلف عليه في إسناده : فروي عنه هكذا .

وروي عنه عن زيد بن أرقم به دون قوله :

«إن الله مولاي . . .» إلخ .

أخرجه الترمذي من طريق الأعمش أيضاً عن عطية عن أبي سعيد ، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد به . . . فأسقط من بينهما أبا الطفيل .

أخرجه الترمذي (٣٠٨/٢) . وقال :

«حسن غريب» .

وأخرجه أحمد (١٧/٣ ، ٢٦) من هذا الوجه بأتمَّ منه .

وقول الشيعي (ص٢٠) أنه أخرجه من طريقين . . . من أكاذيبه !

ثم أخرجه الحاكم (٥٣٣/٣) من طريق **كامل أبي العلاء** : سمعت حبيب ابن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جَعْدَةَ عن زيد بن أرقم قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ؛ حتى انتهينا إلى غدير (خم) ، فأمر بِرَوْحٍ ، فكُسِحَ في يومٍ ما أتى علينا يوم كان أشدَّ حرّاً منه ، فحمد الله وأثنى عليه ، وقال :

«يا أيها الناس ! إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن أُدْعَى فأجيب ، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده : كتابَ

الله عز وجل» ، ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال :

«يا أيها الناس ! من أولى بأنفسكم؟!» قالوا : الله ورسوله أعلم ! قال :

«من كنت مولاه ؛ فعليٌّ مولاه» . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : وهو كما قالا ؛ لولا عنعنة حبيب .

على أن كاملاً أبا العلاء ـ وإن كان من رجال مسلم ـ ؛ ففي حفظه ضعف ، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله :

«صدوق يخطئ» .

فمخالفة مثله للأعمش مما يتوقف فيه .

على أن حديثه في الجملة ـ أو غالبه ـ صحيح ؛ لأنه ثابت في الطرق والأحاديث الأخرى ؛ إلا ما يتعلق بالبعث ؛ فعندي فيه وقفة الآن ؛ فإن جاء له شاهد معتبر به تقوى به .

وقد جاء هذا في حديث زيد هذا من رواية الطبراني ، ساقه الهيثمي (٩/١٦٣ ـ ١٦٤) بأتم من رواية الحاكم ؛ إلا أنه أعلَّه بأن فيه حَكِيمَ بن جُبَيْرٍ ؛ وهو ضعيف . وقد نقلت عنه فيما تقدم طرفاً منه (رقم : ٤٩١٤) .

(تنبيه) : يكشف لك هذا التخريج أن حديث الغدير قد اختلف رواته ـ قبل مخرِّجيه من الأئمة ـ في سياقه ؛ فمنهم المطوِّل ، ومنهم المختصِر .

فمِنْ جَنَفِ الشيعي وحَيْفِهِ وطغيانه وحقده على أئمة السنة ؛ قوله ـ بعد أن ساق بعض الروايات فيه ـ ومنها رواية النسائي عن زيد ـ ؛ قال (ص١٩٠) :

«وهذا الحديث ؛ أخرجه مسلم من عدة طرق[1] عن زيد بن أرقم ، لكنه اختصره فبعثره ـ وكذلك يفعلون ـ » !!

كذا قال ؛ فضَّ اللهُ فاه ! ما أقلَّ حياءه ! فما الذي حمله على اتهام الإمام مسلم بأنه هو الذي اختصره ـ إن كان هناك اختصار مقصود ـ دون من فوقه من رواته؟! وكيف يصح اتهامه إياه بذلك ، وهذا الإمام أحمد قد رواه أيضاً مثل روايته مختصراً؟!

ثم ماذا يقول عن النسائي وغيره ممن أخرج الحديث من طرق أخرى ؛ يزيد بعضهم على بعض ، وينقص بعضهم عن بعض ، وخصوصاً الترمذي في روايته ، أكل هؤلاء اختصروا الحديث وبتروه؟!

بل ماذا يقول هذا الشيعي الجائر في صنيع الحاكم نفسه ـ وهو المتهم بالتشيع الصريح ـ بأنه اختصر الحديث بقوله المتقدم :

« . . فذكر الحديث بطوله»؟!

أليس الحاكم هو الأولى بأن يتَّهم باختصار الحديث من مسلم ، لو كان الاختصار تهمة؟! ولكن صدق رسول الله ﷺ :

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» .

ومن تقادير الله اللطيفة : أنه كشف عن أن الأمر الذي اتهم الشيعي الإمام مسلماً به : إنما هو صنيع الشيعي نفسه ، فهو الذي يختصر الروايات ويبترها ؛ لهوى في نفسه ؛ فإنه ـ بعد أن طعن في الإمام تلك الطعنة الفاشلة ـ قال :

---

(١) قلت : وقوله : «من عدة طرق» ! من أكاذيبه الكثيرة ؛ فإنه لم يروه إلا من طريق يزيد ابنُ حبان كما تقدم ؛ وكذلك أحمد . ويأتي بيان كذبة أخرى من هذا القبيل قريباً .

«وعن سعد أيضاً قال : كنا مع رسول الله ﷺ ، فلما بلغ غدير (خم) ؛ وقف للناس . . .» .

قلت : فذكر الحديث ؛ وهو صحيح المتن ضعيف السند ؛ لأن فيه راوياً فيه جهالة . ومع ذلك فقد وقع في سياقه ما يدل على ضعف راويه ، وهو قوله في أوله :

كنا مع رسول الله ﷺ بطريق مكة وهو متوجه إليها ، فلما بلغ . . . الحديث[1] .

هكذا نصه عند مخرجه النسائي الذي عزاه الشيعي إليه . ومع ذلك ؛ حذف منه قوله :

بطريق مكة وهو متوجه إليها ! دون أن ينبِّه على ذلك ؛ لأنه لو فعل خشي أن يتسرب إلى بعض القراء الشك في صحة أصل الحديث ! ولكنه لجهله بهذا العلم ؛ لا يستطيع أن يدفع الشك المشار إليه بمثل أن يقال : أصل الحديث صحيح !

وأما قوله : وهو متوجه إليها . . . فهو خطأ من بعض رواته ؛ لأن الطرق الأخرى في حديث زيد وغيره متفقة على أن ذلك كان مرجِعَهَ من حجة الوداع . وقد ذكر الشيعي نفسه بعض الروايات في ذلك (ص١٨٨ ، ١٨٩) .

وبهذا يتبين أنه قد صدق في الشيعي المثل السائر : (رَمَتْنِي بدائها وانسَلَّتْ) !!

واعلم أن من الاستغلال الذي أشرت إليه فيما سبق : أن حديث الغدير ؛ أورده الشيعي (١٩٠) من رواية الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب من طريقين ـ كذا قال ـ ، فذكره ، وزاد ـ بعد قوله ﷺ : «وعادِ مَنْ عاداه» ـ :

قال : فلقيه عمر بعد ذلك ، فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب ! أصبحت

---

(١) عزاه الشيعي لـ«خصائص النسائي» . وقد رواه ابن عساكر أيضاً (١٢/١٥٥/١ - ٢) .

وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة !!

قلت : ليس في حديث البراء هذا زيادة أخرى على الأحاديث الأخرى التي ساقها الشيعي ، فهو إنما ساقه من حديثه من أجل هذه الزيادة !

وهي مما لا يصح في حديث الغدير الصحيح ؛ فإن الإمام أحمد أخرجه في الصفحة التي ذكرها الشيعي نفسه (٢٨١/٤) من طريق حماد بن سلمة : أنا **علي ابن زيد** عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب به .

قلت : وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف ؛ كما تقدم مراراً .

ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر أيضاً (٢/١١٤/١٢) ، وكذا ابن ماجه (١١٦) ؛ ولكنه لم يذكر هذه الزيادة .

ولعله تعمَّد حذفها إشارةً منه إلى نكارتها ؛ لتفرد ابن جدعان بها في هذه الطريق .

نعم ؛ تابعه عليها ـ عند ابن عساكر ـ **أبو هارون العبدي** .

ولكنه شر منه ؛ فإنه متهم بالكذب .

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة : ما رواه أبو إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا . . . الحديث دون الزيادة .

أخرجه ابن شاهين في «السنة» (رقم ١٢ ـ منسوختي) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١١٥) !

(تنبيه) : قول الشيعي فيما تقدم :

إن الحديث رواه أحمد من طريقين عن البراء بن عازب !

فهو من أكاذيبه التي لا تتناهى ؛ فإنما هو عنده من طريق ابن جدعان فقط ؛ كما سبق .

قلت : ومن ذلك الاستغلال ؛ قول الشيعي (ص١٩٥) :

«ورُبَّ قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة ؛ كأنس بن مالك» !!

قلت : يشير بالشهادة إلى مناشدة علي رضي الله عنه من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير (خم) ما قال ، فقام جمع فشهدوا ، فزعم الشيعي ـ عامله الله بما يستحق ـ أن أنساً رضي الله عنه أقعده البغض عن القيام بتلك الشهادة !!

وكذب عدو الله ! فما كان لأنس ـ وهو الذي خدم رسول الله ﷺ عشر سنين ، ودعا له رسول الله ﷺ خيراً ـ أن يكتم الشهادة !

والشيعي ـ في زعمه الكاذب هذا ـ إنما استدل عليه بروايتين :

الأولــى : زعم أن علياً رضي الله عنه قال لأنس : ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله ﷺ ، فتشهدَ بما سمعته يومئذٍ منه؟! فقال : يا أمير المؤمنين ! كبِرت سنِّي ونسيت . فقال علي : إن كنت كاذباً ؛ فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة ! فما قام حتى ابيضَّ وجهه بَرَصاً . فكان بعد ذلك يقول : أصابتني دعوة العبد الصالح .

قلت : وهذه رواية شيعية تَقْطُرُ فِرْيَةً وإثماً ! وهي من رواياتهم الكثيرة التي لا سِنامَ لها ولا خِطامَ ، والشيعي نفسه لم ينسبها إلى أي مرجع من مراجع السنة .

أما من كتب أهل السنة ؛ فلأنه لا أصل لها في شيء منها .

وأما من كتب الشيعة ؛ فكأنه لم يعزه إلى شيء منها ؛ لعلمه بأن عزو مثل هذه الرواية إلى كتاب من كتبهم إنما هو فضيحة لها !

وعلى كل حال ؛ فليس الشاهد فيها ؛ وإنما في الرواية السُّنِّيَّة الآتية :

الثانية : قال :

«ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد في آخر (ص ١١٩) من الجزء الأول من «مسنده» ؛ حيث قال : فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا ؛ فأصابتهم دعوته» !!

فأقول : والجواب من وجوه :

الأول : أن عزوها للإمام أحمد خطأ ؛ سببه الجهل بكتب السنة ؛ فإن الشيعي يظن أن كل ما في «مسند أحمد» هو من روايته ، وليس الأمر كذلك عند أهل العلم ، وليس هذا مجال بسط ذلك ؛ وإنما هي من رواية ابنه عبدالله عن غير أبيه ؛ فقد قال عبدالله في «مسند أبيه» - في المكان الذي أشار إليه الشيعي - : ثنا أحمد ابن عمر الوَكِيعِيُّ : ثنا زيد بن الحُبَابِ : ثنا **الوليد بن عقبة بن نَزَارٍ العَنْسِيُّ** : حدثني سماك بن عُبَيْدِ بن الوليد العَنْسِيُّ قال : دخلت على عبدالرحمن بن أبي ليلى فحدثني :

أنه شهد عليّاً رضي الله عنه في الرَّحْبَةِ قال : أنشد الله . . .

قلت : فذكر ما أشرنا إليه آنفاً ؛ وزاد في آخره :

«وانصر من نصره ، واخذل من خذله . فقام (كذا) إلا ثلاثة لم يقوموا ؛ فدعا عليهم ؛ فأصابتهم دعوته» !

الثاني : أن الاحتجاج بهذه الزيادة التي في آخر هذه الرواية ؛ إنما يجوز إذا كان إسنادها ثابتاً ؛ وهيهات هيهات ؛ فإن فيه - كما رأيت - الوليد بن عقبة بن نزار العنسي ؛ وهو مجهول كما قال الحافظ . وقال الذهبي :

«لا يعرف» .

وقد خالفه يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى به دون هذه الزيادة .

وخالفه كل من روى قصة المناشدة هذه عن علي رضي الله عنه ؛ وهم جمع من التابعين : عند أحمد (٨٤/١ ، ١١٨ ، ١١٩) ، والنسائي (ص١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٩) ، وابن عساكر (١١٠/١٢/ ٢ - ١/١١٣) ؛ كل هؤلاء لم يذكروا الزيادة المتضمنة للاستثناء .

الثالث : هب أن الاستثناء المشار إليه ثابت في القصة ؛ فليس فيه تسمية الثلاثة الذين لم يقوموا ؛ فأصابتهم دعوة علي رضي الله عنه ؛ فضلاً أن يكون قد سمّي منهم أنس بن مالك رضي الله عنه .

الرابع : هب أنهم سُمُّوا ، فليس فيه تعيين ما أصابهم من دعوته .

ومن البَدَهِيِّ : أنه لا يجوز تعيين الاسم والدعوة بمثل تلك الرواية الشيعية الجائرة ؛ لأنها بمنزلة الرواية الإسرائيلية التي يراد تفسير النص الشرعي الثابت بها !

وهذا باطل لا يخفى !

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره (ص٢٠٠) قال :

«مما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج بسندين معتبرين (!) : أن رسول الله ﷺ لما كان يوم غدير (خم) ؛ نادى الناس فاجتمعوا ، فأخذ بيد علي ، فقال : «من كنت مولاه فعلي مولاه» ، فشاع ذلك فطار في البلاد ، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفِهْرِيَّ ، فأتى رسول الله ﷺ على ناقة له ، فأناخها ونزل عنها وقال : يا محمد ! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ، فقبلنا منك ، وأمرتنا أن نصلي خمساً ، فقبلنا منك ، وأمرتنا بالزكاة ، فقبلنا ، وأمرتنا أن نصوم رمضان ، فقبلنا ، وأمرتنا بالحج ، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بِضَبْعَيِ ابن

عمِّك تفضله علينا ؛ فقلتَ : «من كنت مولاه فعلي مولاه» ، فهذا شيء منك أم من الله؟! فقال ﷺ : «فوالله الذي لا إله إلا هو ! إن هذا لمن الله عز وجل» . فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول : اللهم ! إن كان ما يقول محمد حقّاً ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ! فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته ، فخرج من دبره فقتله ، وأنزل الله تعالى : ﴿سألَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . لِلكافِرينَ ليسَ لَهُ دافع . مِنَ اللهِ ذي المعَارج﴾ ، انتهى الحديث بعين لفظه» !!

قلت : فهذا السياق باطل ، لا يشك في ذلك من عنده ذرة من علم بعلم الحديث والتفسير ، وبيانه من وجوه :

الأول : أن قوله : إن كان هذا هو الحق من عندك . . . إنما هو من قول أبي جهل ـ لعنه الله ـ كما رواه البخاري في «صحيحه» . وهذا أصح مما روى الحاكم (٥٠٢/٢) عن سعيد بن جبير : أنه النضر بن الحارث بن كَلَدَةَ ؛ لأن هذا مرسل .

الثاني : أن آية : ﴿سألَ سائِلٌ بِعذابٍ واقع﴾ إلى آخر السورة مكية ؛ فكيف يصح القول بأنها نزلت في (خم) بعد رجوعه من حجة الوداع؟!

وقد روى جمع ـ منهم ابن الضُّرَيْس ـ عن ابن عباس قال :

نزلت سورة ﴿سأل﴾ بمكة .

وروى ابن مردويه عن ابن الزبير مثله .

وروى الحاكم في مرسل سعيد بن جبير المتقدم :

أن الذي سأل هو النضر بن الحارث .

فهذا كله يبطل ما عزاه الشيعي إلى الثعلبي .

الثـالـث : أن روايات الغـدير ـ ما صح منها ومـا لم يصح ـ ؛ لم يرد في شيء منها هذا التفصيل الذي تضمنته رواية الثعلبي هذه .

وأما قول الشيعي : «بسندين معتبرين» ! فهو غير مصدَّق في ذلك ؛ لكثرة ما بلونا عليه من الكذب ، ولجهله بهذا العلم الشريف ! وكثيراً ما يكون الحديث جاء من طريق واحـدة يرويهـا صـحـابي واحـد ، وعنه تابعي واحـد ، وعنه تابع تابعي واحد ، ثم تتعدد الطرق من تحته ، فيقول الشيعي :

«من طريقين أو طرق» !

انظر ـ على سبيل المثال ـ التعليق المتقدم على (ص٦٨٥) من هذا الحديث ؛ ترَ عجباً .

ومن ذلك قوله (ص٣٨) ـ مشيراً إلى هذه القصة الباطلة ـ :

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره» هذه القضية مفصلة . . . . وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من «المستدرك» فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وأنت إذا رجعت إلى المكان المشار إليه من «المستدرك» ؛ لا تجد للقصة أو القضية ـ على تعبيره ـ ذكراً ، بل تجد ما يدل على نقيضها ، وهو مرسل سعيد بن جبير الذي سبق ! وسياقه هكذا : . . . عن سعيد بن جبير : ﴿سَأَلَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . للكافـرينَ ليسَ لَهُ دافع . مِنَ اللهِ ذِي المعَـارِجِ﴾ : ذي الدرجـات . ﴿سـألَ سـائلٌ﴾ قال : هو النضر بن الحارث بن كلدة ؛ قال : اللهمَّ ! إنْ كانَ هَذا هو الحقَّ مِنْ عِنْدِكَ فأمْطِرْ عَلَينا حِجارةً مِنَ السماءِ﴾ .

قلت : فهذا هو نص القضية التي أحال عليها الشيعي ؛ فهل تجد فيه أن الآية نزلت فيمن جحد ولاية علي رضي الله عنه؟! وأن الذي قال : اللهم ! إن كان . . . ونزل فيه ﴿سأل﴾ هو الحارث بن النعمان الذي جاء في القصة الباطلة؟! أم تجد فيه أنه النضر بن الحارث بن كلدة؟!

فماذا يستطيع الإنسان أن يقول في مثل هذا الشيعي الذي لا يتورع عن الكذب وعن تضليل القراء؟! فإلى الله المشتكى !

ومن ذلك أيضاً قوله (ص٢٠٨) :

«وقيل لعمر ـ فيما أخرجه الدارقطني ـ : إنك تصنع لعلي شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال : إنه مولاي» !!

قلت : نقله الشيعي عن كتاب «الصواعق» للهيتمي (ص٢٦) ؛ وقد سكتا عليه ! فبئس ما صنعا !!

فقد أخرجه ابن عساكر (١/١١٩/١٢) من طريق الدارقطني بسنده عن **سعيد بن محمد الأَسَدِيِّ** : نا **حسين الأشقر** عن قيس عن عمار الدُّهْنِيِّ عن سالم بن أبي الجَعْدِ **قال** : قيل لعمر . . .

قلت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن سالماً لم يدرك عمر رضي الله عنه .

الثانية : حسين ـ وهو ابن الحسن الأشقر ـ ؛ فإنه ـ على ضعفه ـ من غلاة الشيعة ، وقد كذبه بعضهم .

الثالثة : سعيد بن محمد الأسدي ؛ إن لم يكن هو الوَرَّاقَ الثقفي الكوفي ؛ فلم أعرفه .

والثقفي مضى له ذكر في الحديث (٤٨٩٥) .

٤٩٦٢ - (لكلِّ نبيٍّ وَصِيٌّ ووارِثٌ ، وإنَّ عَلِيّاً وصِيِّي ووارِثِي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي - في ترجمة شريك بن عبدالله من «الكامل» (ق١٩٣/١) - من طريق علي بن سهل : حدثنا **محمد بن حُمَيْد** : ثنا **سَلَمَةُ** : حدثني محمد بن إسحاق **عن شَريك بن عبدالله عن** أبي ربيعة الإِيادي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» بإسناده عن البغوي : حدثنا **محمد بن حُمَيْدٍ الرازي** : حدثنا **علي بن مجاهد** : حدثنا محمد بن إسحاق به . وقال :

«الرازي ؛ كذبه أبو زرعة وغيره» .

أورده السيوطي في «اللآلئ» (١٨٦/١) ؛ وزاد :

«قلت : قال الجورقاني : هذا حديث باطل . وفي إسناده ظلمات : علي بن مجاهد ؛ كان يضع الحديث . ومحمد بن حميد ؛ كذبه صالح وغيره» .

قلت : وقد اختلف شيخ الرازي - في رواية ابن عدي عنه - عن شيخه - في رواية البغوي كما ترى - ؛ فهو سَلَمَةُ - وهو ابن الفضل - في رواية الأول ، وهو علي ابن مجاهد في رواية الآخر .

ولعل ذلك من تخاليط الرازي أو أكاذيبه .

وقد تابعه في روايته عن سلمة : **أحمد بن عبدالله الفرْيَانَانِيُّ** فقال : حدثنا **سلمة بن الفضل** به .

رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» . وقال :

«الفرياناني يضع» .

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ» ، ثم ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٥٦ ـ ٣٥٧) .

قلت : ولعله سرقه من الرازي أو العكس ؛ وهذا أقرب ؛ فقد جاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث ، كما قال الذهبي .

وعلى كل حال ؛ فهما آفة الحديث .

وإن كان سلمة بن الفضل فيه ضعف من قبل حفظه .

وابن إسحاق من جهة عنعنته ؛ فإنه مدلس .

وشريك ؛ لسوء حفظه .

لكن الذهبي رفع العهدة عنه ، فقال عقب الحديث ـ وقد ساقه من طريق الرازي عن سلمة به ـ :

«قلت : هذا كذب ، ولا يحتمله شريك» .

قلت : وأشار إلى أن الآفة هو الرازي ؛ حيث قال عقب اسمه في سند الحديث :

«وليس بثقة» .

(تنبيه) قلت : نقل الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٢٤) قول الذهبي المذكور بشيء من الخبث والمكر ، ثم قال :

«والجواب : أن الإمام أحمد بن حنبل والإمام أبا القاسم البغوي والإمام ابن

جرير الطبري وإمام الجرح والتعديل ابن معين وغيرهم من طبقتهم ، وثقوا محمد ابن حميد ورووا عنه ؛ فهو شيخهم ومعتمدهم ؛ كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمد بن حميد من (الميزان)» !!

قلت : فيه أنواع من الكذب والتدليس :

أولاً : قوله : «وثقوا محمد بن حميد» !! كذب بهذا التعميم ؛ فإن أحداً من المذكورين لم يصرِّح بتوثيقه ؛ سوى ابن معين ، مع مخالفة الأئمة الآخرين إياه كما يأتي .

نعم ؛ سائر المذكورين رووا عنه ، ولا يلزم من ذلك أنه ثقة عندهم ، كما هو معلوم عند العارفين بهذا الشأن . فهذا ابن خِرَاشٍ من الرواة عنه يقول فيه :

«حدثنا ابن حميد ، وكان ـ واللهِ ـ يكذب» . وقال صالح جزرة :

«كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا ؛ ما رأيت أجرأ على الله منه ؛ كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض» !

نعم ؛ قد أثنى الإمام أحمد عليه خيراً ، ولكن هذا ليس نصّاً في التوثيق أيضاً ؛ لاحتمال أنه لشيء آخر ، وهو الحفظ والعلم مثلاً ، وهذا هو الذي رواه ابنه عبدالله عنه ، فقال عبدالله عن أبيه :

«لا يزال بالري عِلمٌ ؛ ما دام محمد بن حميد حيّاً» .

ثم هب أنه يلزم من كل ذلك أنهم وثقوه ؛ فمن المحتمل أن ذلك كان منهم قبل أن يتبين لهم كذبه الذي عرفه منه الآخرون من الأئمة ؛ فقد قال أبو علي النيسابوري :

«قلت : لابن خزيمة : لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد ؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ؛ ما أثنى عليه أصلاً» .

قلت : ومن المحتمل أن أولئك الأئمة الذين رووا عنه لم يستمرُّوا على الرواية عنه ؛ فهذا دواد بن يحيى يقول :

«حدثنا عنه أبو حاتم قديماً ، ثم تركه بآخرة» .

ثانيـــاً : هب أن الشيعي صادق فيما نقله من التوثيق ؛ فذلك غير كافٍ للرد على قول الذهبي :

«ليس بثقة» ؛ لأن الشيعي يعلم أن في مقابل التوثيق تكذيباً صدر من أئمة آخرين ، فلا بد حينئذٍ من الترجيح ، ومن المعلوم أيضاً أن التكذيب جرح مفسر ، فهو مقدم على التوثيق ! هذا في قواعدنا نحن معاشرَ أهل السنة . وأما الشيعة ؛ فلست أعلم مذهبهم في ذلك وإن كان لا يعقل غير ما عليه أهل السنة .

وهب أن الأمر كذلك عندهم ؛ فذلك مما لا ينفع معهم ؛ لأنهم إنما يتبعون أهواءهم ، وقاعدة الغربيين :(الغاية تبرر الوسيلة) !!

ثالثـاً : هب أن الرازي هذا ثقة على مذهب الشيعي ؛ فهل يلزم منه أن يكون من فوقه من رجال الإسناد ثقاتٍ أيضاً؟! مع أننا قد سبق أن بينا أن الأمر ليس كذلك !

ثم هب أنهم ثقاتٌ ؛ فهل بمجرد ذلك يصح الإسناد ؛ أم لا بد من سلامته من كل علة قادحة؟!

لعل الشيعي يعرف هذه الحقائق ، ثم هو يتجاهلها للقاعدة السابقة : (الغاية تبرر الوسيلة) !

ومن أجل ذلك ؛ تراه يتجاهل حكم الأئمة الآخرين على الحديث بالوضع ؛ كالجورقاني ، وابن الجوزي ، وابن حجر العسقلاني ، والسيوطي ، وابن عَرَّاق !

رابعاً : قوله : «فهو شيخهم ومعتمدهم ، كما يعترف به الذهبي . . .» ! كذب على الذهبي ؛ فإنه لم يذكر لفظ : «معتمدهم» أصلاً ، وإنما زادها الشيعي من عند نفسه زوراً وتضليلاً ، فعليه من الله ما يستحق !

٤٩٦٣ - (أَلا قُلْتِ : فكيفَ تَكُونانِ خَيْراً مِنِّي ؛ وزَوْجِي محمدٌ ، وأَبي هَارونُ ، وعَمِّي مُوسَى؟!) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٢٣) ، والحاكم (٤/٢٩) عن **هاشم بن سَعِيدٍ الكوفي** : حدثنا كِنَانَةُ قال : حدثتنا صفيةُ بنت حُيَيٍّ قالت :

دخل علي رسول الله ﷺ ؛ وقد بلغني عن حفصة وعائشة كلامٌ ، فذكرت ذلك له ، فقال . . . فذكره .

وكان الذي بلغها أنهم قالوا : نحن أكرم على رسول الله ﷺ منها ، وقالوا : نحن أزواج النبي ﷺ وبنات عمه .

هذا لفظ الترمذي . وقال :

«حديث غريب ، لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي ، وليس إسناده بذلك القوي» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : وكنانة مولى صفية ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . لكن روى عنه جمع . وقال الحافظ :

«مقبول»[1] !

وقد ذكر الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أن الحديث رواه ابن عدي من طريق يزيد بن مُغَلِّسٍ الباهلي : **ثنا كنانة بن نُبَيْهٍ مولى صفية** . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا ظاهره أن يزيد بن المغلس تابع هاشم بن سعيد . وحينئذٍ يتقوى الحديث بمتابعته .

ولكني أرى أن في إسناد ابن عدي انقطاعاً أو سقطاً ؛ فإن ابن المغلس إنما يروي عن مالك وطبقته من أتباع التابعين ، فمثله لم يدرك أحداً من التابعين قطعاً ، وكنانة منهم .

ويؤيده أنهم ذكروا في شيوخ يزيد هذا هاشم بن سعيد الراوي للحديث عن كنانة ، فالظاهر أنه هو الساقط بين يزيد وكنانة . والله أعلم .

والحديث ؛ بيَّض له الحاكم والذهبي ، ولعل ذلك لظهور ضعفه .

وأشار إلى ذلك ابن عبدالبر في ترجمة صفية من «الاستيعاب» (١٨٧٢/٤) بقوله :

«ويُرْوَى أن رسول الله ﷺ دخل على صفية . . .» فذكره .

---

(١) وقد ترجح للشيخ - رحمه الله - أخيراً ، أن (كنانة) هذا (صدوق) ؛ فانظر ما سبق من هذه «السلسلة» (١٩٠/١ - ١٩١) . (الناشر) .

وتجاهل الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٣٩) ضعف الحديث ، فاستدل به على أن عائشة رضي الله عنها ليست أفضل من صفية وسائر زوجاته ﷺ .

ومن غرائب جهله أو تجاهله : أنه عزاه للترمذي ، ولم ينقل عنه تضعيفه إياه بقوله :

«حديث غريب . . .» إلخ .

كما جهل أو تجاهل أيضاً إشارة ابن عبدالبر إلى تضعيفه .

ولكن ليس هذا غريباً منه وهو يكذب على العلماء الكذب الصريح ؛ كما تقدم بيانه مراراً وتكراراً !

٤٩٦٤ ـ (خُذْ هذا السَّيْفَ ؛ فانْطَلِقْ ، فاضْرِبْ عُنُقَ ابنِ عمٍّ مارِيَّةَ حَيْثُ وجَدْتَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٣٩/٤) من طريق **أبي معاذ سليمان بن الأرقم الأنصاري** عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :

أُهديتْ مارية إلى رسول الله ﷺ ومعها ابن عم لها ؛ قالت : فوقع عليها وقعة ، فاستمرّت حاملاً . قالت : فعزلها عند ابن عمها . قالت : فقال أهل الإفك والزور : مِنْ حاجتِه إلى الولد ادعى ولد غيره ! وكانت أَمَةً قليلة اللبن ، فابتاعت له ضَائِنَةَ لَبُون ، فكان يُغَذّى بلبنها ، فحسن عليها لحمه . قالت عائشة رضي الله عنها : فدُخِلَ به على النبي ﷺ ذات يوم . فقال :

«كيف ترين؟» . فقلت : من غُذِّيَ بلحم الضأن يحسن لحمه ! قال :

«ولا الشبه؟» . قالت : فحملني ما يحمل النساء من الغيرة أن قلت : ما أرى

شبهاً ! قالت : وبلغ رسولَ الله ﷺ ما يقول الناس . فقال لعلي . . . (فذكر الحديث) . قالت : فانطلق ؛ فإذا هو في حائط على نخلة يخترف رطبات . قال : فلما نظر إلى علي ومعه السيف ؛ استقبلته رعدة . قال : فسقطت الخرقة ؛ فإذا هو لم يخلق الله عز وجل له ما للرجال ؛ شيء ممسوح .

قلت : سكت عنه الحاكم والذهبي ، ولعله لظهور ضعفه ؛ فإن سليمان بن الأرقم متفق بين الأئمة على تضعيفه ، بل هو ضعيف جدّاً ؛ فقد قال البخاري :

«تركوه» . وقال أبو داود ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال أبو داود :

«قلت لأحمد : روى عن الزهري عن أنس في التلبية؟ قال : لا نبالي روى أم لم يرو» ! وقال ابن عدي في آخر ترجمته ـ وقد ساق له نَيِّفاً وعشرين حديثاً (١٥٤/١ ـ٢) ـ :

«وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد» .

قلت : وللحديث أصل صحيح ، زاد عليه ابن الأرقم هذا زيادات منكرة ، تدل على أنه سيئ الحفظ جداً ، أو أنه يتعمد الكذب والزيادة ؛ لهوى في نفسه ، ثم يحتج بها أهل الأهواء !

فأنا أسوق لك النص الصحيح للحديث ؛ ليتبين لك تلك الزيادات المنكرة ، فروى ثابت عن أنس :

أن رجلاً كان يُتَّهَمُ بأمِّ ولد رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ لعلي :

«اذهب فاضرب عنقه» .

فأتاه علي ؛ فإذا هو في رَكِيٍّ يتبرد فيها . فقال له علي : اخرج . فناوله يده ، فأخرجه ؛ فإذا هو مجبوب ليس له ذَكَرٌ ، فكفَّ عليّ عنه . ثم أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إنه لمجبوب ؛ ما له ذكر .

أخرجه مسلم (١١٩/٨) ، والحاكم (٣٩/٤ - ٤٠) ، وأحمد (٢٨١/٣) ، وابن عبدالبر في ترجمة مارية من «الاستيعاب» (١٩١٢/٤) ؛ كلهم عن عفان : حدثنا حماد بن سلمة : أخبرنا ثابت . . . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه» !

فوهم في استدراكه على مسلم ! وقال ابن عبدالبر :

«وروى الأعمش هذا الحديث فقال فيه : قال علي : يا رسول الله ! أكون كالسِّكَّةِ المُحَمَّاة ؛ أو الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ فقال : بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب» .

قلت : هذه الزيادة لم أقف عليها من رواية الأعمش ، وإنما من رواية غيره من حديث علي نفسه ، وقد مضى تخريجه في «الصحيحة» برقم (١٩٠٤) ، وليس فيه أيضاً تلك الزيادات المنكرة التي تفرد بها ابن الأرقم في هذا الحديث .

وأشدها نكارة ما ذكره عن عائشة أنها قالت : ما أرى شبهاً !

فقد استغلَّها عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» أسوأ الاستغلال ، واتَّكأ عليها في اتهامه للسيدة عائشة في خلقها ودينها ، فقال (ص٢٤٧ - ٢٤٨) :

«وحسبك مثالاً لهذا ما أيَّدَتْهُ - نزولاً على حكم العاطفة - من إفك أهل الزور إذ قالوا - بهتاناً وعدواناً - في السيدة مارية وولدها إبراهيم عليه السلام ما قالوا ،

حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة ـ على يد أمير المؤمنين ـ محسوسة ملموسة ! ﴿وردَّ اللهُ الذينَ كَفَروا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنالُوا خَيْراً﴾» !

وعلق على هذا بقوله :

«من أراد تفصيل هذه المصيبة ؛ فليراجع أحوال السيدة مارية رضي الله عنها في (ص٣٩) من الجزء الرابع من «المستدرك» للحاكم ، أو من «تلخيصه» للذهبي» !

يشير بذلك إلى هذا الحديث المنكر !

وإن من مكره وخبثه : أنه لم يكتف في الاعتماد عليه ـ مع ضعفه الشديد ـ بل إنه زاد على ذلك أنه لم يسق لفظه ؛ تدليساً على الناس وتضليلاً ؛ فإنه لو فعل وساق اللفظ ؛ لتبين منه لكل من كان له لبّ ودين أن عائشة بريئة مما نسب إليها في هذا الحديث المنكر من القول ـ بَرَاءَتَهَا مما اتهمها المنافقون به ؛ فبرأها الله تعالى بقرآن يتلى ـ ، آمن الشيعة بذلك أم كفروا ، عامل الله الكذابين والمؤيدين لهم بما يستحقون ! وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وتأمل ما في إيراده في آخر كلامه للآية الكريمة : ﴿ورد الله الذين كَفَروا . . .﴾ من رَمْي السيدة عائشة بالكفر ، مع أنه يترضى عنها أحياناً (ص٢٢٩) ! ويعترف (ص٢٣٨) بأن لها فضلها ومنزلتها !

وما إخال ذلك منه إلا من باب التَّقِيَّةِ المعهودة منهم ، وإلا ؛ فكيف يلتقي ذلك مع حشره إياها في زمرة الذين كفروا ؟! عامله الله بما يستحق !

ثم إن الحديث ؛ أخرجه ابن شاهين أيضاً من طريق **سليمان بن أرقم** عن الزهري به ؛ كما في «الإصابة» (٦/١٤) للحافظ العسقلاني ؛ وقال :

«وسليمان ضعيف» .

٤٩٦٥ - (لقدْ رأيْتِ خَالاً بخدِّها ؛ اقْشَعرَّتْ كلُّ شَعْرةٍ منكِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/١٦٠ - ١٦١) : أخبرنا محمد ابن عمر : حدثني الثوري عن جابر عن عبدالرحمن بن سابط قال :

خطب رسول الله ﷺ امرأة من كلب ، فبعث عائشة تنظر إليها ، فذهبت ثم رجعت . فقال لها رسول الله ﷺ :

«ما رأيت؟» . فقالت : ما رأيت طائلاً . فقال لها رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقالت : يا رسول الله ! ما دونك سرٌّ !

قلت : وهذا موضوع ؛ فإنه مع كونه مرسلاً ، فإن محمد بن عمر - وهو الواقدي - كذاب ، كما تقدم مراراً .

وقد استغلَّ الشيعي أيضاً هذا الحديث الباطل استغلالاً غير شريف ؛ فطعن به على السيدة عائشة رضي الله عنها ، فنسبها إلى الكذب ، كما طعن عليها بالحديث الذي قبله !

٤٩٦٦ - (إنّا لَمْ نُرِدْ هَذا ، إنّا لَمْ نُرِدْ هَذا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي عن عائشة :

أنها خاصمت النبي ﷺ إلى أبي بكر ؛ فقالت : يا رسول الله ! اقصد ! فلطم أبو بكر خدَّها ؛ وقال : تقولين لرسول الله ﷺ : اقصد؟! وجعل الدم يسيل من أنفها على ثيابها ، ورسول الله ﷺ يغسل الدم من ثيابها بيده ؛ ويقول . . . فذكره .

كذا في «كنز العمال» (٧/١١٦/١٠٢٠) .

قلت : وعزوه للديلمي يشعر بضعف إسناده ؛ كما نص عليه في مقدمة «الجامع الكبير» ، ونقلته عنه في مقدمتي لكل من «صحيح الجامع الصغير وزيادته» و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» .

وقد صرح بضعفه الحافظ العراقي ؛ فقال في «تخريج الإحياء» (٤٠/٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، والخطيب في «التاريخ» من حديث عائشة بسند ضعيف» .

قلت : ومع ذلك ؛ احتج به الشيعي في «مراجعاته» (٢٤٩) في الطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها ! عامله الله بما يستحق !

وقد روى طرفاً منه ابن سعد (٨٠/٨) : أخبرنا **محمد بن عمر** : أخبرنا **محمد بن عبدالله** عن الزهري عن ابن المسيب قال :

قال رسول الله ﷺ لأبي بكر :

«يا أبا بكر ! ألا تَعْذِرُني من عائشة؟!» .

قال : فرفع أبو بكر يده ، فضرب صدرها ضربة شديدة ، فجعل رسول الله ﷺ يقول :

«غفر الله لك يا أبا بكر ! ما أردت هذا» .

لكنه إسناد واهٍ بمرة ؛ فإن محمد بن عمر - وهو الواقدي - كذاب .

ومحمد بن عبدالله : هو أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سَبْرَةَ ؛ قال الحافظ :

«رموه بالوضع» .

ثم وقفت على إسناد الحديث عند الديلمي في «مسنده» (ص٣١٩ - ٣٢٠ - مصورة) : أخرجه من طريق **إسماعيل بن إبراهيم المِنْقَرِيِّ** عن **أبيه** عن مبارك بن فَضَالَةَ عن عبيدالله بن عمر عن القاسم عن عائشة . . .

قلت : والمبارك بن فضالة ؛ وإن كان صدوقاً ؛ فهو مدلس تدليس التسوية[1] !

وإسماعيل بن إبراهيم المنقري وأبوه ؛ لم أعرفهما .

٤٩٦٧ - (إنَّ الغَيْرَى لا تُبْصِرُ أَسْفلَ الوادِي مِنْ أَعْلاهُ)[2] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١٤٨/٣) عن **سَلَمَةَ بن الفَضْلِ** عن محمد بن إسحاق **عن** يحيى بن عَبَّاد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها قالت :

وكان متاعي فيه خِفٌّ ، وكان على جمل ناجٍ ، وكان متاع صفية فيه ثِقَلٌ ، وكان على جمل ثَفَالٍ بطيء ؛ يبطئ بالركب ، فقال رسول الله ﷺ :

«[حولوا متاع عائشة على جمل صفية] ، وحوِّلوا متاع صفية على جمل عائشة حتى يمضي الركب» . قالت عائشة : فلما رأيت ذلك قلت : يا لعباد الله ! غلبتنا هذه اليهودية على رسول الله ﷺ ! قالت : فقال رسول الله ﷺ :

«يا أم عبدالله ! إن متاعك كان فيه خِفٌّ ، وكان متاع صفية فيه ثقل ، فأبطأ بالركب ، فحوَّلنا متاعها على بعيرك ، وحوَّلنا متاعك على بعيرها» . قالت : فقلت : ألست تزعم أنك رسول الله؟! قالت : فتبسم فقال :

---

(١) انظر كلام الشيخ حول تدليس المبارك في «الصحيحة» (٩٥٠/١ - ٩٥١) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ فوق هذا المتن : «تقدم برقم (٢٩٨٥) ؛ لكن يستفاد منه» . (الناشر) .

«أَوَ في شكٍّ أنت يا أم عبدالله؟!» . قالت : قلت : ألست تزعم أنك رسول الله ، فهلا عدلت؟! وسمعني أبو بكر ـ وكان فيه غَرْبٌ ؛ أي : حِدَّةٌ ـ ؛ فأقبل عليَّ فلطم وجهي . فقال رسول الله ﷺ :

«مهلاً يا أبا بكر !» . فقال : يا رسول الله ! أما سمعت ما قالت؟! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس .

وسلمة بن الفضل كثير الخطأ ؛ كما قال الحافظ . وقال الهيثمي (٣٢٢/٤) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه محمد بن إسحاق ؛ وهو مدلس . وسلمة بن الفضل ، وقد وثقه جماعة : ابن معين وابن حبان وأبو حاتم ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله رجال «الصحيح» . وقد رواه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب الأمثال» ، وليس فيه غير أسامة **ابن زيد الليثي** ؛ وهو من رجال «الصحيح» ؛ وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وفي آخر كلامه وقفة عندي ؛ فقد قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤٠/٢) :

«رواه أبو يعلى في «مسنده» ؛ وأبو الشيخ في «كتاب الأمثال» من حديث عائشة ، وفيه ابن إسحاق ؛ وقد عنعنه» .

قلت : فهذا صريح في مخالفة ما ذكره الهيثمي .

ومن المحتمل أن يكون أبو الشيخ أخرجه من طريقين ، في أحدهما ابن إسحاق دون الطريق الأخرى ، وفي هذه الليثي فقط كما أفاده الهيثمي ؛ فإن صح كلامه ؛ فالحديث حسن عندي على أقل المراتب . والله أعلم .

٤٩٦٨ - (علَّمَني ألفَ بابٍ، يَفْتَحُ كلُّ بابٍ ألْفَ بابٍ).

منكر. أخرجه ابن عدي (ق١١١/٢)، وعنه ابن عساكر (١/١٦١/١٢) من طريق ابن لهيعة: حدثني حُيَيُّ بن عبدالله عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو:

أن رسول الله ﷺ قال في مرضه:

«ادعوا لي أخي». فدعوا له أبا بكر، فأعرض عنه. ثم قال:

«ادعوا لي أخي». فدعوا له عمر، فأعرض عنه. ثم قال:

«ادعوا لي أخي». فدعي له عثمان، فأعرض عنه. ثم قال:

«ادعوا لي أخي». فدعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوب، وانكبَّ عليه. فلما خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال... فذكره. وقال ابن عدي:

«هذا حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف».

وأقرَّه الحافظ ابن عساكر، ثم الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة، أورده في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث.

والحديث؛ مما احتج به الشيعي في «المراجعات» (ص٢٥٣)؛ وقال:

«وأخرجه أبو نعيم في «حليته»، وأبو أحمد الفَرَضِيُّ في «نسخته» كما في ص(٣٩٢) من الجزء السادس من [الكنز]»!

وكذلك قال (ص٢٥١).

وأنا أظن أن عزوه إلى «الحلية» خطأ من صاحب «الكنز» أو طابعه ، اغترَّ به الشيعي ؛ فإن نصه في الموضع المشار إليه من الشيعي :

«عن علي قال : علمني رسول الله ﷺ ألف باب . . (أبو أحمد الفرضي في «جزئه» ، وفيه الأجلح أبو جحفة (!) قال في «المغني» : صدوق شيعي جلد . حل)» !

قلت : والمعروف من صاحب «الكنز» ـ تبعاً لأصله «الجامع الكبير» ـ أنه يسوق رموز مخرِّجي الحديث أولاً ، ثم يتكلم عليه ـ على قلة كلامه ـ !

وهنا نجد رمز (حل) قد جاء بعد كلامه على الأجلح ، مما يشعر أنه مقحم !

وقد تأكدت من ذلك بعد رجوعي إلى نسخة مصورة عندي من «الجامع الكبير» ؛ فلم يقع فيها الرمز المذكور . وتأيَّد ذلك بأني رجعت إلى «فهرس الحلية» للشيخ الغماري ؛ فلم أر الحديث فيه .

(تنبيه) : حديث علي هذا مع ضعفه ؛ فإن الشيعي قد دسَّ فيه زيادة من عنده ؛ دون أن ينبِّه القراء إلى ذلك ؛ فإنه ساقه عقب الحديث المتقدم (٤٩٤٥) الذي فيه : أن النبي ﷺ توفي وهو مستند إلى علي ، فزاد ـ بعد قوله : . . . علمني رسول الله ﷺ ـ :

ـ يعني : حينئذٍ ـ . يعني : حين وفاته ﷺ !

فإن قيل : إن معنى هذه الزيادة في حديث ابن عمرو ؛ فإنه صريح أن التعليم المذكور كان في مرضه .

فأقول : كلا ؛ ليس في معناه ، وذلك من وجهين :

الأول : أنه ليس فيه أن المرض هو مرض موته .

والآخر : هب أنه مرض موته ؛ فليس فيه أنه علمه ومات مستنداً إلى علي ؛ بل هو صريح بأن علياً خرج وتركه مريضاً .

فهذا كله من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يستحلُّون الدسَّ والكذب في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال ! نسأل الله السلامة .

وفي الباب في فضل علي وأهل بيته : عن أبي أمامة الباهلي ، وسوف يأتي إن شاء الله تخريجه برقم (٦٢٥٤) .

٤٩٦٩ - (تُوُفِّيَ [ﷺ] وإنَّهُ لَمُسْتَنِدٌ إلى صَدْرِ عَليٍّ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٢/٢٦٣) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني سليمان بن داود بن الحُصَيْنِ عن أبيه عن أبي غَطَفَانَ قال :

سألت ابن عباس : أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال : توفي وهو لمستند إلى صدر علي . قلت : فإن عروة حدثني عن عائشة أنها قالت :

توفي رسول الله ﷺ بين سَحْرِي ونَحْري؟! فقال ابن عباس : أتعقل؟! والله ! لتوفي رسول الله ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي ؛ وهو الذي غسّله وأخي الفضل ابن عباس . وأبى أبي أن يحضر ، وقال : إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نستتر ، فكان عند السِّتر .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذاب .

وشيخه سليمان بن داود بن الحصين ؛ لا يعرف ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/ ١١١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رأيت الحافظ قال في «الفتح» (١٠٧/٨) :

«لا يعرف حاله» .

قلت : وإن مما يؤكِّد وضع الحديث ؛ مخالفته لحديث عروة المذكور عن عائشة ؛ فإن عروة وهو - ابن الزبير - من كبار التابعين وثقاتهم ، وقد رواه عنه جمع من الثقات في «مسند الإمام أحمد» (١٢١/٦ ، ٢٠٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، و«صحيح البخاري» (١٠٥/٨ - ١١٠) ، و«مسلم» (١٣٧/٧ - ١٣٨) .

وتابعه عندهما جماعة من الثقات عن عائشة رضي الله عنها ، وكذلك في «المسند» (٦/ ٣٢ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٣١ ، ٢٧٤) ، و«ابن سعد» (٢٦١/٢ ، ٢٦٢) .

فهو حديث مشهور عن عائشة رضي الله عنها ؛ إن لم يكن متواتراً .

ولذلك جزم به إبراهيم النخعي فقال : قُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يوصِ ، وقبض وهو مستند إلى صدر عائشة .

رواه ابن سعد بإسناد رجاله ثقات ؛ غير **عبدالرحمن بن جُرَيْسٍ** ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢٢١/٢/٢) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

فمثل هذا الحديث المشهور عن عائشة يبعد جدّاً أن يخفى على ابن عباس رضي الله عنه ! فنفيه عن عائشة وإثباته لعلي رضي الله عنه ؛ إنما هو من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم .

ونحوه ما رواه **الواقدي** أيضاً : أخبرنا عبدالعزيز بن محمد عن **حَرَامِ بن عثمان** عن أبي حازم عن جابر بن عبدالله الأنصاري :

أن كعب الأحبار قام زمن عمر فقال - ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين - :

ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: سَلْ علياً. قال: أين هو؟ قال: هو هنا. فسأله، فقال علي: أسندته إلى صدري، فوضع رأسه على منكبي، فقال:

«الصلاة الصلاة». فقال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء وبه أمروا، وعليه يبعثون. قال: فمن غسّله يا أمير المؤمنين؟! قال: سَلْ علياً. قال: فسأله؟ فقال: كنت أنا أغسله، وكان عباس جالساً، وكان أسامة وشُقْران يختلفان إليَّ بالماء.

أخرجه ابن سعد.

قلت: وهذا موضوع أيضاً؛ والآفة الواقدي، أو شيخ شيخه حرام بن عثمان؛ فقد قال الإمام الشافعي وغيره:

«الرواية عن حرام حرام»! وقال الحافظ:

«وفي سنده الواقدي، وحرام بن عثمان؛ وهما متروكان».

ومما يؤكِّد وضعه، أن في رواية لعائشة في حديثها المتقدم:

فجعل يقول:

«في الرفيق الأعلى»؛ حتى قبض.

أخرجه البخاري.

نعم؛ قد روي بإسناد آخر خير من هذا عن عليّ قال:

كان آخر كلام رسول الله ﷺ:

«الصلاة الصلاة! اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم».

وله شواهد خرجتها في «الصحيحة» (٨٦٨) من حديث أم سلمة وغيرها.

فإن صح هذا القدر عن علي ؛ فهو محمول على ما سمعه هو نفسه من النبي ﷺ في مرضه ، فلا ينافي حينئذٍ قول عائشة المذكور ؛ لأنه محدد لا يقبل التخصيص كما هو ظاهر لكل ذي عينين .

ومن ذلك أيضاً : ما رواه **الواقدي** : حدثني **عبدالله بن محمد بن عمر بن علي** عن أبيه عن علي بن حسين قال :

قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي .

أخرجه ابن سعد . قال الحافظ :

«فيه انقطاع ، مع **الواقدي** . وعبدالله فيه لين» .

ثم أخرج عن الواقدي : حدثني **أبو الجويرية** عن أبيه عن الشعبي مثله . قال الحافظ :

«فيه الواقدي ، والانقطاع ، وأبو الحويرث (قلت : وهو أبو الجويرية) ؛ اسمه عبدالرحمن بن معاوية بن الحارث المدني ؛ قال مالك : ليس بثقة . وأبوه لا يعرف حاله» .

قلت : وهذه الأحاديث الموضوعة ؛ لم يتورع عبد الحسين الشيعي - كعادته - عن الاحتجاج بها في معارضة حديث السيدة عائشة المعارض لها ؛ تحت عنوان :

«الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين» (ص٢٤٧ - ٢٥٢) ! ولم يعزها لغير ابن سعد . ومدارها كلها - كما رأيت - على الواقدي الكذاب ، مع عدم سلامتها ممن فوقه .

ولم يكتف الشيعي بهذا ؛ بل أخذ يحتج بما جاء في «نهج البلاغة» و«شرحها» لابن أبي الحديد المعتزلي !!

وضمَّ إلى ذلك احتجاجه بحديث أم سلمة المتقدم تحت الحديث (٤٩٤٥) ؛ وتقديمه لحديثها ـ وهو ضعيف كما سبق ـ على حديث عائشة المروي من طرق كثيرة صحيحة عنها ! ثم رجَّحه على حديثها بالطعن عليها والغمز منها بأمور بعضها ثابت عنها ، منها أمور لازمة لغير الأنبياء المعصومين ، كحضورها وقعة الجمل ، وقد تابت منه . ومنها ما لا عيب عليها فيها ؛ كصلاة النبي ﷺ إليها وهي مادة رجليها ! ومنها ما لا يصح نسبته إليها ، وإنما اعتماده في ذلك على كتب التاريخ التي تروي ما هبَّ ودبَّ ، وبخاصة «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد المعتزلي ! إلى غير ذلك من الأمور التي يطول الكلام بنقدها ، ولم تتجه الهمة إلى بسط الكلام عليها .

لكن لا بد من الكلام على أمر منها ؛ قد يُشْكِلُ على من لا علم عنده بطرق الحديث وألفاظه ، ومكر هذا الشيعي وخبثه وضلاله ، وطعنه في أهل السنة عامة ، وأم المؤمنين الصدِّيقة بنت الصدِّيق خاصة ؛ ألا وهو حديث البخاري عن عبدالله ابن عمر قال :

قام النبي ﷺ خطيباً ، فأشار نحو **مسكن عائشة** فقال :

«هُنا الفتنة (ثلاثاً) من حيثُ يطلعُ قرن الشيطان» . ولفظه عند مسلم :

خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال :

«رأس الكفر من ها هنا ؛ حيث يطلع قرن الشيطان» .

فأوهم الشيعي قُرَّاءه أن الفتنة في الحديث إنما هي عائشة ـ رضي الله عنها ، وبرأها الله من ذلك كما برأها من المنافقين من قبل ـ !

وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث ـ فضلاً عن مجموعها ـ ؛ يعلم

يقيناً أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله : «ههنا» ؛ إنما هي جهة المشرق ، وهي على التحديد العراق ، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديماً وحديثاً .

وقد جمعت طرق الحديث وألفاظه وخرجتها في «الصحيحة» برقم (٢٤٩٤) ، وقد قدمت إليك خلاصتها بما فيه كفاية للكشف عن تدجيل الشيعي وبهته ، فلا داعي للإعادة .

٤٩٧٠ - (جاءَ المَلَكُ بِصُورَتي إلى رسولِ الله ﷺ . فَتَزوَّجَني رسولُ الله ﷺ وأَنا ابنةُ سَبْعِ سنين . وأُهْدِيتُ إليه وأنا ابنةُ تِسْعِ سنين . وتزوَّجَني بِكْراً لم يَكُنْ فَي أحَدٍ منَ الناسِ . وكانَ يأتِيه الوَحْيُ وأَنا وهُوَ في لحافٍ واحد . وكنتُ مِنْ أحَبِّ الناسِ إليه . ونزلَ فِيَّ آياتٌ مِنَ القُرآنِ كادَتِ الأُمَّة تَهْلَكُ فيها . ورأَيْتُ جبريلَ عليه الصلاةُ والسلام ؛ ولَمْ يَرَهُ أحدٌ مِنْ نِسائهِ غَيْري . وقُبِضَ في بَيْتي ؛ لم يَلِهِ أَحَدٌ غَيْرَ المَلَكِ إلا أنا) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤/١٠) من طريق إسماعيل بن أبي خالد : أنبأ عبدالرحمن بن الضَّحَّاك :

أن عبدالله بن صفوان أتى عائشة وآخر معه ، فقالت عائشة لأحدهما : أسمعت حديث حفصة يا فلان؟! قال : نعم يا أم المؤمنين ! فقالَ لها عبدالله بن صفوان : وما ذاكَ يا أمّ المؤمنين؟! قالت : خِلال لي تِسعٌ ؛ لم تكن لأحد من النساء قبلي ؛ **إلا ما آتى الله عز وجل مريم بنت عمران** ، والله ! ما أقول هذا أني أفخر على أحد من صواحباتي . فقال لها عبدالله بن صفوان : وما هنَّ يا أم المؤمنين؟! قالت . . . فذكره . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عبدالرحمن بن الضحاك ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧) من رواية إسماعيل بن أبي خالد هذا ؛ إلا أنه وقع فيه **عبدالرحمن بن أبي الضحاك !** ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولم أره في «ثقات ابن حبان» ؛ فهو على كل حال مجهول ، فهو علَّة الحديث .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ إلا أنه لا يتقوى بها ، فقال ابن سعد (٨/٦٥) : أخبرنا هشام أبو الوليد : حدثنا أبو عوانة عن عبدالملك بن عُمَيْرٍ **عن** عائشة به نحوه . وقال في الخلَّة الأخيرة :

ومرض رسول الله ﷺ في بيتي ؛ فمرَّضْته ، فقبض ولم يشهده غيري والملائكة .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن عبدالملك بن عمير لم يذكروا له رواية عن عائشة . على أنه قد رمي بالتدليس .

فمن المحتمل أن يكون الواسطة بينه وبينها رجلاً مطعوناً أو مجهولاً ؛ كعبدالرحمن هذا .

وإنما أوردت الحديث من أجل ذكر مريم فيه مع هذه الخلَّة الأخيرة ؛ فإني لم أجد لها شاهداً يقوِّيها ، وقد استغلَّها الشيعي عبدالحسين في «مراجعاته» (٢٥٧ ـ ٢٥٨) ؛ فجزم بنسبة الحديث إليها ، ثم أخذ يغمز منها بسبب هذه الخلَّة ، وهي مما لم يثبت عنها كما تبين لك من هذا التخريج ، بخلاف الخِلال التي قبلها ، فكلها صحيحة ثابتة عنها في «الصحيحين» وغيرهما .

فاعلم هذا ؛ يساعدك على دفع المطاعن الشيعية عن أم المؤمنين رضي الله عنها !

٤٩٧١ ـ (دَعُوهُنَّ ؛ فإنَّهُنَّ خَيرٌ مِنكُم) .

منكر . روي عن عمر بن الخطاب قال :

لما مرض النبي ﷺ قال :

«ادعوا لي بصحيفة ودواة ؛ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعدي أبداً» . فكرهنا ذلك أشد الكراهة . ثم قال :

«ادعوا لي بصحيفة ؛ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده أبداً» . فقالت النسوة من وراء الستر : ألا يسمعون ما يقول رسول الله ﷺ ؟! فقلت : إنكن صواحبات يوسف ! إذا مرض رسول الله ﷺ عَصَرْتُنَّ أعينكن . وإذا صحَّ ركبتن رقبته ! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره . قال الهيثمي (٩/٣٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **محمد بن جعفر بن إبراهيم الجعفري** ؛ قال العقيلي : في حديثه نظر . وبقية رجاله وثقوا ، وفي بعضهم خلاف» !

قلت : ومحمد بن جعفر هذا ؛ لم أجده في «الضعفاء» للعقيلي[1] !

وفي «الجرح والتعديل» (٣/٢/١٨٩) :

«**محمد بن إسماعيل الجعفري** ، وهو ابن إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب . روى عن الدراوردي . . . روى عنه أبو زرعة . سألت أبي عنه؟ فقال : منكر الحديث ، يتكلمون فيه» .

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٣٣٨) ؛ ومنه تبين أن في نقل الهيثمي تحريفاً في اسم الراوي ، وهو (موسى بن جعفر . . .) ، وهو الذي قال فيه العقيلي : «في حديثه نظر» . (الناشر) .

قلت : فمن الظاهر أنه هذا ، وقع عند الطبراني منسوباً إلى جده ، ولكني لم أجده منسوباً إلى أبيه عند العقيلي ! فالله أعلم .

وذكر في «اللسان» أن أبا نعيم الأصبهاني قال :

«متروك» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن عباس نحوه ؛ دون قوله : فقالت النسوة . . . إلخ ؛ فهو منكر .

وراجع شرح الحديث في «فتح الباري» (١/١٨٥ ـ ١٨٧ و٨/١٠٠ ـ ١٠٣) .

٤٩٧٢ ـ (أَنْفِذُوا بَعْثَ أُسامة ، لَعنَ اللهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ . وكَرَّرَ ذلكَ) .

منكر . أخرجه أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري في «كتاب السقيفة» قال : حدثنا حَمدُ بن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سَيَّار عن سعيد بن كثير الأنصاري عن رجاله عن عبدالله بن عبدالرحمن :

أن رسول الله ﷺ في مرض موته أمَّر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جِلَّة المهاجرين والأنصار ؛ منهم أبو بكر ، وعمر ، وأبو عبيدة بن الجَرَّاح ، وعبدالرحمن بن عوف ، وطلحة ، والزبير ، وأَمَرَهُ أن يُغِير على مؤتة (قلت : فساق الحديث فيه) . وقام أسامة فتجهز للخروج ، فلمَّا أفاق رسول الله ﷺ سأل عن أسامة والبعث ، فأُخْبِرَ أنهم يتجهَّزون ، فجعل يقول . . . فذكره .

فخرج أسامة واللواء على رأسه ؛ والصحابة بين يديه . . . إلخ .

قلت : ساقه هكذا ـ إلا ما اختصرته أنا ـ عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته»

(٢٩١ ـ ٢٩٢) ، وسكت عليه كعادته ؛ إلا أنه زعم أن الشهرسْتَاني أرسله إرسال المسلمات في المقدمة الرابعة من كتاب «الملل والنحل» !

وكأنه ـ لبالغ جهله بالحديث ـ لا يعلم أن الشهرستاني ليس من علماء هذا الشأن أولاً ، وأن إسناد الحديث الذي نقله عن الجوهري ضعيف لا يصح ثانياً !! وبيان هذا من وجوه :

الأول : أن عبدالله بن عبدالرحمن هذا ؛ يغلب على الظن أنه عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري الذي روى له ابن جرير في «تاريخه» (٢١٨/٣ ـ ٢٢٢) قطعة كبيرة من قصة بيعة السقيفة ، ولم أجد من ذكره غير ابن أبي حاتم (٩٦/٢/٢) . وقال :

«روى عن جده أبي عمرة . روى عنه المسعودي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً !

الثاني : رجال سعيد بن كثير الأنصاري ؛ مبهمون لا يعرفون .

الثالث : حمد بن إسحاق بن صالح ؛ لم أجده .

الرابع : أحمد بن عبدالعزيز الجوهري : هو من رجال الشيعة المجهولين ، أورده الطُّوسيُّ في «الفهرست» (١٠٠/٣٦) . وقال :

«له كتاب السقيفة» .

ولم يزد على ذلك شيئاً ، فدلَّ على أنه غير معروف لديهم ؛ فضلاً عن غيرهم من أهل السنة ؛ فقد قال في «المقدمة» (ص٢) :

« . . فإذا ذكرت كل واحد من المصنِّفين وأصحاب الأصول ؛ فلا بد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح ، وهل يُعَوَّل على روايته أم لا؟ . . .» .

قلت : ومن هذا تعلم جهل عبدالحسين الشيعي حتى برجالِ مذهبه ! فيحتج بحديث الجوهري هذا ؛ وهو غير معروف عندهم ، فضلاً عمن فوقه ممن لا يعرفون أيضاً !

ومن الترجمة السابقة ؛ تعلم أن كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا . وقد علَّق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله :

«ينقل عن كتاب «السقيفة» هذا كثيراً : ابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح نهج البلاغة» ؛ مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري ؛ فراجع» .

قلت : وعن ابن أبي الحديد الشيعي ؛ نقله عبدالحسين ؛ كما صرَّح بذلك عقب الحديث ، مع تدليسه على القرّاء وإيهامه إياهم أن مؤلف «السقيفة» هو من أهل السنة ! كما يظهر ذلك لمن أمعن النظر في المراجعة (٩١) ، وجوابه عليها في المراجعة التي بعدها !

٤٩٧٣ - (إنَّهُ لا يَحِلُّ المسجدُ لِجُنُبٍ ولا حائض ؛ إلا لمحمد ﷺ وأزواجه ، وعليٍّ وفاطمةَ بنتِ محمدٍ ﷺ . ألا ! هلْ بَيَّنْتُ لكمُ الأسماءَ أنْ تَضِلُّوا)[1] .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٩٣/١٢) من طريق عبدالملك ابن أبي غَنِيَّةَ عن **أبي الخطاب عمر الهَجَرِيِّ** عن **مَحْدوج** عن **جَسْرَةَ** بنت دِجَاجَةَ قالت : أخبرتني أم سلمة قالت :

خرج النبي ﷺ من بيته ، حتى انتهى إلى صرح المسجد ؛ فنادى بأعلى صوته . . . فذكره .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «كُرِّر برقم (٦٢٨٥)» . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الخطاب مجهول ، وقد مضى[1] .

ومثله محدوج ؛ وهو الباهلي .

وجسرة مختلف فيها ، وقد قال البخاري :

«عندها عجائب» .

ولم يوثِّقها من يُوَثِقُ بتوثيقه .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عنها عن عائشة ، وهو أقوى من هذا ، وقد أوردته في «ضعيف أبي داود» (٣٢) ؛ من أجل جسرة هذه .

والحديث ؛ رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٩٩/٢٦٩) من هذا الوجه دون قوله :

«ألا هل بينت . . .» .

وكذلك رواه ابن ماجه (٦٤٥) ؛ إلا أنه لم يذكر الاستثناء مطلقاً ، وكأنه تعمد حذفها ؛ لما فيها من النكارة .

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

«فهذا الاستثناء باطل موضوع ؛ من زيادة بعض غلاة الشيعة ، ولم يخرجه ابن ماجه في الحديث» .

راجع كتابي المشار إليه آنفاً .

وخالف ابنَ أبي غنية في إسناده منصورُ بن [أبـي] الأسود ؛ فقال : عن عمر ابن عُمَيْر الهَجَرِيِّ عن عروة بن فيروز عن جسرة به .

---

(١) في «الإرواء» (١/٢١١) . (الناشر) .

أخرجه ابن عساكر أيضاً .

ومنصور هذا ؛ شيعي ثقة .

أما عروة بن فيروز ؛ فلم أجد أحداً ذكره !

ولعل رواية الهجري عنه مما يدل على عدم ضبطه واضطرابه في إسناده ـ أي : الهجري ـ : فتارة يرويه عن محدوج ، وتارة عن ابن فيروز . والله أعلم .

ونحو هذا الحديث : ما روى **الحسن بن زيد** عن **خارجة بن سعد** عن أبيه **قال** : قال رسول الله ﷺ لعلي :

«لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك» .

أخرجه البزار (ص ٢٦٨ ـ زوائد)[1] . **وقال** :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ومنقطع ؛ لأن خارجة بن سعد : هو خارجة بن عبدالله بن سعد بن أبي وقاص ، فيما ظهر لي ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧٥/٢/١) ، **وقال** :

«روى عن أبيه . روى عنه يونس بن حُمران» .

قلت : ولم يزد على ذلك ؛ فهو مجهول الحال .

ثم ترجم لأبيه عبدالله بن سعد بن أبي وقاص (٦٣/٢/٢ ـ ٦٤) ؛ وأفاد أنه أخو مصعب ، وعمر ، ويحيى ، وإبراهيم ، ومحمد ، وعمرو ؛ بني سعد . وقال :

«روى عن أبي أيوب . روى [عنه ابنه] خارجة بن عبدالله» . ولم يزد !

---

(١) وهو في «مسنده» برقم (٢٥٥٧) . (الناشر) .

قلت : وعلى ذلك ؛ فالحديث ـ على جهالة خارجة وأبيه عبدالله ـ ؛ فهو مرسل .

ثم إن الحسن بن زيد ـ وهو العَلَوِيُّ أبو محمد المدني والد الستِّ نَفِيسة ـ فيه ضعف من قبل حفظه ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم ، وكان فاضلاً» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٩/١١٥) :

«رواه البزار ، وخارجة لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فأقول : فيه ما لا يخفى من التقصير والتساهل ؛ إذا تذكرت ما تقدم من التحقيق .

والحديث ؛ أخرجه الترمذي (٣٧٢٩) من حديث **عطية عن** أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه مختصراً .

وعطية : هو ابن سعد العوفي ، وهو ضعيف مدلس ، كما سبق مراراً .

٤٩٧٤ ـ (لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ ؛ قالُوا : يا رسولَ الله ! ومَنْ قَرابَتُكَ هؤلاءِ الذينَ وَجَبتْ عَلَينا مودَّتُهم؟ قال : عليٌّ ، وفاطِمةُ ، وابناهُما) .

باطل . أخرجه الطبراني (١/١٢٤/٢) ، والقَطِيعِيُّ في زياداته على «الفضائل» (٢/٦٦٩) عن **حرب بن حسن الطَّحَّان** : نا **حسين الأشقر** عن **قيس بن الربيع** عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، مسلسل بالعلل :

الأولى : قيس بن الربيع ضعيف ؛ لسوء حفظه .

الثانية : حسين الأشقر ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم ؛ ويغلو في التشيع» .

الثالثة : حرب بن حسن الطحان ؛ قال في «الميزان» :

«ليس حديثه بذاك . قاله الأزدي» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ كما في «اللسان» !

قلت : فأحد هؤلاء الثلاثة هو العلَّة ؛ فإن الحديث منكر ظاهر النكارة ؛ بل هو باطل ، وذلك من وجهين :

الأول : أن الثابت عن ابن عباس في تفسير الآية خلاف هذا ، بل صح عنه إنكاره على سعيد بن جبير ذلك ؛ فقد روى شعبة : أنبأني عبدالملك قال : سمعت طاوساً يقول :

سأل رجل ابن عباس - المعنى - عن قوله عز وجل : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكم عليهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ ، فقال سعيد بن جبير : قرابة محمد ﷺ . قال ابن عباس : عجلت ؛ إن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة ، فنزلت : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكم عليهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ :

«إلا أن تَصِلُوا قرابةَ ما بيني وبينكم» .

أخرجه البخاري (٣٨٦/٦ و٤٣٣/٨) ، وأحمد (٢٢٩/١ ، ٢٨٦) ، والطبري في «تفسيره» (١٥/٢٥) .

وأخرجه الحاكم (٤٤٤/٢) من طريقين آخرين عن ابن عباس نحوه ، وأحدهما عند الطبري . وقال الحاكم في أحدهما :

«صحيح على شرط البخاري» . وفي الآخر :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي .

والآخــر : أن الآية مكية ؛ كما جزم بذلك غير ما واحد من الحفاظ ، كابن كثير وابن حجر وغيرهما .

فكيف يأمر الله بمودَّة أبناء علي وفاطمة وهما لم يتزوجا بعد؟! ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (٤٣٣/٨) - بعد أن ساق حديث الترجمة - :

«وإسناده واهٍ ، فيه ضعيف ورافضي . وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح ، وذكر الزمخشري هنا أحاديث ظاهر وضعها . وردّه الزجّاج بما صَحَّ عن ابن عباس من رواية طاوس في حديث الباب ، وبما نقله الشعبي عنه ؛ وهو المعتمد . . . ويؤيد ذلك أن السورة مكية» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩) . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه جماعة ضعفاء ، وقد وثِّقوا» .

قلت : وذكره ابن كثير في «تفسيره» (٣٦٥/٧) من رواية ابن أبي حاتم : حدثنا علي بن الحسين : حدثنا رجل - سماه - : حدثنا حسين الأشقر . . . فذكره نحو ما تقدم من رواية الطبراني . ثم قال ابن كثير :

«وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه مبهم لا يعرف (قلت : قد عرف من رواية الطبراني كما تقدم) عن شيخ شيعي محترق ، وهو حسين الأشقر ، ولا يقبل خبره في هذا المحل ، وذكر نزول الآية في المدينة بعيد ؛ فإنها مكية ، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية ؛ فإنها لم تتزوج بعلي رضي الله عنه إلا بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة .

والحق : تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ؛ كما رواه عنه البخاري ؛ ولا ننكر الوصاة بأهل البيت ، والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم ؛ فإنهم من ذرية طاهرة ، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخراً وحسباً ونسباً ؛ ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية ، كما كان عليه سلفهم ؛ كالعباس وبنيه ، وعلي وأهل بيته وذريته ، رضي الله عنهم أجمعين» .

(تنبيهان) :

الأول : عزا حديث الترجمة ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَمِيُّ في «الصواعق» (ص١٠١) لأحمد أيضاً والحاكم !

وهذا وهم فاحش ؛ فإنما أخرج أحمد والحاكم عن ابن عباس ما يبطله ؛ كما سبق بيانه .

والآخر : أن عبدالحسين الشيعي ـ في كتابه «المراجعات» (ص٣٣) ـ فسَّر الآية المذكورة بما دلَّ عليه هذا الحديث الباطل ؛ غير ملتفت إلى أن الآية مكيّة ، وأن ابن عباس فسَّرها على نقيضه !

٤٩٧٥ ـ (يا أيُّها الناسُ ! إنَّ اللهَ أمرَ مُوسَى وهارونَ أنْ يَتَبَوَّأ لقومِهما بُيوتاً ، وأَمَرهُما أنْ لا يبيتَ في مسجدِهما جُنُبٌ ، ولا يَقْرَبُوا فيهِ النساءَ ؛ إلا هارونَ وذُرِّيتَهُ . ولا يَحِلُّ لأحدٍ أن يعرنَ[1] النساءَ في مَسْجِدي هذا ؛ ولا يَبيتَ فيهِ جُنُبٌ ؛ إلا عليٌّ وذُرِّيَّتُهُ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/٩٣/١٢) عن **محمد بن عبيدالله بن أبي رافع** عن أبيه وعمه عن أبيهما أبي رافع :

(١) كذا ؛ ولعلها : «يَعْرُكَ» . (الناشر) .

أن النبي ﷺ خطب الناس فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبيدالله ، وقد مضى له عدة أحاديث فانظر مثلاً : (١٥٤٦ ، ١٧٥٤ ، ٤٨٨٢ ، ٤٨٨٧) .

٤٩٧٦ - (أيُّها الناسُ ! أما تَسْتَحُونَ؟! تَجْمَعونَ ما لا تَأْكُلون ، وتَأْمَلُونَ ما لا تُدْرِكونَ ، وتَبْنُونَ ما لا تَعْمرونَ !) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (ق٤٧/١) من طريق علي بن ثابت عن **الوازع بن نافع** عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أم المنذر[1] قالت :

اطلع رسول الله ﷺ ذاتَ عشية إلى الناس ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته الوازع بن نافع ؛ ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك» .

والحديث ؛ أورده المنذري في «الترغيب» (١٣١/٤) مشيراً إلى ضعفه من رواية الطبراني . وقال الهيثمي (٢٨٤/١٠) :

«وفيه الوازع بن نافع ؛ وهو متروك» .

---

(١) في طريق الطبراني التي سيشير إليها الشيخ - بَعْدُ - تسميتها : (أم الوليد) . وانظر «معجم الطبراني» (٤٢١/١٧٢/٢٥) ، و«ضعيف الترغيب» (١٩٥٣) . **(الناشر)** .

٤٩٧٧ ـ (أَلا تَعْجَبُونَ مِنْ أُسامةَ؟! اشْتَرى إلى شَهْر ! إنَّ أُسامةَ لَطَويلُ الأَمَلِ . والَذي نَفْسي بيَدِه ! ما طَرَفَتْ عَيْناي إلا ظَنَنْتُ أَنَّ شَفْرَيَّ لا يَلْتَقيانِ حَتى يَقْبِضَ اللهُ رُوحي ، ولا رَفَعْتُ طَرْفي فَظَنَنتُ أَنِّي واضِعُهُ حَتى أُقْبَضَ ، ولا لَقِمْتُ لُقْمةً إلا ظَنَنْتُ أَنِّي لا أُسيغُها حَتى أَغَصَّ بها مِنَ الموتِ ، يا بَني آدمَ ! إنْ كُنْتُم تَعْقلونَ فَعُدّوا أَنْفُسَكُم مِنَ الموتى . والذي نَفْسي بِيَدِه ؛ ﴿إنَّ ما تُوعَدونَ لآتٍ وما أَنْتُم بِمُعْجِزين﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١/٢/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٩١) ، وابن عساكر (٢/٣٤٨/٢) عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري قال :

اشترى أسامة بن زيد بن ثابت وليدةً بمئة دينار إلى شهر . فسمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وعلَّته أبو بكر بن أبي مريم ؛ ضعيف ، وكان اختلط .

والحديث ؛ رواه أيضاً البيهقي والأصبهاني ؛ كما في «الترغيب» (٤/١٣١) ؛ وأشار إلى تضعيفه .

٤٩٧٨ ـ (إنَّ كُرْسِيَّهُ وسعَ السَّماواتِ والأَرْضَ ، وإنَّهُ لَيَقْعُدُ عليه فَما يَفْضُلُ منهُ مِقْدارُ أَرْبع أَصابعَ ـ ثم قالَ بأصابعه فَجَمَعَها ـ ؛ وإنَّ لَهُ أَطيطاً كأطيطِ الرَّحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ ؛ مِنْ ثِقَلِه)[1] .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٦ ، ٥٧٩٨) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة قال :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «تقدم في أواخر المجلد الثاني فيما أظن» .
قلت : وهو فيه برقم (٨٦٦) . (الناشر) .

أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ فقالت : ادعُ اللهَ أن يُدْخِلني الجنة ! فعظَّمَ الربَّ تعالى ذِكْرُه ، ثم قال . . . فذكره .

وكذلك أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (ص٧١) من هذه الطريق ، لكنه زاد في متنه أداة الاستثناء فقال :

« . . . إلا قَيْد أربع أصابع » .

فاختلف المعنى .

ثم أخرجه ابن جرير (٥٧٩٧) من طريق أخرى عن إسرائيل نفسه به ؛ إلا أنه زاد في إسناده فقال : عن عمر عن النبي ﷺ بنحوه .

وقد أخرجه غير هؤلاء .

وللحديث ثلاث علل :

الأولى : جهالة عبدالله بن خليفة ؛ قال الذهبي :

«لا يكاد يعرف» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ؛ كما ذكر في المقدمة .

الثانية : اختلاط أبي إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ، وعنعنته ؛ فإنه كان مدلساً .

الثالثة : الاضطراب في سنده وفي متنه ؛ كما رأيته في رواية ابن جرير وعبدالله بن أحمد .

وبهذا أعلَّه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة الفتاوى» (١٦/٤٣٤ ـ ٤٣٦) ؛ فإنه ذكره كمثال للأحاديث الضعيفة التي يرويها بعض المؤلِّفين في الصفات ، كعبدالرحمن بن منده وغيره ، فقال :

«ومن ذلك : حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يرويه عن عمر عن النبي ﷺ . وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة» . وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه ، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم ، لكن أكثر أهل السنة قبلوه .

ورواه الإمام أحمد وغيره مختصراً وذكر أنه حدث به وكيع . لكنْ كثير ممن رواه رووه بقوله : «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع» ؛ فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع .

واعتقد القاضي وابن الزَّاغُوني صحة هذا اللفظ ، فأمرُّوه ، وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء ، وذكر عن أيمن العائذ أنه قال : هو موضع جلوس محمد ﷺ (!)» .

ثم ذكر لفظ ابن جرير المخالف ، ثم قال :

«فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين ؛ هذه تنفي ما أثبتت هذه ، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات ، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الربّ . وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات ، بل هذا يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر ! وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة والعقل» .

ثم أطال الكلام في ترجيح رواية ابن جرير المخالفة النافية ، وهي بلا شك أولى من حيث المعنى . ولكن الحديث عندي معلول بما ذكرنا من العلل ، وهي تحيط بكل من الروايتين المثبتة والنافية ؛ فلا فائدة تذكر من الإطالة . والله أعلم .

٤٩٧٩ ـ (لا تَمنَّوُا الموتَ ؛ فإنَّ هَوْلَ المَطْلَع شَديدٌ ، وإنَّ مِنَ السعادَةِ أَنْ يَطُولَ عُمُرُ العَبْدِ ويَرْزُقَهُ اللهُ الإنابَةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٣٣٢) : ثنا أبو عامر وأبو أحمد قالا : ثنا **كَثِيرُ ابن زيد** : حدثني **الحارث بن يزيد** ـ قال أبو أحمد : عن **الحارث بن أبي يزيد** ـ قال : سمعت جابر بن عبدالله يقول . . . فذكره مرفوعاً .

وتابعهما سليمان بن بلال عن **كثير بن زيد** عن **الحارث بن أبي يزيد** به .

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/٣٦٢/١٠٥٨٩) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كثير بن زيد ـ وهو الأسلمي مولاهم ـ ؛ في حفظه ضعف ، وقد اضطرب في اسم والد الحارث ؛ كما في هذه الرواية .

وزاده بياناً الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» ؛ فقال (١/٢/٢٨٥) :

«الحارث بن يزيد مولى الحكم عن جابر عن النبي ﷺ : «لا تمنوا الموت . . .» ؛ قاله أبو أحمد الزُّبَيري عن كثير بن زيد . وقال عيسى وحاتم : عن كثير عن الحارث بن أبي يزيد مولى الحاكم . وقال وكيع : عن كثير عن سلمة بن أبي يزيد . قال أبو عبدالله (هو البخاري) : وسلمة لا يصح ههنا» .

قلت : وقوله : «قاله أبو أحمد الزبيري» ؛ لعله سبق قلم ! والصواب : قاله أبو عامر ؛ فإن الزبيري قال : الحارث بن أبي يزيد ؛ كما بينته رواية أحمد .

وعيسى : هو ابن يونس .

وقد أسنده عنه ابن عدي أيضاً في ترجمة كثير من «الكامل» ، والبيهقي في «الزهد» (ق١/٧٢) .

وخلاصة كلام البخاري : أن كثير بن زيد اضطرب في إسناده على ثلاثة وجوه :

الأول : الحارث بن يزيد .

الثاني : الحارث بن أبي يزيد .

الثالث : سلمة بن أبي يزيد .

وفاته وجه رابع ، وهو قول **هشام بن عبيدالله الرازي** : ثنا سليمان بن بلال : ثنا **كثير بن زيد** عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن جابر مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٦٨/٦) .

وذكره الذهبي من هذا الوجه في ترجمة كثير ، ثم قال :

«وقد رواه البزار في «مسنده» عن عدة عن العقدي : حدثنا كثير بن زيد : حدثنا الحارث بن أبي يزيد عن جابر . . . فهذا ـ مع نكارته ـ له علة كما رأيت» .

يعني : الاضطراب ، وهو من كثير بن زيد نفسه ، وليس من الرواة عنه ؛ فإنهم ثقات جميعاً على ضعف في الرازي .

والاضطراب دليل على أن الراوي لم يضبط الحديث ولم يحفظه ، ولذلك كان الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف ؛ حتى ولو كان الاضطراب من ثقة ، فما بالك إذا كان من مضعَّف ؛ كما هو الشأن هنا !

ثم إن الحارث بن يزيد ـ على الخلاف في أبيه كما رأيت ـ ليس بالمشهور ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٩٤/٢/١) . وقال :

«روى عن جابر . روى عنه كثير بن زيد ، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم» .

فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

نعم ؛ وثقه ابن حبان كما في «التعجيل» ! وتساهله في التوثيق مشهور ، ولذلك لا يعتمد عليه المحققون .

ومما سبق تعلم تساهل المنذري (١٣٦/٤) في قوله :

«رواه أحمد بإسناد حسن ، والبيهقي» !

ومثله قول الهيثمي (٢٠٣/١٠) :

«رواه أحمد والبزار ، وإسناده حسن» !

ومثله قول الحاكم (٢٤٠/٤) ـ وقد أخرج الشطر الثاني منه ـ :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

٤٩٨٠ ـ (لَمَا خَلَقَ اللهُ آدمَ عليهِ السلامُ وذُرِّيَتَهُ ؛ قالتَ الملائكَةُ : يا ربِّ ! خَلَقْتَهم يأْكُلونَ ويَشْربونَ ويَنْكِحونَ ويَرْكَبونَ ، فَاجْعَلْ لهمُ الدُّنْيا ولَنا الآخِرَةَ ! فقالَ اللهُ تباركَ وتَعالى : لا أَجْعَلُ مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدَيَّ ونَفَخْتُ فيهِ منْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ له : (كُنْ) فَكان) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٦/١ ـ هندية) عن أبي زرعة الرازي : ثنا هشام بن عمار : ثنا عبدالله بن صالح النَّرْسي : ثنا عروة بن رُوَيم عن الأنصاري أن النبي ﷺ قال . . . فذكره . وقال البيهقي :

«وقال فيه غيره : عن هشام بن عمار بإسناده عن جابر بن عبدالله الأنصاري . وفي ثبوته نظر» .

قلت : وعلّته : إما النرسي هذا ؛ فإني لم أعرفه .

وإما هشام بن عمار ؛ فإنه - مع كونه من شيوخ البخاري - ؛ فقد كان يتلقَّن .

٤٩٨١ - (ما مِنْ شَيءٍ أَكْرَمَ علَى اللهِ مِن ابنِ آدَم . قِيلَ : وَلا الملائِكَةُ؟! قالَ : الملائِكَةُ مَجْبُورونَ بمَنْزِلةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ) .

منكر مرفوعاً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٨/١) عن **عبيدالله بن تَمَّام السُّلَمِيّ** عن خالد الحَذَّاء عن بشر بن شَغَاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عبيدالله بن تمام ، قال البخاري : عنده عجائب» .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ، بل كذَّبه بعضهم ؛ فقال الساجي :

«كذاب ، يحدث بمناكير عن يونس وخالد وابن أبي هند» . ثم قال البيهقي :

«ورواه غيره عن خالد الحذاء موقوفاً على عبدالله بن عمرو ، وهو الصحيح» .

ثم ساق إسناده بذلك .

٤٩٨٢ - (هَلُمَّ يا عُمرُ ! اجلِسْ حَتى أُخْبِرَكَ بغِنَى الربِّ عن صلاةِ أَبي جَحْش اللَّيْثيِّ ؛ إنَّ للهِ في سماءِ الدُّنْيا ملائِكةً خُشوعاً ، لا يَرْفَعُونَ رؤوسَهم حَتى تَقومَ الساعَةُ ، فإذا قامَتِ الساعَةُ ؛ رَفَعوا رُؤوسَهم ، ثمَّ قالوا : ربَّنا ! ما عَبَدناكَ حَقَّ عبادَتِكَ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٨٧/٣ - ٨٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١٤/١ - ١١٥) - من طريقه - عن **عبدالملك بن قُدَامَةَ الجُمَحِيّ** عن **عبدالرحمن ابن عبدالله بن دينار** عن أبيه عن عبدالله بن عمر :

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء والصلاة قائمة ؛ وثلاثة نفر جلوس ؛ أحدهم أبو جحش الليثي . قال : قوموا فصلوا مع رسول الله ﷺ . فقام اثنان ، وأبى أبو جحش أن يقوم ، فقال له عمر : صلِّ يا أبا جحش ! مع النبي ﷺ . قال : لا أقوم حتى يأتيني رجل هو أقوى مني ذراعاً ، وأشد مني بطشاً ، فيصرعني ، ثم يدسّ وجهي في التراب . قال عمر : فقمت إليه ، فكنت أشد منه ذراعاً ، وأقوى منه بطشاً ، فصرعته ، ثم دسست وجهه في التراب ، فأتى عليٌّ عثمان فحجزني . فخرج عمر بن الخطاب مغضباً ، حتى انتهى إلى النبي ﷺ ، فلما رآه النبي ﷺ ورأى الغضب في وجهه ؛ قال : «ما رابك يا أبا حفص؟» . فقال : يا رسول الله ! أتيت على نفر جلوس على باب المسجد وقد أقيمت الصلاة ، وفيهم أبو جحش الليثي ، فقام الرجلان . . . (فأعاد الحديث) . ثم قال عمر : والله يا رسول الله ! ما كانت معونة عثمان إياه إلا أنه ضافه ليلة ، فأَحَبَّ أن يشكرها له ! فسمعه عثمان فقال : يا رسول الله ! ألا تسمع ما يقول لنا عمر عندك؟! فقال رسول الله ﷺ :

«إن رضى عمر رحمة والله ! لوددت أنك كنت جئتني برأس الخبيث» . فقام عمر . فلما بَعُد ناداهُ النبي ﷺ فقال :

«هلم يا عمر ! أين أردت أن تذهب؟» . فقال : أردت أن آتيك برأس الخبيث . فقال :

«اجلس حتى أخبرك بغنى الرب . . .» الحديث .

فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وما يقولون يا رسول الله؟! قال :

«أما أهل السماء الدنيا فيقولون : سبحان ذي الملك والملكوت . وأما أهل السماء الثانية فيقولون : سبحان الحي الذي لا يموت ؛ فقلها يا عمر ! في صلاتك» . فقال : يا

رسول الله ! فكيف بالذي علَّمتني وأمرتني أن أقوله في صلاتي؟ قال :

«قل هذه مرة ، وهذه مرة» . وكان الذي أمر به أن قال :

«أعوذ بعفوك من عقابك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بك منك ، جَلَّ وجهك» .

هكذا ساقه الحاكم ـ دون البيهقي ـ بتمامه . لكن سقط من سياقه ذكر ملائكة السماء الثانية الذين أشير إليهم وما يقولونه في آخر الحديث ! والظاهر أنه من الناسخ أو الطابع ؛ فقد ذكرهم البيهقي ، وهو قد تلقاه عن الحاكم ـ كما سبق ـ ولفظه :

«وإن لله في السماء الثانية [ملائكة] سجوداً ، لا يرفعون رؤوسهم حتى تقوم الساعة ، فإذا قامت الساعة رفعوا رؤوسهم ثم قالوا : ربنا ! ما عبدناك حق عبادتك» . وقال البيهقي عقبه :

«قد أخرجته بطوله في (مناقب عمر رضي الله عنه)» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : منكر غريب ، وما هو على شرط (خ) ؛ عبدالملك ضعيف ، تفرد به» .

قلت : وكذا جزم بضعفه الحافظ في «التقريب» .

وقال في «الإصابة» ـ عقب قول الذهبي المذكور ـ :

«قلت : وليس في سنده [إلا] أبو عبدالملك بن قدامة الجمحي ، وهو مختلف فيه ؛ وثقه ابن معين والعجلي . وضعفه أبو حاتم والنسائي . وقال البخاري : يعرف وينكر» !

وأقول : والحصر المذكور غير مسلّم عندي ؛ فإن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ـ وإن كان من رجال البخاري ـ ؛ ففيه كلام كثير ، حتى إن ابن عدي ختم ترجمته بقوله فيه :

«هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء» .

والحافظ نفسه لم يوثِّقه في «التقريب» ؛ بل قال فيه :

«هو صدوق يخطئ» .

٤٩٨٣ ـ (ما أَحْسَنَ منْ مُسلم ولا كافِرٍ إلا أثابَهُ اللهُ . قُلنا : يا رسولَ الله ! ما إثابَةُ الله الكافِرَ؟ فقالَ : إنْ كانَ وصَلَ رَحِماً ، أو تصدَّقَ بِصَدقَة ، أو عَمِلَ حَسَنةً ؛ أثَابَهُ اللهُ المالَ والولَدَ والصِّحَّةَ وأشباهَ ذلكَ . قلنا : فَما في الآخِرَة؟ قال : عذاباً دونَ العَذاب . وقَرأَ : ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرعَونَ أشدَّ العَذاب﴾) .

منكر . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق١/٣٢١) ، والحاكم (٢/٢٥٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/١٨٧) ، وكذا ابن ماجه في «تفسيره» من طريق عامر بن مُدْرِكٍ : ثنا **عتبة بن يقظان** عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . وقال البيهقي :

«في إسنادِه من لا يُحتج به» .

قلت : وهو عتبة هذا ؛ قال الذهبي :

«قوَّاه بعضهم . قال النسائي : غير ثقة . وقال ابن الجُنَيْدِ : لا يساوي شيئاً . روى ابن ماجه في «تفسيره» . . .» .

قلت : فساق الحديث ؛ وقال عقبه :

«عامر صدوق ، والخبر منكر» .

والبعض الذي أشار إليه ؛ إنما هو ابن حبان ، فلو أنه أفصح عنه لكان أصوب في البيان ، ولم يوثقه غيره ! ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

والنكارة التي أشار إليها الذهبي ؛ إنما هي في آخر الحديث ؛ لأنه مخالف لظاهرِ قوله ﷺ في الحديث الصحيح :

«وأما الكافر ؛ فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا ، حتى إذا أفضى إلى الآخرة ؛ لم يكن له حسنة يجزى بها» .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٥٣) ، وهو مطابق تماماً لقوله تعالى : ﴿وقَدِمْنا إلَى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعلناهُ هَبَاءً مَنْثوراً﴾ .

وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : عتبة واهٍ» .

٤٩٨٤ - (ما جَزاءُ مَنْ أَنْعَمتُ عليهِ بالتَّوحيدِ إلا الجنَّةُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٩٤/١) من طريق **إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الكوفي** عن **حبيب بن أبي العالية** ، عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«تفرد به إبراهيم بن محمد الكوفي هذا ، وهو منكر» .

قلت : ولم أجد له ترجمة !

لكن حبيب بن أبي العالية ؛ قال الذهبي :

«ضعفه يحيى بن معين . وغمزه أحمد» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الدر» (٦/١٤٩) لابن أبي حاتم أيضاً ، وابن مردويه .

وأخرجه البغوي في «تفسيره» (٨/١٦٧) من رواية **بشر بن الحسين** عن الزُّبَير ابن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وبشر هذا متروك . بل قال أبو حاتم :

«يكذب على الزبير» . وقال الدارقطني :

«يروي عن الزبير بواطيل ، والزبير ثقة ، والنسخة موضوعة» .

وأورده السيوطي من حديث جابر : عند ابن مردويه ، وعلي بن أبي طالب : عند ابن النجار ، ولم يتكلم عليهما بشيء كما هي عادته الغالبة .

وما أراهما يصلحان للاستشهاد . والله أعلم .

٤٩٨٥ - (قَدْ أَفْلحَ مَنْ أَخْلصَ قَلْبَهُ للإيمانِ ، وجَعلَ قَلْبَهُ سَليماً ، ولسانَهُ صادقاً ، ونَفْسَهُ مُطْمئنَّةً ، وخَليقَتَهُ مُستقيمةً ؛ وجعلَ أُذُنَهُ مُسْتَمِعةً ، وعَيْنَهُ ناظِرةً . فأمّا الأُذُنُ فَقمعٌ ، والعين فَمَقَرّةٌ لما يُوعِي القَلْبُ ، وقَدْ أَفْلحَ منْ جَعلَ قَلْبَهُ واعِياً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/١٤٧) ، وعنه أبو سليمان الحَرَّاني في «الفوائد»

(ق٣٠/١) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٧٣ ـ هندية) ، والأصبهاني في «الترغيب» (ص٣٠) عن بقية قال : وأخبرني بَحِيرُ بن سَعْدٍ عن خالد بن معدان **قال** : قال أبو ذر : إن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ فقد صرَّح بقية بالتحديث ؛ لولا أنه منقطع بين خالد بن معدان وأبي ذر ؛ فقد جاء في ترجمة خالد هذا :

«وأرسل عن معاذ ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وأبي ذر ، وعائشة» .

وذهل عن هذا المنذري ، ثم الهيثمي ! ففي «الترغيب» (١/٢٥) :

«رواه أحمد ، والبيهقي ، وفي إسناد أحمد احتمال للتحسين» ! وفي «المجمع» (١٠/٢٣٢) :

«رواه أحمد ، وإسناده حسن» !

قلت : وجزمه بالتحسين أقرب إلى حال إسناده من تردُّد المنذري فيه ؛ لولا أنهما لم يتنبَّها للانقطاع الذي بيَّنته .

والمعصوم من عصمه الله تعالى .

٤٩٨٦ ـ (ليسَ يَتَحَسَّرُ أَهْلُ الجنَّةِ إلا علَى ساعَةٍ مَرَّت بهِم لَمْ يَذْكُروا اللهَ فِيها) .

ضعيف . أخرجه الفَسَوي في «المعرفة» (٢/٣١٣) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٩٣/١٨٢) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣١٦) ، وأبو العباس المقدسي في «حديثه» (ق٤٥/٢) ، وكذا الأصبهاني في «الترغيب» (ق١٣٧/٢ ـ ١٣٨/١) من طرق عن سليمان بن عبدالرحمن : ثنا **يزيد**

ابن يحيى القُرَشِيُّ : ثنا ثور بن يزيد : ثنا خالد بن معدان عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير يزيد بن يحيى القرشي ؛ وهو أخو خالد القرشي ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢٩٧/٢/٤) ، وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : ليس بقوي الحديث»[١] . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي» .

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ المنذري في تجويده لأحد إسنادي البيهقي بقوله في «الترغيب» (٢٣١/٢) :

«رواه الطبراني عن شيخه **محمد بن إبراهيم الصُّوري** ، ولا يحضرني فيه جرح ولا عدالة . وبقية إسناده ثقات معروفون . ورواه البيهقي بأسانيد **أحدها جيد**» !

أقول : أما الصوري ؛ فأورده الذهبي في «الميزان» . وقال :

«روى عن الفريابي ومؤمل بن إسماعيل . وعنه إبراهيم بن عبدالرزاق الأنطاكي وعبدالرحمن بن حمدان الجَلاب وجماعة . روى عن رَوَّاد بن الجَرَّاح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي . قال الجلاب : هذا باطل ، ومحمد الصوري لم يسمع من رواد . قال : وكان مع هذا غالياً في التشيع» . قال الحافظ في «اللسان» :

«وهذا الكلام برُمَّته منقول من كتاب «الأباطيل» للجورقاني . ومحمد بن إبراهيم قد ذكره ابن حبان في (الثقات)» !

---

(١) قلت : وفي هذا دليل على وهم قول الذهبي في «المغني» :

«بيض له ابن أبي حاتم . قال أبو حاتم : ليس بقوي» !!

قلت : وأورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٨٦/١٤ ـ المصورة) من رواية أبي الحسن بن حَذْلَم فقط .

وأما التجويد ؛ فهو بعيد ؛ لأن مدار طريقي البيهقي على سليمان بن عبدالرحمن عن القرشي ؛ وهذا مجهول أو ضعيف ، ولم يوثقه أحد ؛ فأنَّى له الجودة؟!

وقال الهيثمي (٧٣/٩ ـ ٧٤) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي شيخ الطبراني محمد بن إبراهيم الصوري خلاف» !

قلت : وله شيخ آخر فيه ، لكنه خالف الطرق المشار إليها في إسناده ؛ فقال في «مسند الشاميين» (ص٨٢) : حدثنا أحمد بن المُعَلَّى : ثنا سليمان بن عبدالرحمن ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به ؛ إلا أنه قال : «عن جبير بن نفير عن أبيه» مكان : «عن معاذ» .

ورواية الجماعة أصح ؛ لا سيما وابن المعلى قال فيه النسائي :

«لا بأس به» .

نعم ؛ له شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

«ما من ساعة تمر بابن آدم لم يذكر الله فيها ؛ إلا تحسَّر عليها يوم القيامة» .

غير أن إسناده ضعيف جداً ؛ فإن البيهقي أخرجه ، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٣٦١/٥ ـ ٣٦٢) من طريق **عمرو بن حُصَيْن** : ثنا محمد بن عُلاثة عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عنها . وقال البيهقي :

«وفي هذا الإسناد ضعف ؛ غير أن له شواهد من حديث معاذ» !

قلت : يعني : حديث الترجمة ، وفي قوله :

«ضعف» ، تساهل كبير ؛ فإن هذا إنما يقال في الراوي الصدوق الذي في حفظه ضعف ، فمثله يعتضد بغيره ، وعمرو بن حصين - وهو العقيلي - ليس كذلك ، بل هو شديد الضعف ، كما يدل عليه أقوال مجرحيه من الأئمة ، فقال أبو حاتم :

«ذاهب الحديث ، وليس بشيء» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» .

قلت : فلا يصلح الحديث للاعتضاد .

ثم رأيت الحديث في «مجمع الزوائد» (١٠/٨٠) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي ؛ وهو متروك» .

وقد أورده في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٤/٤٣٣ - مصورة الجامعة الإسلامية) من رواية «الأوسط» من هذا الوجه .

واعلم أنني كنت اغتررت برهة من الزمن بكلام المنذري والهيثمي المتقدمين ؛ قبلَ أن أطلع على إسناد الطبراني والبيهقي ، وأوردت الحديث في الكتاب الآخر رقم (٢١٩٧)[1] ، و«صحيح الجامع» ، فلما وقفت على إسنادهما ، وتبيَّن أن مداره على القرشي عند كل من أخرجه ؛ رجعت عن ذلك كله ، وكتبت على هامش «الصحيح»

---

(١) أي : قبلُ ؛ وإلا فإنَّ الحديث قد حذفه الشيخ - رحمه الله - من «الصحيحة» قبل أن يُطبع هذا المجلد منها ؛ فتنبَّه .(الناشر) .

أن ينقل إلى «الضعيف» ، وشرحت السبب هنا كما ترى ، والهادي هو الله .

٤٩٨٧ - (إنَّ لكلِّ شيءٍ صَقالَةً ، وإنَّ صَقالَةَ القُلوبِ ذِكْرُ الله) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/٣١٩ - ٣٢٠) من طريق **سعيد ابن سنان** : حدثني أبو الزاهِرِية عن أبي شَجَرَةَ - واسمه كثير بن مُرَّةَ - عن عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يقول . . . فذكره ، وزاد :

«وما من شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله» .

سكت عنه البيهقي ، وليس له ذلك ؛ فقد ذكر في «المقدمة» أنه اقتصر على ما لا يغلب كونه كذباً ؛ وليس هذا من هذا القبيل ؛ فإن سعيد بن سنان - وهو أبو مهدي الحمصي - ضعيف جدّاً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري :

«منكر الحديث» . والنسائي :

«متروك الحديث» . وقال الحافظ :

«متروك . ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

ومن طريقه : رواه ابن أبي الدنيا أيضاً ؛ كما في «الترغيب» (٢/٢٢٨) ، وصدَّره بلفظة : «عن» ؛ فما أصاب ولا أحسن !

وقد روي الحديث عن أبي الدرداء موقوفاً عليه بلفظ :

«جلاءً» بدل : «صقالة» في الموضعين .

أخرجه البيهقي (١/٣٢٠) من طريق أبي عَقِيلٍ عن **عبدالله بن يزيد بن ربيعة** قال : قال أبو الدرداء . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن عبدالله بن يزيد بن ربيعة - ويقال : عبدالله

ابن ربيعة بن يزيد ـ مجهول . ثم هو لم يدرك أبا الدرداء .

ومع ذلك ؛ فالوقف أشبه بالصواب .

وأما الزيادة ؛ فقد صحت من طريق أخرى عن معاذ موقوفاً عليه .

أخرجه البيهقي (١/٣١٨) وغيره من حديث لأبي الدرداء في فضل الذكر .

صححه الحاكم والذهبي ، وحسنه المنذري (٢/٢٢٨) .

وقد روي عن معاذ مرفوعاً من طرق ، وله شواهد من حديث جابر وغيره ، فراجع تعليقي على «الترغيب» (٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩) .

٤٩٨٨ ـ (لا تَزالُ مُصلِّياً قانتاً ؛ ما ذَكَرْتَ اللهَ قائِماً وقاعِداً ، أو في سُوقِكَ ، أو في نادِيكَ ، أو حَيْثُما كُنْتَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/٣٣٦) عن أبي أسامة عن **أبي بكر** قال : سمعت يحيى بن أبي كثير قال : قال ﷺ لرجل . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ يحيى بن أبي كثير تابعي صغير ، كل رواياته عن التابعين .

وأبو بكر هذا ؛ لم أعرفه الآن .

٤٩٨٩ ـ (يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْري عَن مَسْأَلتي ، أعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ما أُعْطِي السائلين) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/٢/١١٥) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣٣٧) من طريقين عن صفوان بن **أبي الصَّهْبَاءِ** ، عن بُكَيرِ بن عَتيقٍ عن سالم ابن عبدالله بن عمر عن أبيه عن جده .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صفوان هذا ؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان .

ومع ذلك فقد أعاده في «الضعفاء» فقال :

«منكر الحديث ، يروي عن الأثبات ما لا أصل له ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق فيه الثقات» .

ثم أخرج له البيهقي شاهداً من طريق **الضَّحَّاك بن حُمْرَةَ عن يزيد بن حُمَيْدٍ** عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به .

قلت : ويزيد هذا لم أعرفه .

والضحاك بن حمرة مختلف فيه ؛ فوثقه ابن راهويه وابن حبان ، وحسَّن له الترمذي ؛ لكن قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال النسائي ، والدَّولابي :

«ليس بثقة» . وقال الدارقطني :

«ليس بالقوي ، يعتبر به» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه غرائب» . وقال في بعض النسخ :

«متروك الحديث» .

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

وقد روي الحديث عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«القرآن» بدل : «ذكري» ، وإسناده ضعيف جداً ، كما بينته في «التعليق الرغيب» (٢٠٦/٢) .

وتحسين الترمذي إياه ـ ولغيره ـ ؛ من تساهله الذي عرف به ، ونبَّهت عليه مراراً !

وسرقه بعضهم ؛ فرواه بإسناد صحيح عن حذيفة بلفظ حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«أعطيته قبل أن يسألني» .

أخرجه ابن عساكر في «جزء فضيلة ذكر الله عز وجل» (ق٢/٢) عن **عبدالرحمن بن واقد الواقدي** قال : ثنا سفيان بن عيينة عن منصور عن رِبْعِيٍّ عن حذيفة .

والواقدي هذا ؛ قال ابن عدي :

«يحدث بالمناكير عن الثقات ، ويسرق الحديث» .

ثم ذكر له حديثاً سرقه ، وقال ـ عن عبدان الأهوازي ـ :

«وهو فيه أبطل ، أو قال : الباطل» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

٤٩٩٠ ـ (ما يَأْتي عَلى هذا القَبْرِ مِن يوم ؛ إلا وهوَ يُنادِي بِصَوت طَلْقٍ ذَلْق : يا ابنَ آدمَ ! كيفَ نَسِيتَني؟! ألمْ تَعْلَمْ أنِّي بَيْتُ الوَحْدة ، وبيتُ الغُرْبَةِ ، وبيتُ الوَحْشَةِ ، وبيْتُ الدُودِ ، وبيْتُ الضِّيقِ إلا مَن وسَّعَني اللهُ عليهِ؟! القَبْرُ إمَّا روضَةٌ مِنْ رياضِ الجنَّةِ ، أو حُفْرةٌ مِنْ حُفَرِ النارِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٨٢/١ ـ ترتيبه) عن محمد بن

أيوب بن سُوَيْدٍ : ثنا **أبي** : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فجلس إلى قبر منها ، فقال . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن الأوزاعي إلا أيوب ، تفرد به ابنه» .

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ قال الحاكم ، وأبو نعيم :

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» . قال أبو زرعة :

«رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة» .

وذكر له الذهبي بعضها .

وأبوه أيوب ؛ قريب منه في الضعف . وساق له ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه عنه .

قلت : ومن ذلك تعلم أن اقتصار المنذري في «الترغيب» (٤/١٢٩) على الإشارة إلى تضعيف الحديث ، والهيثمي في «المجمع» (٣/٤٦) على تضعيف محمد بن أيوب ، تضعيفاً ليِّناً ، ودون أن يضعِّف معه أباه ؛ كل ذلك تساهل غير محمود !!

وقد روي بعض هذا الحديث من رواية **عبيد الله بن الوليد الوَصَّافِيِّ** عن **عطية** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

أخرجه الترمذي (٢/١٢٩) . وقال :

«حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» !

قلت : أنَّى له الحسن ، وعطية ضعيف مدلس .

والوصافي ضعيف جداً .

وبه أعلَّه المنذري فقال :

«وهو واهٍ» .

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٣١) من طريق ابن أبي بَزَّة عن مُؤَمَّلِ ابن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال :

مرَّ رسول الله ﷺ بمجلس من مجالس الأنصار وهم يمزحون ويضحكون ؛ فقال :

«أكثروا ذكر هادم اللذات» . يعني : الموت . وقال :

«قال أبي : هذا حديث باطل لا أصل له» .

قلت : لكن قوله : «أكثروا . . .»[1] .

٤٩٩١ - (إنَّ اللهَ قالَ : يا عيسى ! إنِّي باعِثٌ من بَعْدِكَ أُمَّةً إنْ أصابَهُم ما يُحِبُّونَ حَمِدُوا اللهَ ، وإنْ أصابَهُم ما يَكْرَهُونَ احْتَسَبُوا وصَبَروا ، ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ . فقالَ : يا ربِّ ! كيفَ يَكُونُ هذا لَهُمْ ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ؟! قالَ : أُعطيهِم مِنْ حِلْمي وعِلْمي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٣٤٨) ، وأحمد (٦/٤٥٠) ، وأبو نعيم في «الحلية»

---

(١) كذا أصل الشيخ - رحمه الله - ! ولعلّه يريد أن يقول : لكن قوله : «أكثروا . . .» صحيح ثابت من حديث جمع من الصحابة ، وهو مخرج في «الإرواء» (٦٨٢) ! (الناشر) .

(٢٢٧/١) ، وابن أبي الدنيا في «الصبر» (ق٤٧/١) ، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (ق١٢٩/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٤/١١٥/٤٤٨٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١٤/١٢٧/١) من طريق معاوية بن صالح عن **أبي حَلْبَس يزيد بن ميسرة** أنه سمع أم الدرداء تقول : سمعت أبا الدرداء يقول : سمعت أبا القاسم ﷺ يقول . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !! وقال أبو نعيم :

«تفرد به معاوية بن صالح عن أبي حلبس» .

قلت : وهو مجهول الحال ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/٢/٢٨٨) برواية معاوية بن صالح عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وروى عنه أيضاً صفوان بن عمرو ؛ كما في «التعجيل» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجهولين !

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ تصحيح الحاكم والذهبي ؛ فإن أبا حلبس هذا لم تثبت عدالته ، فضلاً عن أنه لم يخرج له البخاري مطلقاً ، بل ولا أحد من سائر الستة !

وكذا معاوية بن صالح ؛ لم يخرج له البخاري !

٤٩٩٢ - (نَعَمْ - وأَبِيكَ ! - لَتُنَبَّأَنَّ) .

منكر . أخرجه مسلم (٨/٢) ، وابن ماجه (٢/١٥٧) ، وأبو يعلى (١٠/٤٨٠/٦٠٩٢) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (٨/٥٤١) - : ثنا **شَرِيكٌ** عن عُمَارة بن القعقاع بن شُبْرُمَةَ عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! نبِّئني مَنْ أحقُّ الناس مني بحسن الصحبة؟ فقال . . . فذكره :

«أمُّك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أمك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أمك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أبوك» . قال : نبئني يا رسول الله ! عن مالي كيف أتصدق فيه؟ قال :

«**نعم ـ والله ! ـ لتنبَّأنَّ** : تصدق وأنت صحيح شحيح ، تأمل العيش وتخاف الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت نفسك ههنا ؛ قلت : مالي لفلان ، ومالي لفلان ، وهو لهم وإن كرهت» .

والسياق لابن ماجه وأبي يعلى .

وليس عند مسلم ـ وكذا ابن أبي شيبة ـ قضية الصدقة ؛ إلا من طريق أخرى عن عمارة .

وكذلك هي عند أحمد كما يأتي ؛ إلا أن هذا أخرج القضية الأولى من طريق أخرى عن شريك فقال (٢/٣٩١) : ثنا أسود بن عامر : ثنا شريك به ؛ إلا أنه قال . . . فذكر القضية الأولى وقال فيها :

«**نعم ـ والله ! ـ لتنبَّأن**» ؛ كما في القضية الثانية عند ابن ماجه .

وخالفه ابن أبي شيبة ، وعنه مسلم ؛ فقال :

«**وأبيك**» مكان : «**والله**» !

وهذا من أوهام شريك عندي ، والصواب رواية الأسود إن كانت محفوظة عن عمارة في هذه الجملة ؛ لأنها لم ترد عند الثقات كما يأتي . وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٣٢٩ - ٣٣٠) عقبها :

«فلعلَّها تصحفت» !

وأقول : بل الأقرب أنها من شريك نفسه - وهو ابن عبدالله القاضي - ؛ فإنه سيئ الحفظ ، فاضطرب في ضبط هذه الجملة ، فقال مرة :

«والله» . وأخرى :

«وأبيه» .

وقد تابعه فيها في القضية الثانية : ابنُ فُضَيْلٍ عن عمارة بلفظ :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! أي الصدقة أعظم أجراً؟ قال :

«**أما - وأبيك ! - لتنبأنَّه** : أن تصدق . . .» الحديث .

أخرجه أحمد (٢/٢٣١) : ثنا محمد بن فضيل به .

وأخرجه مسلم (٣/٩٣) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا : حدثنا ابن فضيل به .

ومن هذا الوجه رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٧٨) .

وخالفهم أحمد بن حرب فقال : حدثنا محمد بن فضيل به ؛ دون قوله :

«أما - وأبيك ! - لتنبأنَّه» .

أخرجه النسائي (٢/١٢٥) .

وتابعه أبو كريب : نا محمد بن فضيل به .

أخرجه أبو يعلى (٤٨٢/١١) .

وتابعه في بعضه جرير بن عبدالحميد عن عمارة بن القعقاع به ؛ دون قوله :

«أما ـ وأبيك ! ـ . . . .» .

أخرجه أحمد (٢٥٠/٢) : ثنا جرير به .

ومن طريقه : ابن حبان (٣٣٢٤) .

وأخرجه مسلم (٩٣/٣) ، وأبو يعلى (١٤٤٤/٤) من طريق زهير بن حرب : حدثنا جرير به ؛ مثل رواية أحمد بن حرب ؛ ليس فيه :

«أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنَّه» .

وكذلك رواه عبدالواحد بن زياد : ثنا عمارة بن القعقاع بن شبرمة به .

أخرجه أحمد (٤١٥/٢) ، والبخاري (٢٢١/٣) ، ومسلم (٩٤/٣) .

وتابعه سفيان الثوري عن عمارة به .

أخرجه أحمد (٤٤٧/٢) ، والبخاري (٣٨٧/٥) ، والنسائي (٣٥٣/١) ، وابن حبان (٤٣٤) .

هذا ما يتعلق بالقضية الثانية .

وأما الأولى ؛ فقد خالفه جرير أيضاً ؛ فرواه عن عمارة به ؛ دون قوله :

«نعم ـ وأبيك ! ـ لتُنَبَّأن» .

أخرجه البخاري (٣٢٩/١٠) ، ومسلم (٢/٨) ، وأبو يعلى (٤٦٨/١٠) ، وابن

حبان (١٤٣٥ ، ٣٣٠١ ، ٣٣٢٤ ـ الإحسان) .

قلت : ويتحرّر عندي من هذا التخريج أنه قد اختلف على عمارة بن القعقاع في ذكر الحلف بالأب : فتفرد بذكره شريكٌ ومحمدُ بن فضيل ، على خلاف في ذلك عليهما ، ولم يذكره جرير بن عبدالحميد ، وعبدالواحد بن زياد ، وسفيان الثوري عن عمارة .

والقلب يطمئن لروايتهم ؛ لأنهم أكثر وأحفظ . زِد على ذلك أنه لم يختلف عليهم في ذلك ؛ بخلاف شريك وابن فضيل ؛ فقد اختلف الرواة في ذلك عليهما كما رأيت ، وذلك مما يضعف الثقة بزيادتهما على الثقات .

وإذا لم يكن هذا كافياً في ترجيح رواية الأكثر عن عمارة بن القعقاع ؛ فلا أقل من التوقف في ترجيح رواية شريك وابن فضيل المخالفة لهم .

ولكن الأمر ينعكس تماماً حينما نجد لعمارة متابعين عن أبي زرعة ، لم يذكروا في الحديث الحلف مطلقاً ، وهما :

١ـ عبدالله بن شبرمة عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة بالقضية الأولى .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨) ، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٤١) من طرق عنه .

٢ـ يحيى بن أيوب : حدثنا أبو زرعة به .

أخرجه عبدالله بن المبارك في «البر والصلة» رقم (٦) ، وعنه أحمد (٢/٤٠٢) ، والبخاري في «الأدب» (٦) .

وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وعلَّقه ـ مع الذي قبله ـ البخاريُّ في «صحيحه» بصيغة الجزم .

قلت : فاتفاق هذين الثقتين ـ مع رواية الأكثر عن عمارة ـ لا يدع شكّاً في أن روايتهم هي الأرجح .

ومن ذلك ؛ يتبيَّن أن زيادة الحلف بالأب في هذا الحديث زيادة شاذة غير محفوظة .

وإن مما يؤكد ذلك : أن الحديث قد جاء من حديث بَهْزِ بن حَكِيم عن أبيه عن جده ، مثل رواية الجماعة عن أبي زرعة . . . ليس فيه الحلف بالأب .

أخرجه ابن المبارك (رقم ٥) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠١٢١) ، وغيرهم ، وحسنه الترمذي ، وهو مخرج في «المشكاة» ، و«الإرواء» (٨٣٧ ، ٢١٧٠) .

واعلم أن الغرض من هذا البحث إنما هو مجرد التثبُّت من هذه الزيادة ؛ هل صحت عن النبي ﷺ في هذا الحديث بالذات أم لا؟ وليس لأنه معارض للأحاديث الكثيرة المصرِّحة بالنهي عن الحلف بغير الله ؛ فإنه لو صحَّ فالجواب عنه معروف من وجوه ذكرها الحافظ وغيره ؛ ويكفي في ذلك قاعدة : (القول مقدم على الفعل عند التعارض) .

ولقد أوحى إليَّ هذا البحثُ وجوبَ إعادة النظر في الزيادة المشابهة لهذه ؛ والتي وقعت في حديث طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه قال :

جاء رجل (وفي رواية : أعرابي) إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ، ثائرَ الرأس ، نسمع دَويّ صوته ، ولا نفقهُ ما يقول ، حتى دنا ؛ فإذا هو يسأل عن الإسلام (وفي رواية : فقال : يا رسول الله ! أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من

الصلاة)؟ فقال رسول الله ﷺ :

«خمس صلوات في اليوم والليلة» . فقال : هل عليَّ غيرها؟ قال :

«لا ؛ إلا أن تطَّوع» . (قلت : ثم سأل عن الصيام والزكاة ، وفيه) فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام ، قال : هل عليَّ غيرها؟ قال :

«لا ؛ إلا أن تطَّوع» . قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله ! لا أزيد على هذا ولا أنقص [مما فرض الله عليَّ شيئاً] ! فقال رسول الله ﷺ :

«**أفلح إن صدق**» .

أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» ـ والسياق للبخاري ، مع رواياته وزياداته حسبما جاء في كتابي «مختصر البخاري» رقم (٣٦) ـ ؛ أخرجاه من طريق مالك عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة . . .

وكذلك أخرجه أبو داود وغيره عن مالك ، وهو مخرج في كتابي «صحيح أبي داود» برقم (٤١٤) .

وقد تابعه إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل به .

أخرجاه أيضاً من حديث قتيبة بن سعيد : حدثنا إسماعيل بن جعفر به .

أخرجه البخاري في موضعين (٤/٨٢ و١٢/٢٧٨) عن قتيبة به .

وأما مسلم فقال : حدثني يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد جميعاً عن إسماعيل بن جعفر . . . لم يسق الحديث ؛ وإنما قال :

بهذا الحديث ، نحو حديث مالك ؛ غير أنه قال : فقال رسول الله ﷺ : «أفلح **ـ وأبيه ! ـ** إن صدق» . أو : «دخل الجنة **ـ وأبيه ! ـ** إن صدق» .

قلت : فزاد في الحديث : «وأبيه» ، مع تردده في قوله : «أفلح» ، أو : «دخل الجنة» !

وظاهره أنه من يحيى وقتيبة معاً ؛ وعليه ؛ فقد وقع فيه خلاف حول هذه الزيادة بين ثلاث طوائف :

الأولى : البخاري ومسلم ؛ في روايتهما عن قتيبة بن سعيد .

الثانية : بين قتيبة وغيره من جهة ، ويحيى بن أيوب وغيره من جهة أخرى ؛ في الرواية عن إسماعيل بن جعفر .

الثالثة : بين مالك وإسماعيل بن جعفر .

وبيان هذا الإجمال على ما يلي :

أما الأولى ؛ فالبخاري لم يذكر في روايته عن قتيبة تلك الزيادة ؛ خلافاً لمسلم على ظاهر روايته ، ولم أجد ـ فيما وقفت عليه الآن من الروايات ـ متابعاً لأي منهما ؛ إلا أنه مما لا شك فيه أن البخاري مقدَّم في حفظه وإتقانه على مسلم ، لا سيَّما وأن رواية هذا ليست صريحة في المخالفة ؛ لاحتمال أن تكون الزيادة ليحيى ابن أيوب وحده دون قتيبة الذي قرنه مسلم به ؛ لأنه مشارك له في رواية أصل الحديث لا في الزيادة ! هذا محتمل . والله أعلم .

وأما الثانية ؛ فلكلٍّ من قتيبة ويحيى بن أيوب متابع :

أما قتيبة ؛ فتابعه علي بن حُجر : عند النسائي (١/٢٩٧) ، على خلاف عليه يأتي .

لكن المتابعين ليحيى أكثر ؛ فتابعه يحيى بن حسان : عند الدارمي (١/٣٧٠ ـ ٣٧١) ، وعلي بن حُجْر أيضاً : عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٦) ، وكذا ابن

منده ـ خلافاً لرواية النسائي ـ ، وداود بن رشيد : عند البيهقي (٢/٤٤٦) ؛ لكن ذكر المحقق أن في نسخة : «والله» بدل : «وأبيه» .

وعلى كل حال ؛ فرواية يحيى ـ حتى الآن ـ أرجح من رواية قتيبة ؛ لاقترانها بمتابع قوي لم يختلف عليه ، وهو يحيى بن حسان ـ وهو التِّنِّيسِيُّ ـ ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ بخلاف متابع قتيبة ـ وهو علي بن حُجْر ـ ؛ فقد اختلف عليه كما رأيت .

وأما الثالثة ؛ فقد تبيَّن مما سبق أن مدار الحديث على أبي سهيل ، وأنه رواه عنه مالك وإسماعيل ، وأنهما اختلفا عليه في زيادة : «وأبيه» ؛ فأثبتها إسماعيل ، ولم يذكرها مالك . فيَرِدُ حينئذٍ ـ في سبيل التوفيق بينهما ـ قاعدتان مشهورتان :

إحداهما : زيادة الثقة مقبولة .

والأخرى : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مردودة .

فعلى أيهما ينبغي الاعتماد والعمل هنا؟!

الذي تحرَّر عندي ـ من علم المصطلح ، ومن تطبيقهم له على مفردات الأحاديث ـ أنه لا اختلاف بين القاعدتين ؛ فإن الأولى محمولة على ما إذا تساويا في الثقة والضبط . وأما إذا اختلفا في ذلك ؛ فالاعتماد على الأوثق والأحفظ .

وبذلك تلتقي هذه القاعدة مع القاعدة الأخرى ولا تختلفان أبداً ، ويسمى حديث الأوثق حينذاك : محفوظاً ، ومخالفه : شاذّاً .

وهذا هو المعتمد في تعريف (الشاذ) بحسب الاصطلاح ؛ كما قال الحافظ[1] .

---

(١) انظر «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر (ص٩ ، ١٤) .

إذا عـرفت هذا ؛ فـقـد تمهَّـد لدينا إمكانيـة ترجـيح رواية مـالك على رواية إسماعيل بمرجِّحات ثلاثة :

الأول : أن مالكاً أوثق من إسماعيل ؛ فإن هذا ـ وإن كان ثقة ـ ؛ فمالك أقوى منه في ذلك وأحفظ . ويكفي في الدلالة على ذلك أن الإمام البخاري سئل عن أصح الأسانيد؟ فقال :

مالك عن نافع عن ابن عمر . وقال عبدالله بن أحمد :

قلت لأبي : من أثبت أصحاب الزهري؟ قال : مالك أثبت في كل شيء .

الثاني : أن مالكاً لم يختلف الرواة عليه في ذلك ؛ خلافاً لإسماعيل ؛ فمنهم من رواه عنه مثل رواية مالك ، كما سبق .

الثالث : أنني وجدت لروايته شاهداً بل شواهد ؛ خلافاً لرواية إسماعيل .

فلا بأس من أن أسوق ما عرفت منها :

الأول : **عن أنس** ؛ وله عنه طريقان :

الأولى : عن قتادة عنه قال :

سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! كم افترض الله عز وجل على عباده من الصلوات؟ قال :

«افتـرض الله على عبـاده صلوات خـمسـاً» . قـال : يا رسـول الله ! قبلهنَّ أو بعدهنَّ شيء؟ قال :

«افترض الله على عباده صلوات خمساً» . فحلف الرجل لا يزيد عليه شيئاً ، ولا ينقص منه شيئاً . قال رسول الله ﷺ :

«إن صدق الرجل ؛ ليدخلنّ الجنة» .

أخرجه النسائي (١/٨٠) ، وابن حبان (١٤٤٤) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٧٠) من طريق نوح بن قيس عن خالد بن قيس عن قتادة عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ورجاله كلهم ثقات ، وقد مضى في «الصحيحة» برقم (٢٧٩٤) .

الثانية : عن ثابت عنه به مطولاً ؛ وفيه سؤال الرجل عن الزكاة أيضاً ، وعن صوم رمضان والحج ، وفيه قوله :

ثم ولّى ، قال : والذي بعثك بالحق ! لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن . فقال النبي ﷺ :

«لئن صدق ؛ ليدخلنّ الجنة» .

أخرجه مسلم (١/٣٢) ، وأبو عوانة (١/٢ ـ ٣) ، والترمذي (٦١٩) ـ وحسّنه ـ ، والنسائي (١/٢٩٧) ، والدارمي (١/١٦٤) ، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٤ ، ٥) ، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (رقم ٥ ـ بتحقيقي) ، وأحمد (٣/١٤٣ ، ١٩٣) ، وابن منده في «الإيمان» (ق١٦/٢) من طرق عن سليمان بن المغيرة عنه .

وعلق البخاري في «صحيحه» بعضه (١/٢٥/١٩ ـ مختصر البخاري ـ بقلمي) .

وكنتُ عزوته إليه عزواً مطلقاً في تعليقي على «الإيمان» ، فأوهم أنه عنده مسند أيضاً ؛ فليقيّد .

الثاني : عن أبي هريرة :

أن أعرابيّاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! دُلَّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ قال :

«تعبد الله لا تشرك به شيئاً» (ثم ذكر ﷺ الصلاة والزكاة ورمضان) . قال : والذي نفسي بيده ! لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ، ولا أنقص منه . فلما ولّى قال النبي ﷺ :

«من سرَّهُ أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة ؛ فلينظر إلى هذا» .

أخرجه مسلم (١/٣٣) ، وأبو عوانة (١/٤) ، وابن منده (٢/١٦) .

الثالث : عن ابن عباس ؛ وله عنه طريقان :

الأولى : عن سالم بن أبي الجَعْدِ عنه قال :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال . . . الحديث نحو حديث أنس من الطريق الثاني ؛ وفي آخره :

فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قال :

«والذي نفسي بيده ! لئن صدق ؛ ليدخلنَّ الجنة» .

أخرجه الدارمي (١/١٦٥) ، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (رقم ٤ ـ بتحقيقي) عن ابن فُضَيْلٍ عن **عطاء بن السائب** عن سالم بن أبي الجعد . . .

قلت : ورجال إسناده ثقات رجال البخاري ؛ إلا أن عطاء بن السائب كان اختلط .

والأخرى : عن كُرَيْبٍ مولى ابن عباس عنه نحوه ؛ وفيه تسمية الرجل بـ : (ضِمَام ابن ثعلبة) ؛ وفيه قال :

ثم قال : لا أزيد ولا أنقص ، ثم انصرف إلى بعيره . فقال رسول الله ﷺ حين ولّى :

«إن يصدق ذو العَقِيصَتَيْنِ ؛ يدخلِ الجنة» .

أخرجه الدارمي ، وأحمد (١/ ٢٥٠ ، ٢٦٤) من طريق محمد بن إسحاق : حدثني سَلَمَةُ بن كُهَيْلٍ ومحمد بن الوليد بن نُوَيْفِعٍ عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن . وسكت عليه الحافظ (١٦١/١) مشيراً بذلك إلى تقويته .

وقد جاءت تسميته بـ : (ضِمَام بن ثعلبة) في طريق ثالثة عن أنس بن مالك ؛ نحو الطريق الثاني عنه باختصار بلفظ :

فقال الرجل : آمنت بما جئتَ به ، وأنا رسولُ مَنْ ورائي من قومي ، وأنا ضمام ابن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر .

أخرجه البخاري (٥٠ ـ المختصر) ، والنسائي (٢٩٧/١) ، وأحمد (١٦٨/٣) ، وابن منده من طرق عن الليث عن سعيد عن **شَرِيكِ بن أبي نَمِرٍ** أنه سمع أنس ابن مالك .

وإسناده على شرط الشيخين ؛ على ضعف في شريك هذا .

وبالجملة ؛ فهذه شواهد ثلاثة لحديث مالك ؛ من رواية أنس وابن عباس وأبي هريرة ، لم ترد فيها تلك الزيادة :

«وأبيه» ، فدلَّ ذلك على أنها زيادة شاذة غير محفوظة .

ومما لا شك فيه أن الاستشهاد المذكور ، إنما هو باعتبار أن الحادثة واحدة في الأحاديث الأربعة ، وهو الذي صرَّح به ابن بطال وآخرون في خصوص الحديثين الأولين : حديث طلحة ، وحديث أنس ، فجزموا بأن الرجل المبهم في الحديث

الأول : هو ضمام بن ثعلبة المصرَّح به في بعض طرق الحديث الثاني ، وحديث ابن عباس أيضاً الثالث . قال الحافظ في «الفتح» (٨٨/١) :

«والحامل لهم على ذلك : إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كلٍّ منهما أنه بدوي ، وأن كلاً منهما قال في آخر حديثه : لا أزيد على هذا ولا أنقص» .

قلت : وكذلك في حديث ابن عباس وحديث أبي هريرة كما تقدم ؛ فهي أحاديث أربعة ، تتحدث عن قصة واحدة ، فإذا تفرَّد أحد الرواة عنهم بشيء دون الآخرين ؛ قام في النفس مانع من قبولها ، لا سيما إذا اختلف عليه في ذلك ؛ كهذه الزيادة : «وأبيه» ؛ لأنه يلزم من قبولها توهيم الرواة الآخرين ، ونسبتهم إلى قلة الضبط والحفظ . وإذا كان لا بد من ذلك ؛ فنسبة الفرد الواحد إلى ذلك أولى ، كما لا يخفى على أولي النُّهى .

وأما ما ذكره الحافظ عن القرطبي ؛ أنه تعقَّب جزْم ابن بطال المتقدم ؛ بأن سياق حديث طلحة وأنس ، مختلف ، وأسئلتهما متباينة ! فالجواب :

أنه لا اختلاف ولا تباين في الحقيقة ؛ وإنما هو الاختصار من بعض الرواة حسب المناسبات ؛ ألا ترى إلى حديث أنس من الطريق الأولى كم هو مختصر عنه في الطريق الأخرى؟! فهل يقول قائل : إنهما يتحدثان عن قصتين مختلفتين ؛ لتباين الأسئلة فيهما؟! وكذلك يقال عن حديث ابن عباس في طريقيه !

فإذا كان هذا الاختلاف في حديث الرواي الواحد لا يدل على تعدد القصة ؛ فأولى أن لا يدل عليه الاختلاف في حديث راويين مختلفين . وهذه هي طريقة العلماء المحققين .

ألا ترى إلى العلامة ابن القيم في (فصل صلاة الخوف) من كتابه «زاد المعاد» ؛ كيف أنه لم يجعل كل رواية رويت في صلاة الخوف صفة مستقلة؟! بل أنكر ذلك فقال :

«وقد روي عنه ﷺ في صلاة الخوف صفات أُخَرُ ترجع كلها إلى هذا ، وهذه أصولها ، وربما اختلف بعض ألفاظها ، وقد ذكرها بعضهم عشر صفات ، وذكرها ابن حزم نحو خمس عشرة صفة ، والصحيح ما ذكرناه أولاً (يعني : ست صفات) ؛ وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة ؛ جعلوا ذلك وجوهاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة» .

والخلاصة : أن الزيادة المذكورة في حديث طلحة ـ وكذا في حديث أبي هريرة الذي قبله ـ زيادة شاذة لا تصح عندي . ومن صحَّحها ؛ فإنما نظر إلى كون راويها ـ إسماعيل بن جعفر ـ ثقة ، دون النظر إلى مخالفة ـ مالك ـ له فيها ، واختلاف الرواة على إسماعيل في إثباتها .

فلا جرم أن أعرض عن روايتها إمام الأئمة أبو عبدالله البخاري ، وهذا هو غاية الدقة في التخريج ، جزاه الله خيراً .

ثم إنه قد بدا لي شيء آخر أكَّد لي نكارة الزيادة في حديث طلحة خاصة ، ألا وهو أنه بينما نرى الأعرابي السائل لرسول الله ﷺ عن الإسلام ؛ يحلف بالله دون سواه ؛ إذا بالرسول ﷺ يحلف بأبيه كما تقول الزيادة ! فهذه المقابلة مستنكرة عندي مهما قيل في تأويل الزيادة . والله أعلم .

ثم رأيت ابن عبدالبر قد جزم في «التمهيد» (١٤/٣٦٧) بأن الزيادة غير محفوظة ـ كما سيأتي ـ ؛ فالحمد لله على توفيقه .

(تنبيـــه) : خفي هذا التحقيق ـ حول حديث الترجمة ـ على كثير من المتقدّمين والمتأخّرين ؛ اتِّكالاً منهم على وروده في «الصحيح» ، دون أن يتنبَّهوا لما جاء في تعريف الحديث الصحيح في علم المصطلح ؛ من قولهم : «ولم يَشُذَّ ولم يُعَلّ» ! أو لوجود زيادة في بعض الطرق دون بعض ؛ فيحيل في حديث الزيادة ـ الضعيف سنده ـ على الحديث الخالي منها لصحة سنده !

وهذا ما وقع فيه المعلق على «مسند أبي يعلى» ، فإنه لما تكلم على حديث الزيادة من طريق شَرِيك ؛ قال (١٠/٤٨٠) :

«إسناده ضعيف ؛ لضعف شريك بن عبدالله القاضي» ، فأصاب ؛ إلا أنه تابع فقال :

«غير أن الحديث صحيح ، وقد تقدم برقم (٦٠٨٢) ، وسيأتي برقم (٦٠٩٤) ، وأما الجزء الثاني (يعني : الذي فيه ذكر الصدقة) ، فقد تقدم برقم (٦٠٨٠) ، وإسناده صحيح أيضاً» !

فأخطأ في هذا التصحيح ؛ لأن الحديث بالأرقام الثلاثة التي أشار بها إليه ؛ ليس فيها جملة القسم بالله أو بأبيه ؛ وهي شاذة كما علمت .

ومن هذا القبيل : زيادة تفرَّد بها ابن حبان (٤٣٤/٣٢٩/١) في آخر القضية الأولى بلفظ :

قال : فيرون أن للأم ثلثي البر .

وإسناده هكذا : أخبرنا **أبو خَلِيفة** قال : حدثنا **إبراهيم بن بشار الرَّمَادِيُّ** قال : حدثنا سفيان عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة به .

قلت : وإبراهيم بن بشار - وإن كان صدوقاً - ؛ ففيه كلام من قبل حفظه . ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«ليس بالقوي» .

وأصل هذا : ما رواه عبدالله بن أحمد في «العلل» (٢/٣٣٢/٢٣١٥) - وعنه ابن أبي حاتم في «الجرح» - عن أبيه أحمد أنه قال في إبراهيم هذا :

«كان يحضر معنا عند سفيان ، ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان ، وربما أملى عليهم ما لم يسمعوا ، كأنه يغيِّر الألفاظ ، فتكون زيادة في الحديث . فقلت له : ألا تتقي الله؟! تملي عليهم ما لم يسمعوا؟! وذمَّه في ذلك ذمّاً شديداً» . وقول البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٧٧) :

«يَهِمُ في الشيء بعد الشيء» ، وقول ابن معين :

«لم يكن يكتب عند سفيان ، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان» .

وراجع «التهذيب» إن شئت .

وأقول : ويؤيِّد ما قاله هؤلاء الأئمة - جزاهم الله عن المسلمين خيراً ! - أن الحديث أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٤٧٦/١١١٨) قال : ثنا سفيان به ؛ دون قوله :

فيرون أن للأم ثلثي البر .

وتابعه أبو بكر محمد بن ميمون المكي : ثنا سفيان بن عيينة به .

أخرجه ابن ماجه (٣٦٥٨) .

وشيخه محمد هذا ؛ وثقه بعضهم ، وكنيته في «التهذيب» : (أبو عبدالله) . فالله أعلم .

قلت : فالزيادة المذكورة منكرة ؛ لمخالفة الرمادي للحافظ الحميدي ومن تابعه من جهة ، ولعدم ورودها في الطرق الأخرى المتقدمة .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم خطأ قول المعلِّق على «الإحسان» (١٧٦/٢ ـ مؤسسة الرسالة) :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين ؛ غير إبراهيم بن بشار الرمادي ؛ وهو حافظ ، وقد توبع . . .» !! ثم أفاض في تخريجه !!

فأقول :

أولاً : ليس إسناده بصحيح ؛ لما علمت من حال الرمادي في روايته عن سفيان .

ثانياً : لو سَلِمَ منه ؛ فدونه الراوي عنه أبو خليفة ـ واسمه الفَضْلُ بن الحُبَابِ ـ ، وليس من رجال الشيخين ، ولا بقية الستة ! ثم هو مختلف فيه : فمنهم من وثقه ، ومنهم من تكلم فيه . وقد ساق له الحافظ في «اللسان» حديث جابر رفعه :

«من وسَّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء . . .» الحديث . واستظهرَ أن الغلط فيه من أبي خليفة . والله أعلم .

ثالثاً : لو سلَّمنا ـ فرضاً ـ بصحة إسناده ؛ فذلك مما لا يستلزم صحة متنه ؛ إلا إذا سلم من الشذوذ والعلة ، وهو غير سالم كما عرفت مما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبعد تخريج حديث طلحة بن عبيدالله من رواية إسماعيل بن جعفر بسنين ؛ طُبع كتاب «التمهيد» للحافظ ابن عبدالبر ، فرأيته ذكر هذا الحديث تحت حديث :

«إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . . .» الحديث ، متفق عليه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٥٦٠) ، أورده تحته ؛ لمخالفته إياه في الحلف بالأب ، فقال (١٤/٣٦٧) مجيباً عن هذه الزيادة :

«هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به ، وقد روى هذا الحديثَ مالك وغيره عن أبي سهيل ؛ لم يقولوا ذلك فيه . وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه : «أفلح ـ والله ! ـ إن صدق» أو : «دخل الجنة ـ والله ! ـ إن صدق» ، وهذا أولى من رواية من روى : «وأبيه» ؛ لأنها لفظة منكرة ، تردُّها الآثار الصحاح» .

قلت : فوافق قول هذا الحافظ ما كنتُ انتهيتُ إليه من شذوذ هذه اللفظة . فالحمد لله على توفيقه ، وأساله المزيد من فضله .

وقد رويت هذه اللفظة في قصة أخرى ، وهي منكرة أيضاً فيها ، وسيأتي تخريجها والكلام عليها برقم (٦٣١١) .

٤٩٩٣ ـ (إنَّ اللهَ إذا أحبَّ عَبْداً وأَرادَ أنْ يُصافيَه ؛ صبَّ عليهِ البلاءَ صبّاً ، وثجَّهُ عليهِ ثَجّاً ؛ فإذا دَعا العبدُ قالَ : يا ربَّاه ! قالَ اللهُ : لبَّيْكَ عَبْدي ! لا تَسْأَلُني شَيْئاً إلا أَعْطَيْتُكَ ؛ إمّا أنْ أُعَجِّلَهُ لكَ ، وإمّا أنْ أدَّخِرَهُ لكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢/٨٥ ـ ١/٨٦) من طريق يزيد **الرَّقَاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : ويزيد هذا ضعيف .

ولذلك أشار المنذري (٤/١٤٦ ـ ١٤٧) إلى تضعيف الحديث .

٤٩٩٤ ـ (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ للْمَلائكةِ : انْطَلِقُوا إلى عَبْدِي فَصُبُّوا عليهِ البلاءَ صَبّاً . فَيأْتُونَهُ فَيصُبُّونَ عليه البلاءَ صَبّاً ، فَيحمَدُ اللهَ . فيرجعونَ فيقولونَ : ربَّنا ! صَبَبْنا عَلَيْه البَلاءَ كَما أَمَرْتَنا . فيقولُ : ارجِعُوا ؛ فإنّي أُحِبُّ أنْ أسمعَ صَوْتَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه المخلِّص في «العاشر من حديثه» (١/٢٠٧) : حدثنا عبدالواحد : ثنا أيوب بن سليمان : ثنا أبو اليمان : ثنا **عُفَيْرُ** بن **مَعْدَانَ** عن سُلَيْم ابن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عفير هذا ؛ وهو ضعيف جداً ، كما تقدم برقم (٢٩٣) ، ونقلته ثمة عن الهيثمي .

وأما في هذا الحديث ؛ فقال (٢/٢٩١) : إنه ضعيف ، فقط ! والصواب الأول . وعزاه للطبراني في «الكبير» .

وكذلك صنع المنذري (٤/١٤٧) ؛ وأشار إلى تضعيف الحديث .

وأخرجه الطبراني (٨/١٩٥/٧٦٩٧) ، والبغوي أيضاً في «شرح السنة» (١٤٢٥) من الوجه المذكور .

٤٩٩٥ ـ (إنَّ اللهَ لَيُجَرِّبُ أحدَكُم بالبَلاءِ وهُوَ أعلَمُ به ؛ كَما يُجَرِّبُ أحدُكُم ذَهَبَهُ بالنّارِ : فمنْهُ ما يَخْرجُ كالذَّهبِ الإبْريزِ ؛ فذلكَ الذي نَجّاهُ اللهُ منَ الشُّبُهاتِ ، ومِنْهُ مَا يَخْرجُ كالذَّهبِ دونَ ذلِكَ ؛ فذلِكَ الذي يشكُّ بعضَ الشكِّ ، ومِنْهُ مَا يَخْرجُ كالذَّهبِ الأسْودِ ؛ فذلكَ الذي قَدِ افْتُتِنَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (١/٨٦) ، ومن طريقه

الأصفهاني في «الترغيب» (١/٥٩) من طريق عُفَيْرِ بن مَعْدَانَ عن سُلَيْمِ بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ لما سبق في الذي قبله .

وبه : أخرجه الطبراني ؛ كما في «الترغيب» ، و«المجمع» ؛ وضعفاه .

٤٩٩٦ - (لَلْمُصِيباتُ والأَوْجاعُ أسرعُ في ذُنوبِ العَبْدِ مِنِّي في هذهِ الشَّجَرةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (١٠٦٣/٣) ، وابن أبي الدنيا (٢/٧٠ ، ١/٧٣) عن حسن بن صالح عن جابر الجُعْفِيِّ عن زياد النُّمَيْرِيِّ عن أنس بن مالك قال :

أتى رسولُ الله ﷺ شجرةً ؛ فهزَّها حتى تساقطَ ورقها ، ثم قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زياد النميري ضعيف .

ومثله - بل شرٌّ منه - جابر الجعفي .

ولذلك أشار المنذري إلى تضعيف الحديث (١٤٩/٤) .

وقصَّر الهيثمي في «المجمع» (٣٠١/٢) ؛ فأعلَّه بضعف الجعفي فقط !

٤٩٩٧ - (كانَ إذا فَرَغَ مِنْ صَلاته ؛ رفَعَ يدَيْه وضَمَّهُما وقالَ : رَبِّ ! اغفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أخَّرتُ ، وما أَسْرَرتُ وما أعْلَنْتُ ، وما أَسْرَفْتُ ، وما أنتَ أعلَمُ به مِنِّي ؛ أنتَ المقدِّمُ وأنتَ المؤخِّرُ ، لا إلهَ إلا أنتَ ، لكَ المُلْكُ ، ولكَ الحمْدُ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١١٥٤) : أخبرنا

عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد قال : حدثني علقمة بن مرثد وإسماعيل بن أمية : **أن** رسول الله ﷺ كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإعضاله ؛ فإن علقمة وإسماعيل لم يثبت لهما لقاء أحد من الصحابة .

ثم إنّ ذِكْرَ رفع اليدين وضمّهما فيه ، وزيادة : «لكَ الملكُ ولكَ الحمدُ» ؛ كل ذلك منكر ؛ فقد وصله مسلم من طريق أخرى من حديث علي رضي الله عنه بحديث دعاء الاستفتاح مطولاً ؛ وفي آخره :

«وإذا سلم قال : اللهم ! اغفر لي . . .» إلخ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه أبو داود ، وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٧٣٨/١٣٥٢) .

وعزاه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على «الزهد» لأبي داود فقط ؛ وهو تقصير واضح !

وبهذه المناسبة أقول : لقد اطلعت منذ ثلاث سنين على الجزء الأول من كتاب بعنوان :

«الألباني شذوذه وأخطاؤه» ؛ بقلم أرشد السلفي ، طبع المطبعة العلمية ـ ماليكاؤن (ناسك) الهند ، ثم على الجزء الثاني منه ؛ فتصفَّحتهما ، فتبيَّن لي أن مؤلفه من متعصبة الحنفية ، وله اطلاع لا بأس به على كتب الحديث ورجاله ، ولم نعرف شخصه ، بل غلب على الظن أن هذا الاسم مُزَوَّرٌ لا حقيقة له ! ولذلك دارت الظنون حول بعض المشهورين بعدائهم الشديد للسنة وأهلها ، ولكن لما كان

لا يجوز الحكم بالظن ؛ أمسكنا عن الجزم بهويته ، ثم بدأت الأخبار تتوارد من هنا وهناك أنه هو الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي المذكور !

فإذا ثبت هذا ؛ فإنه يؤسفني أن يحشر نفسه في زمرة أعداء السنة ، في الوقت الذي يتظاهر بخدمتها وتحقيق كتبها ، ولا يُظهر لي شخصيّاً إلا كل وُدٍّ واحترام حينما كنا نلتقي به في المكتب الإسلامي في بيروت ، وكان يومئذٍ على تصحيح تجارب كتاب «مصنف عبدالرزاق» !!

وإلى أن نتيقن أنه هو ؛ فإنه لا بد لي من أن أشير إلى أن الرد المذكور محشو بالبهت والافتراء عليَّ ، وبالجهل بعلم الحديث ومصطلحه ، والطعن في أهله ؛ كالإمام أحمد وابن تيمية وغيرهما ، مع التعصب الشديد للمذهب الحنفي .

وهذا - بالطبع - لا يعني أنه لم يصب في شيء مطلقاً مما انتقدني فيه ! فما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه ؛ إلا النبي ﷺ ، كما قال الإمام مالك رحمه الله .

ولديَّ الآن مُسَوَّدَةُ الرد على الجزءين المذكورين ؛ فإذا انكشف الغطاء وتيقنا أنهما للشيخ الأعظمي ؛ استخرنا الله في تبييضهما ، عسى الله أن ييسر لنا نشرهما .

٤٩٩٨ - (ما مِنْ عَبْدٍ يَمْرَضُ ؛ إلا أَمَرَ اللهُ حافِظَهُ أن ما عَمِلَ من سيِّئةٍ فلا يَكْتُبُها ، وما عمِلَ منْ حَسَنةٍ أن يَكْتبَها عَشْرَ حَسنات ؛ وأَنْ يكتبَ لهُ منَ العملِ الصالحِ كما كانَ يَعْملُ وهو صحيحٌ ؛ وإنْ لَمْ يَعْمَلْ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٦٦/٤) من طريق **عبدالأعلى ابن أبي المساور** : نا محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالأعلى هذا ؛ قال الحافظ :

«متروك . وكذّبه ابن معين» .

قلت : ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٣٠٤/٢) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه عبدالأعلى بن أبي المساور ، وهو ضعيف» !

قلت : وقد خولف في إسناده ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (١/٨٧) حدثنا علي بن الجعد قال : أخبرني **أبو مسعود الجُرَيْرِيُّ** عن محمد بن عمرو بن عطاء عن **أبيه** عن أبي هريرة به .

قلت : فزاد في الإسناد : (عن أبيه) ! ولم أعرفه ، ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولا غيرهما من المتأخرين ؛ فهو علَّة الحديث ؛ فإن رجاله كلهم ثقات ؛ غير أن أبا مسعود الجريري كان اختلط قبل موته بثلاث سنين .

لكن للحديث إسناد آخر جيد ؛ إلا أنه موقوف ، فقال ابن أبي الدنيا (١/٦٧) : حدثنا أحمد بن حنبل : نا عبدالله : نا الأوزاعي عن حَسَّان بن عَطِية **عن** أبي هريرة قال :

إذا مرض العبد المسلم ؛ يقال لصاحب اليمين : اكتب على عبدي صَالحَ ما كان يعمل . ويقال لصاحب الشمال : **أقصِر** عن عبدي ما كان في وثاقي . فقال رجل عند أبي هريرة : يا ليتني لا أرال[1] ضاجعاً . فقال أبو هريرة : كره للعبد الخطايا .

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات رجال الشيخين .

---

(١) كذا الأصل بالإهمال ! فيمكن أن تقرأ : (أراك) ، أو : (أزال) .

ثم استدركت ، فقلت : الظاهر أنه منقطع ؛ فإنهم لم يذكروا لحسان بن عطية رواية عن أبي هريرة وغيره من الصحابة ؛ غير أبي أمامة المتوفى سنة (٨٦) ، وقالوا : أرسل عن أبي واقد الليثي ؛ وقد توفي سنة (٦٨) ، وأبو هريرة توفي قبله بنحو عشر سنين ؛ فإنه توفي سنة (٥٩) على أكثر ما قيل .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً .

٤٩٩٩ ـ (مَنْ عادَ مَريضاً وجلسَ عندَهُ ساعةً ؛ أَجْرَى اللهُ لَهُ عَمَلَ ألفِ سَنَةٍ لا يَعْصي اللهَ فِيها طَرْفَةَ عَيْنٍ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (ق١/١٦٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/١٦١) و«أخبار أصبهان» (١/١١٤ ، ٣٢٥) من طريق **عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن وُهَيْبِ بن الوَرْدِ عن أبي منصور عن رجل من الأنصار [عن أبان]** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث وهيب ، لم نكتبه إلا من حديث سعيد بن يحيى . وعبدالمجيد» .

قلت : هو عند ابن أبي الدنيا من غير طريق سعيد بن يحيى ـ وهو ابن سعيد الأنصاري ـ ؛ فإنه قال : ثنا عبدالوهاب الوَرَّاق قال : ثنا عبدالمجيد . . .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبان هذا ـ وهو ابن أبي عياش ـ متروك ؛ كما قال الحافظ .

الثانية : رجل من الأنصار ؛ مبهم .

الثالثة : أبو منصور ؛ لم أعرفه .

الرابعة : عبدالمجيد بن عبدالعزيز ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك» .

والحديث ؛ قال المنذري (١٦٣/٤) :

«رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب المرض والكفارات» ، ولوائح الوضع عليه تلوح» .

(**تنبيـه**) : هكذا لفظ الحديث : «ألف سنة» عند مخرِّجيه ؛ إلا أنه وقع في نسخة أخرى من «الكفارات» بلفظ : «سنة» ، فالظاهر أنه سقط منها (ق١/٧١) لفظة : «ألف» !

ويؤيده أن المنذري لما عزاه إليه ؛ ذكره باللفظ الأول : «ألف سنة» .

وكأنه لذلك حكم على الحديث بالوضع . والله أعلم .

٥٠٠٠ ـ (لا تُرَدُّ دَعْوةُ المريضِ حَتى يَبْرَأَ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (٢/٧١) : حدثنا **سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ** : نا **عبدالرحيم بن زيد** عن **أبيه** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالرحيم بن زيد ـ وهو ابن الحواري العمي ـ ؛ كذَّبه ابن معين . وقال البخاري :

«تركوه» .

وأبوه زيد ضعيف .

وسويد بن سعيد ؛ كان يتلقَّن ؛ كما تقدم مراراً .

والحديث ؛ أورده المنذري (١٦٤/٤) من رواية ابن أبي الدنيا ؛ **مشيراً لضعفه** .

انتهى بفضل الله وكرمه المجلد العاشر من

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الحادي عشر ، وأوله الحديث :

٥١٠١ - (من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبته) .

« وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .